دراسات فى المواطنة ٢

الدين والدولة والطائفية

مساهمة فى نقد الخطاب المزدوج

Abu Nour

نبيل عبد الفتاح

مؤسسة المصرى لدعم دراسات المواطنة وثقافة الحوار

عنوان الكتاب : الدين والدولة والطائفية

اسم المؤلف : نبيل عبد الفتاح

الطبعة الأولى ٢٠١٠

الناشر : مؤسسة المصرى للمواطنة والحوار

السلسلة : دراسات المواطنة (٢)

الغلاف : إهداء من الفنان أحمد اللباد

رقم الإيداع : ٢٨٤٢ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى : ٧ - ٨٢٥١ - ١٧ - ٩٧٧

طبع بالدار المصرية للطباعة

Abu Nour

نبيل عبد الفتاح

الدين والدولة والطائفية

مساهمة فى نقد الخطاب المزدوج

Abu Nour

المحتويات

مقدمة	:	٩
الفصل الأول	: **الدين والدولة فى مصر: الصراعات والسجالات فى المجال السياسى**	١٣
أولاً	: مفتتح: المقولة، المجاز وفائض الابتسارات والمعانى المحمولة عليها	١٥
ثانياً	: مدخل سوسيو - سياسى، وتاريخى: جذور الجدليات حول الدين والدولة فى مصر	١٨
ثالثاً	: قضايا الصراع وإشكالياتها	٢١
رابعاً	: الصراع على الهوية: فى التاريخ أو خارجه	٢٦
خامساً	: المواطنة: الصراع على المعنى والحقوق	٣٤
الفصل الثانى	: **الحالة الدينية المصرية: من التوتر الدينى إلى التحول نحو الطائفية**	٣٩
أولاً	: بؤس الوصف والخطاب الطائفى	٤١
ثانياً	: الانفجار الطائفى فى مصر	٤٦
ثالثاً	: دير أبو فانا: الفتنة الطائفية والمجالس العرفية	٥١
رابعاً	: المجالس العرفية: خطوات على طريق الطائفية	٥٥
خامساً	: العنف الطائفى وتحولاته: عالم الكراهية والعنف الكونى	٦١
سادساً	: التحول نحو الطائفية فى مصر الآن	٦٦
سابعاً	: وقف التمدد نحو الطائفية	٧٠
ثامناً	: المرض الطائفى وعلاجه الخاطئ ومناعته	٧٤
تاسعاً	: فى مواجهة الطائفية الاجتماعية وأزماتها.. ما العمل؟	٧٨
عاشراً	: الإصلاح الدينى والمواطنة والفتنة	٨٣
حادى عشر	: من الفتنة الطائفية إلى تجديد الوحدة الوطنية	٨٧
ثانى عشر	: ازدراء الأديان أم الحوار والاحترام المتبادل	٩٢
الفصل الثالث	: **المؤسسة الدينية المسيحية وقضايا المواطنة والوحدة الوطنية**	٩٧
أولاً	: المؤسسة القبطية الأرثوذكسية، فى واقع متغير	١٠٢
ثانياً	: المؤسسة القبطية الأرثوذكسية: والسلطة الدينية والنفوذ السياسى والاجتماعى	١٠٤
ثالثاً	: المؤسسة الدينية القبطية الأرثوذكسية والمجال العام الحضور المكثف والتداخل السياسى	١١٣
رابعاً	: موقف المؤسسة والقيادة القبطية الأرثوذكسية من الوحدة الوطنية والمواطنة	١١٦

Abu Nour

الفصـــــل الرابع	:	ثقافة الفتاوى والحسبة السياسية وحرية التعبير	١٢٧
اولا	:	الفتوى السياسية المتفجرة وشظاياها	١٢٩
ثانيا	:	الحسبة السياسية ومطاردة العقل الحر	١٣٥
ثالثا	:	مشكلات المواطنة وحرية التعبير في واقع مختلف	١٣٩
رابعا	:	هل هناك حوار في مصر؟	١٤٣
الفصـــــل الخامس	:	الحوار الديني الاسلامي المسيحي	١٤٩
اولا	:	مدخل: علامات عصرنا	١٥١
ثانيا	:	الحوار الثقافي والحوار الديني	١٥٦
ثالثا	:	أسباب الدعوة إلى الحوار الديني بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١	١٥٩
رابعا	:	اطراف الحوار الديني	١٦١
خامسا	:	موضوع الحوار الديني	١٦٢
سادسا	:	شروط الحوار	١٦٤
سابعا	:	مصاعب الحوار الديني	١٦٦
ثامنا	:	أشكال الحوار الديني	١٦٩
تاسعا	:	الحوار الديني العربي الإسلامي المسيحي: المدخل والاعتبارات	١٧٠
عاشرا	:	الشباب والحوار: الحيوية والآلية والفاعلية	١٧٢
حادي عشر	:	مقترحات حول الحوار الشبابي مع الآخر الديني	١٧٤
الفصـــــل السادس	:	المرأة والحوار الديني	١٧٧
أولا	:	السؤال ، والمعنى	١٧٩
ثانيا	:	تفعيل الدور الحواري للمرأة : رؤى عملية	١٨٢

Abu Nour

Abu Nour

مقـــدمـــة

الحالة الدينية المصرية ليست على ما يرام، على كافة محاورها ومجالاتها. حيث تسود نزعة تزمت، وربما تعصب وتشدد في أنماط الخطابات الدينية. والممارسات والسلوكيات، وطرائق ممارسة الطقوس وإدراك وفهم معاني التدين والاعتقاد. والنظرة للآخر الديني أيا كان، بل والنظرة التمييزية إلى المرأة وحقوقها وأوضاعها في المجتمع. ثمة عودة من غالب رجال الدين إلى بعض المراحل التاريخية، والتمحور حول بعض إنتاجها الفقهي واللاهوتي والمذهبي، ومحاولة تسييدها على الواقع المصري الموضوعي المعاش. ثمة نزعة لا تاريخية تسم السوق الديني المصري -- على اختلاف أديانه ومذاهبه ومدارسه الفقهية واللاهوتية وخطاباته --، حيث يحاول بعض رجال الدين الهيمنة على المجالين العام والخاص في الواقع الفعلي وعلى مستوى الفضاء الافتراضي النتي --، من خلال إضفاء بعض من القداسة والهيبة على خطاب ديني وضعي أنتجه فقهاء أو لاهوتيون في مرحلة تاريخية ما، ويراد للإنتاج الديني الوضعي البشري -- الحامل لأسئلة وإجابات على مشاكل وأوضاع وهموم جماعات وأوضاع عرقية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية شاعت في بعض المراحل والجماعات ... إلخ -- أن يكون خارج أطره الزمانية والمكانية ليغدو شبه مطلق. استراتيجية ذهنية وخطابية ترمي إلى تجريد التجربة الفقهية واللاهوتية والمذهبية من شروط إنتاجها السياسية والاجتماعية والفكرية والإنسانية، لتغدو خارج المواضعات والشروط، بل وأنماط استهلاك الخطابات الفقهية والإفتائية والدعوية واللاهوتية والوعظية والتبشيرية.

تزمت ونزعة محافظة -- اجتماعياً وسياسياً ودينياً ومذهبياً -- تبدو غلاّبة تسود الحياة المصرية الدينية والمذهبية منذ عقود، وعلى نمط التدين والتمذهب الوضعي الموروث، بينما تراجعت التجارب الروحية الشخصية أو الجماعية الحقيقية التي تؤدي إلى صقل جوهر الوجود والروح الإنساني، على نحو أدى ولا يزال إلى نزعة تحاول حجب أو إضعاف أو استبعاد أو التشويش على قيم الحرية والأخوة والكرامة والعدالة والمساواة والتسامح، والحوار بالحسنى، ونصرة الضعفاء والمحبة والأخوة الإنسانية إلى آخر ما يزخر به الإسلام والمسيحية، وأديان أخرى من منظومات قيمية مشتركة تتجاوز حدود الخطابات الدينية السياسية والمذهبية -- أيا كانت -- إلى جوهر الأديان، والقيم المشتركة ذات النزوع الكوني، والتي تخاطب جوهر الوجود الإنساني وروحه.

Abu Nour

منذ عقود ونحن نتابع عن كثب الحالة الدينية الوضعية المصرية على اختلافها رصدا، وتفكيكا وتحليلا ونقدا على نحو بات يرمى الى وصل ما انقطع من روح الإصلاح والتجديد الدينى المصرى، والعودة إلى الاعتدال، وروح التجديد والاجتهاد الفقهى والتفسيرى والتأويلى، واللاهوتى فى إطار يتجاوز الجمود فى الخطابات والافكار والمبادلات والتمثيلات والسلوكيات والاستعراضات فى المصالح والقيم والرموز بين المصريين جميعا، وذلك للخروج من حالات التوترات، والاحتقانات والأزمات المستمرة فى علاقات المصريين المسلمين والاقباط معا يبدو أن الوهن والتآكل الذى لحق بأسس الاندماج القومى المصرى، وفى تكوين الدولة - الأمة الحديثتين، أدى إلى تقوض بعض الوحدات القومية الحديثة التى ارتبطت بمشروع الحداثة السياسية والاجتماعية ومؤسساتها على اختلافها لا يزال الميلاد المتعثر للفرد والفردية، بين المصريين يؤثر سلباً على تطورهم الديمقراطى والتعددى والقانونى والدينى، وعلى علاقاتهم مع بعضهم بعضا فى نطاق التعدد الدينى والمذهبى، بل وعلى علاقاتهم المشوشة بأبنية القوة التقليدية العائلية – الممتدة أو القبلية أو العشائرية، أو العرقية او الدينية أو المذهبية، أو المناطقية.

ثمة التفات بين غالب النخبة والجمهور على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية والسياسية والدينية ... إلخ – عن حقائق التعدد الدينى والمذهبى والسياسى ... إلخ، التى يمكن أن تكون مصدرا للتنوع والثراء فى أطر من حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، والأهم فى ظل المواطنة ودولة القانون الحديث وما بعده.

عديد العوامل والأسباب التاريخية والحالية أدت إلى تراكمات تاريخية تمس سلامة وأمان الحالة الدينية والمذهبية والمواطنية فى مصر، وتجعلها متوترة ومحتقنة ومأزومة، إلا أن ثمة مؤشرات على التحول نحو الحالة الطائفية تبدو مؤشراتها واضحة للعيان فى السنوات الأخيرة، حيث تتكالب وتتسارع وقائع العنف المادى والرمزى واللفظى والخطابى الذى يمس العلاقات الإسلامية – المسيحية فى إطار الدولة والمجتمع والأديان والمذاهب فى مصر.

ثمة وقائع للفتن الطائفية – وفق التعبير والوصف الشائع مصريا – مستمرة ومتواترة، وعديد الإشارات على تحول نحو الطائفية الدينية، ونذر حول تحولها إلى طائفية اجتماعية تمس الحياة اليومية للمصريين، وبروز ظواهر انقسامية والتباسات وتشوشات تمس منطق التعددية الدينية والمساواة والمواطنة على نحو أدى، ولا يزال إلى بعض التمييز بين المصريين على أساس المعيار الدينى والمذهبى.

Abu Nour

إن استمرار بعض مؤشرات التحول نحو الطائفية الاجتماعية والدينية والمذهبية – في ظل نزعة تشدد ومحافظة وتعصب ديني – سوف يؤدي إلى انفجارات من العنف المادي واللفظي والخطابي، بل وفي هوية الأمة المصرية. والهويات المتفرعة عنها. وعلى نحو يؤدي إلى انتقال التوتر والأزمات الدينية المصرية – الإسلامية والمسيحية أساسا – إلى مرحلة المسألة الطائفية بكل دلالات ذلك الخطيرة على وحدة الأمة والدولة واستقرارهما.

ثمة حاجة موضوعية لمعالجات بنائية في سياسات التعليم والإعلام والدين والأمن والثقافة ... إلخ، تؤدي إلى تجاوز الأوضاع الدينية الراهنة، من خلال تجديد الخطابات والتعليم الديني في أطر تجديدية وإصلاحية شاملة، حتى تتجاوز مصر – الأمة والدولة الواحدة – مشاكل التمايزات الدينية والمذهبية والسياسية، ووقف التمدد نحو الحالة أو المسألة الطائفية.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد أخطر ما يواجه الجدل العام في مصر – ولا أقول الحوار الغائب والهش والضعيف – هو ضرورة رصد، وتفكيك وتحليل ونقد الخطاب – والأحرى الخطابات المزدوجة – الحاملة لنفاقها وكذبها ومراوغاتها والتباساتها، وما تشيعه في حياتنا الدينية والسياسية والإعلامية والثقافية من أضاليل، وتغييب للحقائق والمعلومات، وترويج لخطاب الأكاذيب والغش والتدليس والخداع إلى آخر الأوصاف التي يمكن أن تلحق بمنطق وروح وبنية الخطاب المزدوج.

هذا الكتاب هو مجموعة من الدراسات والمقالات التي نشر بعضها منجما، وطلب بعض الأصدقاء والقراء ضرورة تجميعها في كتاب، وذلك لأنها تنطوي على معالجات رصدية وتفكيكية وتحليلية ونقدية لظواهر ومؤشرات التحول نحو الحالة والمسألة الطائفية في مصر.

أود أن أشكر المسئولين عن مؤسسة المصري لدعم دراسات المواطنة وثقافة الحوار على اهتمامهم بنشر هذا الكتاب الذي أقدمه هدية مني لهم، ودعما لقيم ومبادئ الحرية والمساواة والمواطنة وحقوق الإنسان.

نبيل عبد الفتاح

القاهرة في ٢٠٠٩/١١/١١

Abu Nour

Abu Nour

Abu Nour

Abu Nour

أولاً: مفتتح: المقولة
المجاز وفائض الابتسارات والمعانى المحمولة عليها

١ - الصراع بين الدين والدولة مقولة سبق لنا صياغتها فى كتابنا المصحف والسيف، صراع الدين والدولة فى مصر (مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤). شاعت المقولة ورسخت فى بعض - إن لم نقل غالب - الخطابات السياسية والثقافية حول الدين والدولة، ولكن المجاز فى الصياغة / المقولة يبدو مهيمنا على تلقى واستهلاك معناها.

بدا لى أن بعض المعانى الشائعة للمقولة آنفة السرد قد تنطوى على ابتسار ما، لأن تلقيها ركز على أن الصراع يدور بين مطلق الدين والدولة، وكأن كليهما يتصارعان بذاتهما فى حومة المنازلات السياسية والرمزية، وهو أمر غير دقيق، لأن كليهما بنيات رمزية ومعنوية واعتبارية، فلا الدولة بوصفها كائنا وشخصا اعتباريا، ومقومات وأركانا وسلطات وهياكل - وتحديدا الدولة الأمة الحديثة - تتحرك على نحو سديمى، لتصارع أو تنافس على أقل تقدير كائنا أو نسقا كليا .. يتشكل من عقائد وطقوس وثقافة ورموز وسلطات ومؤمنين - هو مطلق الدين. يبدو من الصياغة المجازية - ونمط تلقيها واستهلاكها الغالب - أننا إزاء كائنات معنوية واعتبارية تتصارع، ويحاول كل من طرفيها أن يتغلب على الآخر.

يبدو من الصياغة / المقولة / المجاز كأن الصراع حتمى، ربما وفق إيحاءات مواريث التحديث السلطوى، والحداثة السياسية والقانونية التى مهدت ورافقت ودفعت وطورت الدولة القومية الحديثة، فى إطار تطور بُنى الرأسمالية الغربية إلى أطوار أعلى وأكثر تركيباً وتعقيداً، وانعكاسا على المجالات العامة السياسية والاجتماعية والثقافية .. إلخ.

٢ - الواقع أن الصراع لا يدور بين مطلق المنظومات الرمزية أو الشخصيات الاعتبارية، ولكن بين فاعلين يتحركون فى عديد من المجالات أو بعضها وحول قضايا أو إزاء مشكلات، أو مصالح. الفاعلون المتصارعون هم فى الواقع الفعلى أقرب إلى نواب أو وكلاء عن المنظومات الرمزية والشخصيات الاعتبارية.

Abu Nour

وهم فاعلون ينطقون بهذه الوكالة أو النيابة بقطع النظر عن وجود النيابة أو الوكالة أم لا؟ فالدولة والحكومات غير الديمقراطية والتسلطية، هي أقرب إلى سلطات الأمر الواقع المؤسس على النزعة والعمليات الانقلابية أو حكم القوة، ومن ثم لا تكون غالبا إزاء نيابة أو توكيل أو تمثيل شرعي للفاعلين عن الدين أو الدولة.

ترتيبا على ما سبق الصراع بين الدين والدولة عموما، ومصريا على وجه الخصوص، هو صراع بشري / مؤسسي / وجماعاتي بامتياز يدور حول مصالح رمزية واجتماعية وثقافية وسياسية .. إلخ، بين أطراف هذا الصراع من الفاعلين الرسميين أو اللا رسميين أو الفاعلين / الضد. صراع ومنافسات دهرية. كل طرف / فاعل يحاول أن يسند مصالحه ويسوغها وفق خطاب إيديولوجي ومحمولات رمزية تكرر حضوره المقاتل في ساحة الصراعات والمنافسات حول المصالح والقيم والرموز وبالاحرى القوة.

ثمة خطاب وضعي وبشري سواء حاول أن يسند ذاته وقوامه إلى المنظومة الدينية أو الفقهية أو ما يطلق عليه مجددا في الخطاب الديني والسياسي الوضعي بـ الثوابت نستطيع أن نجد بعضاً من التشابه .. فضلاً عن التباين – بين الخطاب السياسي حول الدين أو الخطاب الديني السياسي من المواطنين أو الناطقين باسم الدولة الحديثة أو وكلائها أو نوابها ! صراع وضعي / وضعي حول القوة ومن خلال قراءات وتأويلات ورؤى بشرية، كل طرف يحاول إضفاء قداسة ما على أمور تتصل بعمليات التعبئة للجمهور لصالحه إزاء الطرف الآخر في المعادلة الصراعية التي تبدو في بعض الأحيان صفرية، أو هكذا يريدها بعضهم أحياناً.

٣ – من الملاحظ أيضاً أن العلاقة الصراعية، هي حالة تاريخية وسياسية مصرية بامتياز، ارتبطت بمشروع وعمليات تأسيس دولة محمد علي باشا عموماً، والدولة الحديثة حول مشروع إسماعيل باشا وما بعده، ووجدت صيغ للتعايش بين الدين والدولة، وبعض من التوتر في ظل المرحلة شبه الليبرالية. وفي أعقاب ثورة يوليو كان السمت الصراعي أكثر بروزاً وحدة على ساحات ومراحل تاريخية عديدة، وهو ما سوف نشير إلى بعضها لاحقاً.

٤ – ثمة تخليط تنطوي عليه معانٍ شائعة بين بعض الأكاديميين ورجال السياسة والدين والإعلام حول المقولة / المجاز الصراع بين الدين والدولة ، يعود إلى الشحنات الانفعالية، والدلالات غير الدقيقة لاصطلاحي الدين والدولة، وكأننا إزاء صراع صفري بين المقدس / والبشري، وليس بين قوى سلطوية وسياسية واجتماعية تتصارع فيما بينهما. والأخطر المعاني والمحمولات المضافة من أطراف الصراع ومنظريهم ودعاتهم الإيديولوجيين على

Abu Nour

الاصطلاحات. كأن الصراع اختصر بين العلمانية والإسلام، أو بين الملحدين و الكفار، وبين الدين / الإسلامي ذاته، أو بين الأرثوذكسية ذاتها والدولة الدينية الإسلامية : خلط وتشويهات للاصطلاحات أدت ولا تزال إلى مزيد من التشوش، والاضطراب في مقاربة العلاقات والاختلاطات والاختلافات بين الدين والدولة، وبين الديني والمدني في المجالات السياسية والاجتماعية والرمزية والثقافية في مصر.

٥ – لا يمكن مقاربة أهم محاور التنافر والاختلاف والتباين والتوترات بين الديني والمدني في المجال السياسي، دون إلمامة وجيزة حول تاريخية الجدل والسجال والصراع بين الدين – وفاعليه وخطاباته وفق المعاني السالفة البيان – وبين الدولة المصرية الحديثة، وفاعليها على اختلافهم خلال التطور التاريخي – السياسي للصفوة الحاكمة، وأجهزة الدولة ومؤسساتها وسياساتها .. إلخ

Abu Nour

ثانياً: مدخل سوسيو - سياسى، وتاريخى:
جذور الجدليات حول الدين والدولة فى مصر

١ - ارتبطت الصراعات والتوترات بين الخطاب حول العلاقة بين الدين والدولة ومؤسساتها، والسياسة، بمشروع وعمليات تأسيس الدولة الحديثة على عهدى محمد على باشا، وإسماعيل باشا وما بعدهما من مراحل. يمكن القول إن محاور التوتر دارت أولاً حول ضرورات تبنى بعض الاستعارات القانونية الوضعية الحديثة وتطبيقها فى المجال القانونى الإدارى - اللوائح - التى ارتبطت بإنشاء بعض المؤسسات الحديثة، كالجيش، والإدارة، والرى، والعلاقة مع الأزهر، ودور الدين فى المجال القانونى والجنائى على وجه التحديد وضرورة إجراء تعديلات محورية تتأسس على نظرية التجريم والعقاب الحديثة، كالاتفاق الجنائى، والتعديات على بعض الجرائم بعيداً عن نسق الحدود الإسلامى - كالنفى إلى فيزا أوغلى فى السودان فى جرائم سرقة المزروعات - كانت الاعتبارات تدور حول مصالح اقتصادية ودولتية مغايرة لما كان سائداً من قبل.

٢ - أبرز مناطق التوتر حول الاستعارات القانونية - الرمزية للمنظومات القانونية الوضعية اللاتينية الإيطالية / الفرنسية - التى شكلت المصدر التاريخى للأنظمة القانونية المصرية الحديثة والمعاصرة - دارت حول النسق الحدودى الجنائى، وعلاقته بأنظمة التجريم والعقاب فى العدالة الجنائية الحداثية والمعاصرة، وقضايا العلاقة مع نظام الأحوال الشخصية، والشهادة، والزواج بين مختلفى الديانة، وحرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحدود مفهوم الأديان المعترف بها السماوية، أو أديان أخرى، ومفاهيم المواطنة والمبادئ المتفرعة عنها دستورياً، وتطبيقاتها القانونية والقضائية، وفى نطاق المعاملات اليومية مع الأجهزة الإدارية والأمنية والمنوط بهم تطبيق القواعد القانونية. المسألة لم تكن تاريخياً، ولا تزال سياسية محضة تتصل بالاستيلاء على الدولة وسلطاتها وتحديد هويتها، وإنما قانونية أيضاً لأن النظام القانونى الوضعى كان مدخلاً للحداثة والتحديث السلطوى للدولة والقيم والمؤسسات السياسية والدولتية، وساهم فى بلورة هوية دولة حديثة ومعاصرة بكل ابتساراتها وإعاقاتها. ومن ناحية أخرى كان ذلك تعبيراً عن تحول، واندماج الاقتصاد المصرى فى بنية الرأسمالية العالمية فى عصر إسماعيل باشا وما بعد، ولايزال هذا البعد الاقتصادى / الدولى/المعولم حتى الآن مؤثراً فى الصراعات حول الدين والدولة وهويتها فى مصر.

Abu Nour

فى هذا الإطار يمكن لنا إيجاز الجدليات حول الدين – والإسلام تحديداً والمسيحية الأرثوذكسية ومؤسستها الدينية –، وبين الدولة المصرية الحديثة، فى إلماعات وجيزة فيما يلى:

١ – الجدليات الدينية - السياسية جرت ولا تزال على هوية وجسد الدولة المصرية ومؤسساتها، وحول حيادها الإيجابى إزاء الدين، أم التوجيه الدينى للدولة وسلطاتها وأجهزتها على اختلافها، وعلى سياسات التشريع، وعلاقات الدولة بمواطنيها ... إلخ.

٢ – الإرث التاريخى للاختلاط والتلاعب بالدين فى الدولة وتوظيفاته السياسية والرمزية لا يزال مستمراً وفاعلاً فى المراحل المختلفة لتطور الدولة والنظام السياسى، فى المراحل شبه الليبرالية، وتزايد فى ظل تطور نظام يوليو والأدوار المختلفة التى لعبها الدين فى السياسة وبها وعليها، وفى المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والرمزية.

٣ – تداخلات الدينى والسياسى والرمزى والمدنى، وصلت إلى ذروة الصراع بين قوى سياسية على رأسها الصفوة الحاكمة وأجهزة النظام، وبين جماعة الإخوان، والقوى الإسلامية الراديكالية، بل وبعض الأطراف المتمردة داخل المؤسسة الدينية الرسمية الإسلامية (الأزهر الشريف)، وأيضاً فى إطار علاقة النظام بالمؤسسة الدينية القبطية الأرثوذكسية.

٤ – المتغير الجديد فى مجال الجدليات بين الدينى والسياسى إسلامياً هو دخول كتل اجتماعية – ذات تضاريس متعددة – كطرف فى لعبة الصراع (الجدل التاريخى الدينى / السياسى، والدينى / الاجتماعى والدينى / الرمزى، والدينى / الثقافى الشرائح الاجتماعية الوسطى / الوسطى، والوسطى / الصغيرة، والأغلبية الشعبية، أصبحوا جزءاً رئيساً فى اللعبة كمستهلكين فى السوق الدينى للسلع الدينية والرمزية والخطابية، الخطابات والبرامج المرئية والفضائية والأشرطة، والسيديهات CDES –، ومن ثم باتت تشكل قوة طلب غلاب على السوق، وتوجهه عبر نمط اختياراتها للقنوات الفضائية وبرامجها، وشيوخها، وعلى الفتاوى ومنتجيها ... إلخ، وعلى كافة السلع الدينية التى تطرح فى السوق الدينى المحلى، والإقليمى، والكونى، سواء فى السوق الدينى الفعلى، أو النتى، أو التخييلى.

٥ – بعض الكتل الاجتماعية لم يقتصر دورها على الاستهلاك للسلع الدينية وإنما باتت توجه الإنتاج السلعى الخطابى والرمزى، ومن هنا لم يعد الأمر قصراً على السلطات الرسمية، أو الجماعات الإسلامية السياسية أو الراديكالية، أو السلفية، أو دعاة الفضائيات، وإنما برز وعاظ الشارع، أو دعاة الشارع أو ما كان يطلق عليهم الأستاذ العميد د. طه حسين (دعاة الطرق).

Abu Nour

هـؤلاء نشـطاء ومتطوعـون بعضـهم ذوو نسـب سـلفى المرجـع والخطـاب والتشـدد، أو ـوانى التوجـه والخطـاب، أو هـؤلاء السـلفيون ذوو الخطـاب الشـعبوى والشـعبى. والـذين زجون بين بعض نثارات التدين الشعبى، وثقافة الدين الشعبى، كى يؤثروا على العامة ومن ـ لفهم فى نمط التدين.

٦ – هناك أيضاً نشطاء ودعاة ومسـاجلو الخطاب النتى، وهـؤلاء أصبحوا أطرافا فى حرب أهلية دينية إسـلامية – إسـلامية بـين السـنة والشـيعة، ومسـيحية – مسـيحية، بـين أرثوذكس والبروتستانت مؤخرا على أساس مذهبى، وبين هؤلاء جميعا وأولئك فى حرب نية إسـلامية مسـيحية سـاخنة، تتجلى فى السـجالات الدينية العنيفة بين دعاة وقسوس. ساقفة ونظرائهم المسلمين، وفى المصادمات الدينية المتنامية.

المتغيرات والفاعلون الجدد أثروا على بعض مناطق الصراع والاستخدامات بين الدينى لسياسى والدينى والمدنى فى المجال العام المصرى. ومن ثم على قضايا الخلاف والصراع لتوتر وعلى بعض محاولات تكييف، أو إعادة تكييف بعض المواقف الدينية / السياسية من ض القضايا كالهوية، والديمقراطية، والقانون والحريات العامة (التفكير والتعبير والتدين لاعتقاد عموماً، وحدود الحريات العامة والخاصة، ونظام الزى / والديمقراطية والشورى. كوين الأحزاب السياسية).

٧ – المشهد الرئيس يتمثل فى التداخل الشديد، والاضطراب. والتشوش والانتقال إلى طق العقل الافتائى، لا العقل التاريخى والفلسفى والنقدى والتحليلى بل والعقل الفقهى جتهادى والتأصيلى.

يقصد بالعقل الافتائى، هو محاولة وضع أية إشكالية، أو سؤال أو رأى تحت سلطة نيارية ثنائية للحلال والحرام ذات الطابع الضدى. بقطع النظر عما إذا كان الموضوع قديما حديثاً، وإذا كان السؤال الذى طرح فى الماضى، كان جزءاً من بنية ثقافية وذهنية وطلب ى الفتوى ونمط الحياة مغاير ويناهض تعقد الحياة والأسئلة المعاصرة.

٨ – مناطق الصراع والتوتر والتنافر بين الدين والدولة ليست قاصرة على المحاور تاريخية حول القانون / الدولة وطبيعتها، ومرجعياتها سواء كانت دينية إسلامية سنية عموماً، أو بالأحرى مرجعيات الاستلهام والقراءة والرموز والتأويل. أو وضعية ذات طابع مقراطى ليبرالى أو شبه ذلك، أم ذات طابع اشتراكى عربى ، وفق المفهوم الناصرى قومى، أم تسلطى يرتبط بتوجهات وتلاعبات وتوظيفات الصفوة الحاكمة والسلطة السياسية لإسلام والدين عموماً فى اللعبة السياسية لستر طابعها الشمولى واللا ديمقراطى، ونقص رعيتها .. إلخ.

Abu Nour

ثالثاً: قضايا الصراع وإشكالياتها

١- نظام الشريعة والقانون الوضعى

كان الصراع السياسى بين الصفوة الحاكمة، وبين جماعة الإخوان وذوى الأفكار والتوجهات الإسلامية السياسية عموماً، يدور حول ضرورة موافقة التشريعات مع نظام الشريعة، وضرورة إجراء مراجعات للنظام القانونى الوضعى، لرفع أية تناقضات فيما بينهما.

تطور مفهوم تطبيق الشريعة فى الخطاب الإسلامى السياسى السائد -- ولاسيما لدى الإخوان وبعض علماء الأزهر الشريف - بعدئذ إلى الجدل حول ضرورة تطبيق نظام الحدود، ومدى ملاءمة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المصرية. لهذا الامر. قام الرئيس السادات فى دستور ٧١ بوضع نص م (٢) التى ذهبت إلى اعتبار الشريعة مصدراً رئيسياً للتشريع. رمى الرئيس السادات من وراء وضع نص المادة الثانية عديد الأهداف التى يمكن رصد بعضها فيما يلى:

أ - التحدى الإيديولوجى للجماعات الناصرية والماركسية والقومية، واعتبارهم قوى علمانية، وإظهار نظام حكمه فى بدايته على أنه مؤيد للدين الإسلامى وللإيمان والقيم الدينية والروحية عموماً.

ب - إعادة صياغة الخريطة السياسية المصرية بين السلطة السياسية الحاكمة وتنظيمها الوحيد - الاتحاد الاشتراكى العربى -، وبين اليسار المصرى بمختلف فصائله، وتمهيد الطريق لعودة جماعة الإخوان وقادتها للعمل الدعوى، لنقد الناصريين والماركسيين.

ج - إثبات التمايز الإيديولوجى مع مرحلة حكم الرئيس جمال عبد الناصر وكاريزميته المؤثرة.

د - استمرارية توظيف الدين كمصدر للشرعية السياسية، وأداة للتعبئة السياسية والاجتماعية والإيديولوجية، وإحدى أدوات السياسة الخارجية المصرية.

من ناحية أخرى استمرارية عملية تأميم الإسلام - والدين عموماً - من قبل الرئيسين جمال عبد الناصر، ومحمد أنور السادات كإحدى أبرز أدوات الضبط الاجتماعى والسياسى فى التعامل مع المعارضة والمجتمع.

١ - حاول السادات أيضاً الإيماء بتوجه سياسى وإيديولوجى مختلف عن الناصرية فى إطار العلاقات الإقليمية مع المملكة العربية السعودية، ودول الخليج النفطية، والإيماء

Abu Nour

برسائل سياسية إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية – آنذاك – والإشارة إلى أن ثمة تغيرا في النظام وتوجهاته الداخلية والدولية، ولاسيما تجاه الاتحاد السوفيتي الأسبق وكتلته الماركسية.

٢ – المرامي السياسية الذراتعية للرئيس محمد أنور السادات من وضع نص المادة الثانية من دستور ١٩٧١. كانت واضحة لا لبس فيها، حيث وظف الإسلام سياسياً ورمزيا وإيديولوجياً في صراعاته السياسية من ناحية ثانية كان الأمر لا يتعدى الأدوار التي صاغها النظام التسلطي اليوليوي للإسلام الذي حاول احتكاره في السياسة وبناء الشرعية ضد خصومه السياسيين عامة، والإخوان المسلمين ومن شابههم خاصة. يبدو أن واضعي المادة الثانية في صياغتها الأولى لم يكن في حسبانهم المعاني والتأويلات التي أطلقت على تعريف المادة الثانية في صياغتها الأولى أو الثانية، وخاصة هذا الاتجاه الذي ذهب إلى ضرورة إدخال تعديلات جوهرية تمس طبيعة النظام القانوني المصري، ولاسيما الجنائي نحو أسلمة النظام القانوني بعامة والعقابي خاصة.

٣ – كان الاتجاه السائد لدى بعض الفقه الدستوري والقانوني، أننا إزاء مادة ذات طابع سياسي يغلب عليها بعض الغموض في الصياغة. والغالب أنها وضعت لأهداف سياسية أشرنا لبعضها آنفاً، ولن يتعدى أمرها هذا النطاق المحدد، وقصاراه مراعاة عدم تصادم التشريعات المستقبلية التي يصدرها المشرع للمبادئ العامة والأحكام الكلية للشريعة الإسلامية، وأن النص لا يتعدى موافقة التشريعات التي يصدرها البرلمان بعد وضع المادة الثانية مع الأحكام الكلية للشريعة.

٤ – قام الرئيس الأسبق محمد أنور السادات بتعديل دستوري شمل المادة (٢)، والمادة ٧٧ من دستور ١٩٧٧ في الاستفتاء الذي تم في ٢٢ مايو ١٩٨٠. نصت المادة (٢) على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع بديلاً عن مصدر رئيسي للتشريع، والمادة ٧٧ كانت تنص على أن مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من إعلان نتيجة الاستفتاء، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة ثانية ومتصلة ، ثم عدلت المادة – في الاستفتاء سالف الذكر – إلى أن مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية، مرة أخرى .

كان نص المادة الثانية وتعديله لعبة سياسية وأداة بيد الرئيس في العمليات السياسية، وكان التعديل الذي حدث في ٢٢ مايو عام ١٩٨٠ يرمي إلى تحرير تعديل نص المادة (٧٧) الخاص برفع القيود على مدة ولاية رئيس الجمهورية من مدتين إلى مدد غير محددة.

Abu Nour

من الشيق ملاحظة أن التعديل الدستورى لم يكن يعكس تحولاً نوعيا فى علاقة الدين والدولة فى مجال النظام القانونى الوضعى، لأن الهدف السياسى هو الأساس، وليس تغيير طبيعة النظام القانونى الوضعى، ولم يكن الأمر يعنى أسلمة أو تدين النظام القانونى الكلى، وأنساقه الفرعية على اختلافها، مع استثناء نظام الأحوال الشخصية.

٥ – إضافة أداة التعريف الألف واللام إلى نص المادة الثانية من الدستور إلى مصدر فى الصياغة الأولى إلى المصدر لم تستطع إضفاء وضوح على الصياغة الغامضة للمادة، وعموميتها. ومن ثم ظلت الأسئلة الرئيسة المحيطة بالصياغة قائمة دونما حسم.

هل المقصود بالمصدر الرئيسى للتشريع هو المصدر التاريخى؟ أم المصدر المادى للتشريع؟

يبدو أن الصياغة الغامضة تشمل مقصود المشرع من اصطلاح الشريعة الإسلامية؟

هل المبادئ الكلية أم الأحكام التفصيلية؟ وهل يعنى مدلول النص وتفسيره تطبيق أحكامه بأثر رجعى أم نحن إزاء خطاب مستقبلى موجه للمشرع؟ وهو ما ذهبت إليه محكمتنا الدستورية العليا فى قضائها.

٦ – الصفوة السياسية الحاكمة كانت ولا تزال تنظر إلى نص الشريعة الإسلامية بوصفها مجموعة من الأحكام العامة والكلية التى يتعين على السلطة التشريعية أن تراعيها عند وضع القوانين وبما لا يؤدى إلى التصادم معها. وهذا الفهم يعود لعديد الاعتبارات، ومنها:

أ – استمرارية النص الدستورى، هو جزء من مصادر شرعية النظام، ومن ثم يشكل رمزية إيديولوجية وسياسية.

ب – أن نص المادة الثانية بات جزءاً من مناورات واستخدامات جماعة الإخوان المسلمين، والقوى الإسلامية السياسية فى صراعاتها مع الدولة.

ج – أن إحداث أى تغييرات جوهرية فى النظام القانونى سوف يؤثر على الصورة الدولية للنظام، وعلى مكانة الدولة والصفوة الحاكمة فى الإقليم، وفى العلاقات الدولية، وفى أجهزة الإعلام على اختلافها.

وجيز القول إن الصفوة الحاكمة تريد أن تمايز بين مكانتها وصورتها السياسية والإعلامية الدولية – والمعولمة الآن –، وبين مكانة الدول الدينية على النمط السعودى الوهابى.

Abu Nour

٢- الشريعة وهوية النظام القانونى المصرى

عودة الجدل حول نص المادة الثانية فى ضوء التعديلات الدستورية التى طالت ٣٤ مادة من دستور ١٩٧١، برزت على سطح السجال العام – ولا نقول الجدل لانطواء الأول على بعض من العنف اللغوى والرمزى واللفظى بين المتساجلين – دعوى للمطالبة بتعديل المادة الثانية من قبل بعض المثقفين، والنشطاء الحقوقيين، وأقباط من الداخل وفى المهجر، وبعض كبار رجال الدين الأقباط الأرثوذكس ومن الأساقفة. وتأسست دعوى هؤلاء على أن المادة الثانية تتنافى مع مشروع تعديل المادة الأولى الذى جاء مقرراً لمبدأ المواطنة، وهو ما يعنى من وجهة نظرهم ألا ينص فى الدستور على ديانة بعض المواطنين – أيا كان عددهم وكونهم الأغلبية – كمصدر رئيسى للتشريع، وهو ما يعنى استبعاد ديانة المواطنين الآخرين حتى ولو كانوا أقلية. وقدمت حيثيات أخرى لهذا الرأى من قبيل تناقض المادة مع مبدأ المساواة الركين فى الدستور. وسيق أيضاً حجة تناقض المادة مع مبدأ الحرية الدينية – بما فيها حرية العقيدة، وحرية إقامة الشعائر الدينية – وهو ما جرى عليه نص المادة ٤٦ من الدستور الذى قرر "تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية".

نشرت بعض المقالات المطالبة بتعديل المادة الثانية فى الصحف، وعلى شبكة الإنترنت وبعض المواقع عليها.

ومن الملاحظ قيام بعض المثقفين والنشطاء الحقوقيين بإصدار بيان يطالب بتغيير نص المادة الثانية لإعمال مبدأ المواطنة والمساواة بين المصريين جميعاً. ويبدو أن مشروع التعديل الأساسى للدستور أثر استبعاد المادة الثانية، وذلك للحيلولة دون انتقادات غالب القوى الإسلامية السياسية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وحتى لا يتحول الجدل إلى مسارات تتصل بقضايا الهوية، أو موقف النظام من الإسلام، وكافة متتاليات ومسارات هذا النمط من السجالات الدينية التى تصل فى بعض الأحيان إلى فتاوى تمس إيمانية النظام وموقفه من الإسلام.

ويبدو لى – وأرجو ألا أكون مخطئاً – أن السجال حول نص المادة الثانية، أصبح جزءاً من القضايا الدستورية والقانونية والسياسية المطروحة فى مصر، ولم يعد ممكناً تجاهل هذه الوجهة من النظر، أو الردود التقليدية عليها حول الأصالة القانونية، أو أنها تعبير عن هوية البلاد وثقافتها القانونية، أو تجاهل مطالب بعض المصريين بضرورة إلغائها كما يذهب بعضهم، أو تعديلها والنص على أنها لا تمس غير المسلمين بما يؤدى إلى تناقض فى الدستور بين تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين، وعدم تطبيقها على غيرهم من الأقباط، أو البهائيين الذين يطالبون بالاعتراف بهم كديانة من الديانات بكل ما أثير حول هذا الحق من

Abu Nour

جدل سياسي ودبني وقضائي وأمني، حتى صدور حكم المحكمة الإدارية العليا بوض علامة(X) في أوراقهم الثبوتية بكل ما ينطوي عليه من ملامحات دستورية وقانونية وقضا واجتماعية

من ناحية ثانية، أصبح طلب إعادة النظر في المادة الثانية جزءاً من الخطاب الدي والسياسي والدستوري لأقباط المهجر، وللجماعات الحقوقية المعنية بالحريات الدينية عا المستوى الكوني، بل جزءاً من انتقادات ومطالب التقارير الدولية الطوعية والرسمية الأمريكا حول حقوق الإنسان والحريات الدينية. ولا شك أن هذه التقارير باتت تلعب دوراً ضاغطاً ع الدول والحكومات على المستوى الكوني، ومعها ضغوط الأجهزة الإعلامية الغربية والعا على اختلافها التي تتبنى قضايا الحريات الدينية وحقوق الإنسان.

من ناحية ثالثة: لم يعد الأمر قاصراً على مطالب بعض المثقفين، وإنما برز مؤخراً د ضاغط في طرح قضايا الحرية الدينية من قبل بعض كبار رجال الدين الأقباط، والأجي القبطية الشابة، ومن ثم بدأ يتشكل طلب سياسي - اجتماعي متنام على ضرورة إعادة الن في المادة الثانية.

من ناحية رابعة: ثمة ضرورة ملحة لحركة اجتهادية وإصلاحية واسعة النطاق ف المجالات الفقهية والتفسيرية والتأويلية الوضعية داخل الأزهر الشريف، وعلمائه وأجهز وذلك لتطوير الخطاب الفقهي، وإنتاج اجتهادات مبدعة لوصل ما انقطع تجديد في الف الديني والإبداع الفقهي في إطار الوسطية الإسلامية المصرية، التي تكرس حرية التد والاعتقاد، والحريات الفكرية والأكاديمية والتسامح والمساواة بين المواطنين المسلمين وغير أشقائهم الأقباط وغيرهم. والأهم طرح الأسئلة الجديدة التي يطرحها واقعنا المصري و يحدث في عالمنا المعولم، ومن ثم تقديم استجابات وإجابات خلاقة مع التحديات الجديدة الفكر والواقع.

ثمة حاجة ضرورية لتبديد الصور النمطية السلبية التي صيغت ولا تزال حول الإسـ عموماً وشريعته، والتي وجد بعضهم سنداً لتسويغها في بعض ممارسات المسلمين الضالة

Abu Nour

رابعاً: الصراع على الهوية: فى التاريخ أو خارجه

١ - يبدو الصراع على هوية مصر والمصريين هو واحد من الصراعات الممتدة فى تاريخنا منذ مطالع عمليات الحداثة والتحديث السلطوى للقيم والمؤسسات والقوانين، والتى أحدثت بعض الانفصال مع بنية التراث التقليدى - وبعضه ذو مصدر دينى -، الذى استمر بعض من روافده المرجعية مستمرة فى نظم الأحوال الشخصية، ونظم وأساليب التعليم الدينى الأزهرى ومعه دار العلوم والقضاء الشرعى قبل التطور الذى لحق بالأولى وإلغاء الثانى، وفى الكليات الأكليركية الأرثوذكسية، واللاهوت الكاثوليكية والبروتستانتية. ثنائية وازدواجية التعليم الدينى والتعليم المدنى مستمرة منذ تأسيس الدولة الحديثة، ولكل مدخلاتها ومخرجاتها فى تكوين تكييف وذهنية الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة.

٢ - يبدو أن الثنائية التعليمية لا تزال تشطر المتعلمين، والصفوة المصرية بين الدينى، والمدنى، وفى ذات الوقت تؤدى إلى توترات، وصراعات بينهما على ذهنية وروح وأنماط التفكير السائدة فى وسط غالب المتعلمين.

من الملاحظ أيضاً أن سياسات التعليم - فى غالب مراحل تطورها كانت تحاول المزج بين الدينى والمدنى، ومحاولة تسويغ بعض الحداثوية على السند الدينى، بهدف نفى تعارضها عموماً مع القيم والمعايير الدينية الإسلامية والمسيحية.

٣ - المكون التعليمى بثنائيته، وتداخلاته بين القيم الدينية والمرئية جعل الأفكار المحدثة عموماً تعتمد على المرجع الدينى والتراثى والتقليدى فى زرعها وترويجها واستهلاكها بين غالب المصريين. هذا التوجه كان ولا يزال يتم فى ظل شيوع الثقافة الريفية التى يسودها مكونات قدرية وخرافية وبعض من أنماط التدين الشعبى، وذلك بجوار الانتماء إلى العقائد والطقوس والرموز والقيم الإسلامية، والمسيحية عموماً.

٤ - يمكن القول إن الهوية المصرية ومكوناتها خضعت للتطورات التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية فى مصر. حيث ارتبطت عملية تحديد هوية مصر والمصريين على عديد المحددات على رأسها الدين الإسلامى والمسيحى وتاريخ مصر. وأنماط التعليم السائدة وتباياتها وازدواجيتها وتخليطاتها، والصراع على الدين وبه فى السياسة المصرية ومجالاتها القانونية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ولاسيما بعد ظهور جماعة الإخوان المسلمين بعد سقوط الخلافة الإسلامية، وفى ظل الاحتلال البريطانى، ونزاعاتها مع الدولة المصرية فى المرحلة شبه الليبرالية، ثم صراعها الضارى مع الصفوة الحاكمة فى أعقاب ثورة يوليو وإلى الآن.

Abu Nour

٤ - نستطيع أن نرصد بعض ملامح حروب الهوية، أو على الهوية وتحديد مكوناتها وتمثيلاتها فيما يلي:

- ارتبطت عملية صياغة هوية مصرية بتأسيس الدولة الحديثة، وتطوراتها الفكرية والمعلنة والمؤسسية، فى ارتباطها بالانفتاح على النماذج الغربية فى التقدم والتطور. من ناحية ثانية مع تطور عملية دمج مصر فى السوق العالمى، وتطور الحركة القومية المصرية تحت اعلام مصر للمصريين، وبروز تجلياتها فى الفكر والفنون التشكيلية ... إلخ.

كانت الحركة القومية ترمى إلى بناء وطنية، ودولة أمة مستقلة عن الفكرة العثمانية الإسلامية، وكذا تطورت فى إطار الحركة الوطنية الدستورية المعادية للاستعمار البريطانى. يمكن القول إن حركة الاستقلال لم ترتبط بنبذ النموذج الغربى فى التقدم، وإنما كان أحد أبرز مراجع الاستلهام السياسى والثقافى والقانونى مع اهتمام بمسألة الأصالة وتاريخنا على اختلاف مراحله.

ب - كانت بعض الصراعات الرمزية المرتبطة بالحركة القومية تدور حول عروبة أو فرعونية مصر، والقبعة الغربية أو الطربوش، كلها قضايا وأقنعة لأحد أبعاد الهوية ومكوناتها، وكان الدين أحد روافد عملية تحديد الهوية لدى بعض القوى السياسية والفكرية فى مصر. من هنا ظهرت مسألة إسلامية مصر وعروبتها لدى البعض، ومصرية / مصر الفرعونية، أو مفهوم الأمة القبطية لدى البعض الآخر، ومثاله جماعة الأمة القبطية.

٦ - يلاحظ ايضاً فى كل المرحلة أن ثمة اتجاها سائداً ورئيساً فى الصراعات الرمزية على الهوية، فى إطار عملية تكوين وتشكيل الأمة المصرية الحديثة التى شكلت الهوية الأساسية، وضمن عناصرها وروافدها التكوينية أمشاج متعددة إسلامية، وقبطية وفرعونية وحداثوية فى مركب يغشاه بعض توتر حيناً، وبعض من الاستقرار حول الأمة المصرية حيناً آخر.

فى المرحلة الناصرية غلب الاتجاه العروبى للهوية المصرية، ذو معان دينية، ولكن فى إطار مدنى.

٧ - تزايدت الصراعات على الهوية فى إطار التطور السياسى المصرى بعد تأسيس نظام يوليو ١٩٥٢. بالنظر إلى كثافة توظيف الإسلام والدين عموماً فى العمليات السياسية - فى بناء الشرعية، وإحدى أدوات السياسات الداخلية والخارجية -، على نحو أصبحت معه عملية تحديد الهوية ومكوناتها هى جزء من الصراع الرمزى / السياسى بين الصفوة الحاكمة، وبين جماعة الإخوان المسلمين، وغيرها من الجماعات الإسلامية، والمثقفين ذوى

Abu Nour

التوجهات الدينية والأصولية. من هنا كانت إسلامية مصر وهويتها حاضرة فى كافة مراحل تطور المرحلتين الساداتية وفى ظل الرئيس محمد حسنى مبارك وحتى الآن.

٨ - بدأ الصراع على الهوية فى المرحلة الساداتية حول نص م٢ من الدستور التى اتصلت بطبيعة الدولة والدستور والقانون. ثم تطورت الأمور إلى انفجار العنف الطائفى بكل آثاره السلبية على أسس الاندماج القومى المصرى الذى تأثر بشدة بالعنف المادى والرمزى واللغوى الذى دار فى أحد أبعاده الرئيسة حول الهوية المصرية، وعمليات تدين المجال العام السياسى

عادت نذر الحرب على الهوية فى أعقاب الجدل المصاحب للعنف الطائفى فى عقد السبعينيات، وإعادة طرح الأسئلة حول طبيعة الهوية المصرية، ولاسيما حول عروبة مصر، وخاصة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، والجدالات والمساجلات الخطابية العنيفة التى طرحت مصرياً وعربياً حول دور مصر، والنزاع على المكانة والأدوار الإقليمية مع بعض الدول العربية الراديكالية ، وفق الوصف الذى شاع عنها آنذاك - العراق، وسوريا، وليبيا -، ومعهم السعودية ودول الخليج ... إلخ.

برز الصراع على الهوية، والروح المصرية بين دعاة العروبة والقومية العربية، وبين دعاة المصرية، وبعد قليل إعادة طرح مفهوم قبطية مصر على استحياء شديد. كلها تعبيرات عن استخدام موضوع الهوية كأداة ومادة ومحور للصراع الإيديولوجى بين فرق سياسية وإيديولوجية متصارعة.

٩ - ترافق مع الصراع على الهوية المصرية، الجدل الإسلامى / القومى العربى على الهوية عربية أم إسلامية؟ أى الصراع بين فكرتى الجامعة الإسلامية والفكرة العربية الجامعة. وبرزت بعض الجدالات العنيفة والناقدة للقومية العربية ودعاتها من طرفين هما: التيار الإسلامى عموماً وعلى رأسه الإخوان المسلمين، وتيار القومية المصرية وعلى رأسه بعض كبار المثقفين المصريين، كتوفيق الحكيم، وحسين فوزى، ولويس عوض

١٠ - تطور الجدل حول الهوية ومساجلاتها مع تطور نمو وتمدد الجماعات الإسلامية السياسية كالإخوان، بل ذهب بعضهم - د. على جريشة رجل القضاء والقانون الإخوانى - إلى أن جنسية المسلم ديانته . مع تزايد المواجهات الإيديولوجية والعنف الراديكالى من قبل الجماعة الإسلامية والجهاد وأشباههم ونظائرهم، أصبحت إسلامية مصر وضرورة إقامة دولة الخلافة من قبل بعضهم، هى إحدى مناطق الذروة والتوتر والصراع حول هوية مصر.

Abu Nour

١١ - أدت السياسة الأمنية الرسمية إلى إضعاف الجماعات الإسلامية والراديكالية، ومن ثم دفعت نحو سياسة الحوار التى أدت إلى إطلاق بعض قادة الجماعتين مبادرات المراجعات الفقهية، لغالب قادة وأعضاء الجماعة الإسلامية، والجهاد.

إن بعض النجاح النسبى للمراجعات لم تؤثر كثيراً فى مسألة الهوية والمواطنة الكاملة للمصريين، ولاسيما غير المسلمين منهم، إذ ظلت قضية الهوية الإسلامية هى أحد أبرز محاور الخطاب الدينى السياسى والإيديولوجى لغالب الجماعات الإسلامية، والإخوان المسلمين. من ناحية أخرى شجع ذلك تيارى القومية المصرية، وقبطية مصر لدى بعض الشرائح الاجتماعية القبطية، ولاسيما من لدن نشطاء أقباط المهجر.

١٢ - أدت هجرة العمالة المصرية إلى إقليم النفط – المملكة السعودية ودول الخليج – إلى بعض الاستعارات الثقافية الإسلامية، وذات الطابع السلفى والوهابى، التى دعمت الاتجاه الدينى الاحادى فى تحديد الهوية المصرية ومكوناتها. يبدو لى أيضاً – وأرجو ألا أكون مخطئا – أن المواجهات العنيفة بين أجهزة الدولة الأمنية، والإيديولوجية، وبين الجماعات الإسلامية الراديكالية - الجهاد والجماعة الإسلامية ... إلخ – ثم مع جماعة الإخوان المسلمين، أدت إلى بروز بعض من التوافق، وربما التسامح الأمنى والسياسى، مع بعض الجماعات السلفية، التى تعلن ابتعادها عن العمل السياسى المباشر والسعى إلى السلطة، وأنها تركز على العمل الدعوى والتربوى، والدعوة إلى التربية الإسلامية، ومكارم الأخلاق، وفق تصورها الوعظى / الدينى.

١٣ - أدى التسامح السياسى والأمنى مع الجماعات السلفية إلى التركيز على عمليات أسلمة المجال الخاص، وساندهم فى ذلك جماعة الإخوان المسلمين التى تمحورت حول وضع المرأة المسلمة ووضعها المحورى داخل نظام الأسرة. شكل نظام الزى للمرأة المسلمة أحد أبرز الأنشطة الدعوية والإيديولوجية للسلفيين عموما، وذلك باعتباره حاملاً للرموز الدينية الإسلامية. دار الجدل الفقهى، والنشاط الدعوى على ضرورة الاحتشام أولاً، بوصفه من مكارم الاخلاق. ثم الدعوة للحجاب بعدئذ كإحدى علامات الحشمة، ثم تطور الأمر إلى اعتباره جزءا من العقيدة الإسلامية وثوابت الدين الإسلامى، على الخلاف والجدل الذى تم فى هذا الصدد، ولا يزال.

١٤ - مع تنامى ظاهرة الحجاب والإسدال وبعض الأزياء المستعارة من بلدان إقليم النفط العربى، وإيران، بدى أن ثمة أسلمة للمجال الخاص. تم للمجال العام فى الجامعات، والمدارس والمصالح الحكومية، والقطاع الخاص، والمركبات العامة والخاصة.

Abu Nour

ركزت الحركة السلفية بعدئذ على تحويل الحجاب إلى النقاب على النمط الشائع في المجتمعات النفطية – وثقافة البداوة وقيمها وأنماط تدينها –، بحيث أصبح الجدل حوله على قائمة اهتمامات الحكومة، ومشيخة الأزهر والإمام الأكبر، وجماعة الإخوان المسلمين، وبعض مشايخ الفضائيات الإسلامية السلفية، وبعض الغلاة.

١٥ – السؤال الذي نطرحه هنا ما هي علاقة نظام الزي الإسلامي – الحجاب والنقاب على سبيل المثال –، وقضايا الهوية؟

ثمة علاقة وثيقة، لأن التركيز على بعض الرموز والمحمولات الدينية لنظام الزي، كجزء من استراتيجية آسلمة المجالين العام والخاص تعطي تجسيدات لخيارات الهوية، خاصة في ظل خروج الأمر من مجال الخيارات الخاصة والحرة للمواطنات المصريات المسلمات إلى مجال التمدد الإيديولوجي للخطابات السلفية حول المرأة وأوضاعها الاجتماعية، ودورها في المجتمع والحياة العامة، ولاسيما في مجال المشاركة السياسية.

أن اعتبار الجسم الأنثوي ونظام الزي – الذي دخل نظام الموضة وفق اصطلاح رولان بارت ذائع الصيت – هو موضوع للتدين، وحامل للعلامات والرموز الإسلامية، واعتباره جزءاً من العقيدة والثوابت الدينية، هو أمر إيديولوجي وفقهي وتأويلي بامتياز. وترتيبا على ذلك كان ولا يزال موضوعاً للتعبئة الدينية والسياسية في مصر والعالم العربي أثناء أزمة الحجاب، وقانون منع الرموز الدينية في فرنسا. قاد الإخوان وغيرهم من الجماعات الإسلامية السلفية الهجوم على الحكومة الفرنسية، وكذلك توظيف حادثة مقتل السيدة / مروة الشربيني على أيدي متطرف ألماني في الحشد والتعبئة للجمهور، على نحو بات تطرح معه قضية الحجاب والنقاب بوصفها صنوا للهوية، أو أحد تعبيراتها وعلاماتها في الجدالات السائدة حول الهوية. ثمة من يطرح مسألة الزي الإسلامي للمرأة المسلمة كتعبير عن الحرية الشخصية أيضا، مع تناسي فكرة النظام العام – وفق الاصطلاح السائد في القانون العام الدستوري والإداري – الرئيسة في النظم الدستورية والقانونية الحديثة والمعاصرة.

أيا ما كان أمر ومسارات الجدل حول موضوع نظام الزي وعلاقته بالهوية من زاوية التفسير والتأويل الديني / الفقهي، وما هو الرأي الراجح بين رجال الفقه، والوعظ والدعوة، والجماعات السياسية الدينية والسلفية ومواقفها. فالمرجح إننا إزاء خطابات دينية وضعية تخضع لعديد الاعتبارات والمصالح السياسية والاجتماعية والدينية بين هؤلاء وأولئك، بالإضافة إلى طبيعة الثقافة الدينية، وكذلك نسق القيم السائد في بعض المراحل التاريخية.

Abu Nour

١٦ - الجدل حول الهوية المصرية وترتيب مكوناتها، هو موضوع مستمر تاريخياً عبر عديد المراحل. ويمكن إيراد الملاحظات التالية حوله: -

أ - أن الخطاب الإسلامي السياسي المعاصر - لدى عديد الفرق السياسية الإسلامية يحاول تديين أو أسلمة موضوعه الهوية، من ناحية أخرى نجد ظلاً لهذا التوجه لدى بعض الاقباط المصريين، ولدى نشطائهم، حيث نجد انعكاسات بعض التوجهات الإيديولوجية الإسلامية، تساهم في تغذية خطاب الهوية المصرية/ القبطية/ الفرعونية لديهم، ولدى بعض المصريين المسلمين الذين لا يؤيدون الدولة الدينية ، أو الاتجاهات السياسية الإسلامية على اختلافها.

ب - أن استراتيجية أسلمة او تديين الهوية هي جزء من المرامي السياسية لبعض أطراف الصراع على الهوية، وإحدى أدوات الضغط والتعبئة الدينية السياسية للجمهور، إزاء الصفوة السياسية الحاكمة.

ج - أحد أبرز الدوافع حول تديين الهوية، هو إبراز التمايزات بين الإسلام - الديانة والعقائد والثقافة والقيم والتاريخ -، وبين النماذج الغربية في القيم والثقافة، وأنماط السلوك، والحريات العامة والشخصية. تزايد إلحاح خطاب الهوية الديني والقومي في بعض الأحيان - مع اتساع الاختلال التاريخي بين العالم العربي - والإسلامي - والمجتمعات الغربية على عديد الصعد التقنية والثقافية والسياسية والتعليمية والاقتصادية ... الخ

يبدو خطاب الهوية - الإسلاموي التوجه - جزءاً من الترسانة الإيديولوجية للتعبئة السياسية والدينية الداخلية إزاء الصفوة الحاكمة، ويوظف في المجادلات مع القوى شبه العلمانية.

د - أن الجدل والسجال العنيف حول الهوية هو أحد أبرز نتائج استمرارية النزعة السلطية السياسية في الحكم. وفي الثقافة السياسية السائدة التي لا تزال تدور حول التعبئة والإجماع القسري، والنزعة الطغيانية. وبعض القدرية في إدراكات غالب الجمهور لعلاقتهم بالزمن، ورؤيتهم للحاكم، والحكم والعالم.

انفجارات الهوية، وهيمنة خطاباتها على روح الأمة المصرية يرجع إلى غياب التقاليد والقواعد والثقافة الديمقراطية، والنزعة الحوارية في أساليب التنشئة الاجتماعية، والسياسية في الأسرة، والمدرسة، والجامعة. وفي الحزب السياسي وضعف المشاركة السياسية وآلياتها.

Abu Nour

هـ - أدى أيضاً ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعى إلى تغذية الخطاب الدينى السلفى، وخطاب الهوية بدماء عديدة نحو المزيد من طرح الأسئلة القديمة، وأخرى مغلوطة، والتركيز على هوامش القضايا والأمور التى تواجه المصريين وتتحدى قدراتهم التى أصبحت واهنة.

و - ثمة دور للعوامل الخارجية المتمثلة فى هيمنة الإمبراطورية الأمريكية - التى تتآكل بعض قدراتها التأثيرية التى تنامت بعد سقوط الإمبراطورية الماركسية وتوابعها -، وفى حروبها على الإرهاب على أيدى إدارة بوش الجمهورية السابقة. أن الحرب فى أفغانستان والعراق أثرت بشدة على مسألة الهوية لعديد الاعتبارات منها على سبيل التمثيل لا الحصر ما يلى:

(١) ترافقت الحرب على الإرهاب مع بروز بعض التصريحات والممارسات - المحدودة - التى طالت القيم الإسلامية، وإعادة تجديد بعض الصور النمطية السلبية والاستشراقية القديمة حول الإسلام والمسلمين، وهو ما شكل ولايزال جرحاً فى الوعى شبه الجماعى للمسلمين، وكذلك أدى إلى ردود أفعال عنيفة من قبل بعض القوى الإسلامية السياسية، فضلاً عن بدء تنامى إحساس عميق بالخطر لدى قطاعات اجتماعية إسلامية عديدة فى مصر، على نحو شجع على تقبل واستهلاك موسع لخطاب الهوية ذى التوجه الدينى الإسلامى أو المسيحى والحامل لمفاهيم الخصوصية، التى يروج لها على نطاق واسع داخل السوق الدينى، والسياسى المعاق والمكبل بالقيود.

(٢) الحروب الإسرائيلية فى المنطقة، وسياساتها العدوانية ووهن ردود الأفعال العربية، ساعدت على تغذية خطاب الهوية، ولاسيما فى أعقاب حربها على حزب الله ولبنان ٢٠٠٦، ومؤخراً على قطاع غزة وحماس والجهاد الإسلامى والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أن السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل وسياساتها إزاء قضايا التسوية العالقة، والمتعثرة، هى أحد مصادر تغذية عملية تدين الهوية المصرية عموماً.

(٣) يمكن القول إن بعض التوجهات الإصلاحية، داخل التيار الإسلامى - ومثالها مشروع حزب الوسط، وبعض المفكرين الإسلاميين المعتدلين - لديهم رؤية أكثر انفتاحاً حول هوية إسلامية فى إطار واقع تعددى ينطوى على مصادر أخرى للهوية داعمة.

(٤) بروز مؤشرات لتشظى الهوية المصرية الجامعة أيا كانت صفاتها وصياغاتها وخطاباتها الإيديولوجية على اختلافها تعود إلى استمرارية التسلطية السياسية، والجمود والشيخوخة السياسية التى أدت إلى انكسار أسس وآليات الاندماج القومى المصرى، ومن ثم

Abu Nour

برزت قضايا ومطالب ذات طابع عرقي / ومناطقي كالنوبة، وأهالي سيناء، والحديث عن التهميش التاريخي للصعيد في سياسات التنمية. ظهرت أيضاً قضايا ذات طابع ديني ومذهبي من مثيل مطالب البهائيين بالاعتراف بهم كمواطنين وديانة، وقضايا التوتر الأرثوذكسي - البروتستانتي والاتهام بالتبشير داخل الوسط الأرثوذكسي. من ناحية أخرى بروز قضايا الشيعة في أعقاب التمدد الإقليمي الإيراني، وبروز ملف قضية خلية حزب الله، المطروحة للتداول أمام القضاء المصري.

(٥) يبدو لي أن ضعف المنزع الإصلاحي السياسي والديني والتعليمي والخيال السياسي لدى الصفوة السياسية الحاكمة، والمعارضة، سوف يؤدي إلى تفاقم مسألة الهوية، التي يبدو أن الديمقراطية والحريات العامة والشخصية وحزمة سياسات إصلاحية -- دينية وتعليمية وثقافية وإعلامية -- سوف تساعد على تنظيم الجدل، والأهم بناء توافقات حولها، تعتمد على حقائق التاريخ وتطوره، وأيضاً النظر إلى الهوية على أنها بمثابة حركة وصيرورة في التاريخ. وانفتاح على أزمنة العالم المتغيرة، وحركة المصريين وإبداعاتهم وإنتاجهم، التي تساهم في تكوين وتطور وبلورة الهوية. لا هوية سرمدية ولا هوية خارج التاريخ وحركة وتفاعلات البشر وإنتاجهم وأفكارهم وانتماءاتهم على اختلافها.

التعددية السياسية والدينية والمذهبية والعرقية والمناطقية .. إلخ، هي مصادر ثراء وتركيب مؤثرة على بنية الهوية ودلالاتها، إذا أديرت ببراعة في أطر ديمقراطية وتشاركية، وتمثيلات حقيقية للمصالح والرموز والأفكار.

من ناحية أخرى تبدو التعددية في بعض المجتمعات والدول والنظم الشمولية مدخلاً للانقسامات، والصراعات والتمزقات والتفكك في أطر قمعية وشمولية في حالة ضعف النظام التسلطي، وتآكل قبضته. والأهم انعكاس ذلك على بنية الهوية المتصدعة، أو التي تتصارع مكوناتها، أو الصراع الضاري عليها. وبها في المجالات السياسية والاجتماعية والرمزية.

Abu Nour

خامساً: المواطنة: الصراع على المعنى والحقوق

١ - الخطاب والطلب السياسى على المواطنة تنامى فى العقود الأخيرة فى وسط الصفوة المصرية المتعلمة عموماً، وفى الخطابات السياسية الحاكمة والمعارضة والمستقلة فى مصر. إنتاج خطاب المواطنة والمساواة والحرية الدينية بين المصريين جميعاً بلا تمييز، شارك فيه مفكرون مسلمون وأقباط فى مواجهة أشكال ومصادر التوتر الدينى الإسلامى - المسيحى، وإزاء بعض مؤشرات التحول نحو الطائفية، والعنف المتزايد المصاحب لها.

يعود تزايد الخطاب السياسى على المواطنة لعديد من الاعتبارات منها:

أ - ثورة المعلومات والاتصالات، وبروز مجالات ومنظمات حقوقية طوعية كونية، وشبكات تدافع عن حقوق الإنسان، والمواطنة والحرية الدينية - الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية..إلخ - وأصبحت تشكل قوة ضغط على الدول التى تنتهك الحقوق الدينية للمجموعات الدينية والمذهبية التى تعيش فيها، أو التى تستبعد المجموعات الدينية من العمليات السياسية، ومن مؤسسات المشاركة والتمثيل السياسى.

ب - اهتمام أجهزة الإعلام المرئية والمكتوبة والمرئية بقضايا الأقليات الدينية والمذهبية، والتقارير الدولية الرسمية أو الصادرة من منظمات المجتمع المدنى الحقوقية المعنية بالحقوق الدينية.

ج - بروز التقارير حول أوضاع الأقليات عموماً والدينية والمذهبية على وجه الخصوص، وبعض التقارير تصدرها دول كالولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد صدور القانون الأمريكى الذى نص على آلية - وسفير للمتابعة - وبعض الجزاءات إزاء الدول والحكومات التى تنتهك الحريات الدينية لبعض مواطنيها

لا شك أن التقارير أصبحت مؤثرة على قرارات بعض الدول الغربية إزاء الدول التى تميز بين مواطنيها على أساس دينى أو مذهبى، أو تحول دون تمتعهم بحرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.

أدت بعض المتغيرات الدولية، وانهيار الاتحاد السوفيتى وكتلته الماركسية، إلى تحولها إلى نظم ديمقراطية ورأسمالية وإلى نظام السوق، ومن ثم أصبحت قضية المواطنة بكافة أبعادها وتجسيداتها جزءاً من دساتير الدول الجديدة ومن الاهتمامات الكبرى فى عالمنا المعولم.

Abu Nour

د - ظهور أقباط المهجر وبعض منظماتهم الحقوقية كجماعات ضغط في بعض الدول الغربية كأمريكا وكندا وبعض الدول الأوروبية واستراليا إلى تركيزهم على بعض الحقوق الدينية، والسياسية التمثيلية، وكذلك تبني مدخل/مبدأ المواطنة في خطابهم حول حقوق الأقباط والمصريين جميعاً، وأبرز هذه المنظمات المنظمة المصرية – الكندية لحقوق الإنسان في مونتريال – كندا.

هـ - تنامي ظاهرة الاحتجاج الديني القبطي ضمن حالة الحراك السياسي والاجتماعي المطلبي، من الأجيال الشابة إزاء بعض حالات التحول الديني إلى الإسلام، أو العنف الطائفي، وبروز نشطاء أقباط ومنظمات دفاعية عن الحقوق الدينية والمواطنة.

و - دعم مفكرين ومثقفين مصريين مسلمين بارزين لمبدأ المواطنة، وضرورة معالجة مشكلات الأقباط السياسية.

ز - رفع بعض النشطاء الأقباط عديد القضايا أمام القضاء الإداري والمدني للمطالبة ببعض حقوقهم، وهو متغير جديد في اللجوء إلى الآلية القضائية للدفاع عن حقوقهم الدينية أو الرمزية، ومن أبرزها قضايا التحول الديني المتعدد من المسيحية إلى الإسلام ومنه إلى المسيحية ومحاولة توفيق أوضاعهم الثبوتية. من ناحية أخرى قضايا ترميم أو تقوية الكنائس. من ناحية أخرى بعض القضايا المرتبطة بالأحوال الشخصية وتحول بعض الأزواج إلى الإسلام، وانعكاس ذلك على ديانة الأبناء، وعلى حقوق الأطفال ووضعهم، وأمور تتصل بالامتحان في مادة الدين على نحو ما ظهر في الفترة الماضية ولا يزال.

ح – قيام بعض الكتاب والباحثين والنشطاء الأقباط بالكتابة في الصحف القومية والحزبية والمعارضة للتنديد بأية انتهاكات لحقوق الأقباط، أو مساس بهم.

ط - رفع بعض نشطاء الأقباط دعاوى قضائية لمنع بعض الكتب أو الأفلام السينمائية، كفيلم بحب السيما ، أو رواية عزازيل ليوسف زيدان وهو ما يشير إلى نمط من دعاوى الحسبة المسيحية التي يرفعها بعضهم لفرض قيود دينية ومذهبية على حريات الرأي والتعبير والإبداع أو الحريات الأكاديمية، وهم في ذلك يجارون نمط من قضايا الحسبة السياسية - الدينية التي يرفعها.

ك - تبني الدولة المصرية لمفهوم المواطنة في التعديلات الدستورية الثالثة لدستور ١٩٧١ - ٣٤ مادة - حيث تم النص على المواطنة في المادة الأولى. يبدو لي وأرجو ألا أكون مخطئا أن هذا النص ذو هدف سياسي وهو مواجهة الانتقادات التي توجه للدولة والنظام في مصر من قبل بعض قوى المعارضة والأقباط ونشطاء المهجر، واستخدامه أداة للتوازن

Abu Nour

الدستوري مع المادة الثانية، من ناحية ثانية محاولة للرد على الانتقادات الدولية الرسمية أو اللا رسمية لأوضاع الأقباط وشهود يهوا والبهائيين والشيعة. من ناحية ثالثة استخدام المادة في مواجهة خطاب الإخوان السياسي إزاء الأقباط وحقوقهم كمواطنين في التصور الإخواني.

٢ – موقف الصفوة السياسية والنظام المصري من موضوع المواطنة والحرية الدينية، يتسم بالواقعية السياسية والأمنية، وما يمكن أن نطلق عليه سياسة المواءمات التي تقوم على التسرح في التعامل مع بنود الملف على اختلافها من مثيل إثبات التحول المتعدد من المسيحية إلى الإسلام ثم إليها في الأوراق الثبوتية وإسناده للقضاء. إسناد عملية بناء وترميم وتقوية الكنائس إلى المحافظين بعد قرارات رئيس الجمهورية في هذا الصدد.

القيام بتعيين محافظ قبطي – محافظ قنا – وصول بعض كبار المستشارين الأقباط إلى موقع رئيس مجلس الدولة، أو رئيس محكمة استئناف القاهرة.

اعتبار يوم ٧ يناير من كل عام عطلة رسمية لجميع المواطنين المصريين أيا كانت دياناتهم ومذاهبهم.

لازالت الدولة تغلب الاعتبارات الدينية والاجتماعية والأمنية في تعاملها مع الأمور التي تتصل بحقوق المواطنة للأقباط وغيرهم كالبهائيين والشيعة.

٣ – سياسة المواطنة لا تزال تعتورها عقبات تتصل بالنزعة التدريجية للدولة والنظام وأجهزته في التعامل مع الأمور المتصلة بالحرية الدينية، ومراعاة انعكاس قراراتها أو تشريعاتها على الحالة الدينية التي تتسم بالاحتقان والتوتر وبعض مظاهر التحول نحو الطائفية.

لا شك أن سياسة الملاءمة، تنظر إلى البعد الصراعي بين النظام والصفوة الحاكمة وجماعة الإخوان المسلمين، وبعض القوى الإسلامية الأخرى، التي لا تزال تطرح خطابات ما قبل المواطنة، وبعض النماذج التاريخية – أهل الذمة أو نمط من الذمية المحدثة – كأساس للعلاقة بين الدولة والحاكم المسلم، وبين الأقباط.

٤ – خطاب جماعة الإخوان المسلمين حول المواطنة اتسم بالتغير، والتذبذب بين الخطاب الديني والبرنامجي المكتوب، وبين بعض التصريحات التي تصدر بين الحين والآخر من بعض قادة الجماعة، وتشكل تراجعا عن الإقرار بمبدأ مواطنة الأقباط.

في "هذا بيان للناس" الذي أصدره الإخوان عام ١٩٩٥، تم الإعلان عن مواطنة الأقباط من قبل الجماعة، مما شكل تغيراً رحب به البعض، إلا أن برنامج الجماعة الانتخابي، ثم

Abu Nour

مشروع برنامجها الذي أعلن، ولا يزال موضوعاً لجدل كبير، نجد أن ثمة قبولاً لا تزال حول هذا المبدأ يتمثل بموضوع الولاية الذي يتمثل بترشيح قبطي، أو امرأة لموقع رئيس الجمهورية. لا يزال هناك رفض من التيار المحافظ الذي يسيطر على مقاليد مكتب الإرشاد، لحق الأقباط والمرأة في الترشيح لموقع رئيس الجمهورية لأمر ذي سند فقهي وتأويلي تاريخي قديم يذهب إلى أن لا ولاية لهما. من ناحية أخرى لابد من إبراز أن قلة قليلة ومحدودة وغير مؤثرة تعتبر أن هذه المسألة غير أساسية، وأنه يمكن نظرياً لقبطي أو امرأة أن يترشح للموقع الرئاسي، وإن كان ذلك مسألة تبدو نظرية من وجهة نظرهم.

٥ – بعض الاتجاهات ذات التوجه الإصلاحي الإسلامي لا ترى غضاضة من ترشح قبطي أو امرأة لمنصب رئيس الجمهورية، وعلى رأسها مشروع حزب الوسط الإسلامي ذو التوجه الاعتدالي.

بصفة عامة نحن أمام اتجاه متنام يدفع نحو ضرورة حل إشكالية المواطنة الكاملة للمصريين الأقباط وغيرهم، والأهم للمصريين جميعاً، في أطر إصلاحية وديمقراطية.

التغاير في مدلول ومعاني ومحتوى بعض المبادئ والحقوق الدستورية والقانونية الحديثة والمعاصرة، لايزال جزءاً من ابتسارات وتشويهات بعض القوى السياسية والدينية والدولة والنظام حيث يحاول كل طرف طرح تعريفاته الخاصة حول هذه المبادئ/الحقوق الدستورية، ومنها مسألة المواطنة الذي يحاول البعض إخضاعها لتعريفاته ومعالجه السياسية والدينية، إلا أن ثقافة المواطنة بدأت في طور التشكل في مصر بكل مآلاتها المستقبلية بما سيولد، والطلب السياسي والاجتماعي المتزايد عليها، كمدخل من مداخل الإصلاح السياسي والديني في مصر الجديدة.

Abu Nour

Abu Nour

الفصل الثانى :

الحالة الدينية المصرية:

من التوتر الدينى إلى التحول نحو الطائفية

Abu Nour

Abu Nour

أولاً : بؤس الوصف والخطاب الطائفى

نذر وغيوم كثيفة تبدو فى الأفق السياسى والدينى الإسلامى - المسيحى المصرى، وتوصف غالباً فى الخطاب السياسى - الدينى بالفتنة الطائفية ، وهو مصطلح دينى وضعى وعرقى المصدر، ويفتقر إلى الدقة، بل ويذكى الإدراك الجمعى بالطائفية!.

أود فى البداية أن أحدد كيف يمكن وصف حالتنا الدينية المحتقنة حاليا هل نطلق عليها وصف التوتر الدينى الإسلامى - المسيحى أم الفتنة الطائفية، أو المسألة الطائفية؟ أم أزمة دينية أم أزمة اندماج قومى؟

وصف التوتر الدينى مستمد من اللغة النفسية، ومن ثم يشير إلى عدم الاستقرار النفسى، ويثير الإحساس بالقلق الفردى والجماعى، ولا يعنى البُعد النفسى الداخلى نفى البعد السوسيو -نفسى، والمادى، ومن ثم انتقال التوتر من البنية النفسية الفردية - والأحرى الشخصية -، والجماعية إلى أشكال سلوكية، أو لغوية تتمثل فى العنف اللغوى، والعنف الخطابى من حيث سيادة ألفاظ متفجرة، أو لغة نافية للآخ الدينى، أو تحقر من شأنه، أو تنسب إليه صفات سلبية وقدحية، أو تحوله إلى شيطان وم بالخطايا إلى آخر هذا النمط من العنف الخطابى أو اللغوى، وسواء ظهر فى العوام أو بعض رجال الدين.

ويظهر التوتر المشوب بالعنف الخطابى فى الخطابات المزدوجة، أى الخطاب المعلن، والخطاب المضمر، ولكليهما مجاله، ودائرة استهلاكه.

التوتر فى مراحله الأولى يكون تحت إمكانية السيطرة والتوجيه عبر آليات عديدة، عبر مصادر إنتاجه، أو يتحول بعدئذ إلى عنف لغوى أو خطابى، ثم إلى أشكال من العنف المادى، كالاعتداء على الأفراد أو الممتلكات أو دور العبادة أو رجال الدين إلى آخر هذا النمط من العنف ذى الوجه الدينى.

التوتر وصف لا يمايز بين الأطراف التى يعتريها، وإنما يترك ذلك لعملية رصد وتحليل الوقائع والأشكال المعبرة عن التوتر الجماعى، أو الفردى . ومن ثم للنتائج المستخلصة منها. التوتر الدينى الإسلامى - المسيحى لم يعد حالة طارئة، وإنما بات يشكل أزمة دينية - سياسية مستمرة، مصحوبة ومولدة لاحتقانات دينية واجتماعية وثقافية وسياسية، ونجد مسببات ومظاهر الأزمة الممتدة فى وقائع وتجليات عديدة نرصد بعضها تمثيلا لا حصرا

Abu Nour

١ - بعض الخطابات الدينية التى تنفى، أو تحقر الآخر الدينى، أو المذهبى وتضفى عليه صفات سلبية أو قدحية، أو شيطنته - إذا سـاغ التعبير - وإسناد الشرور له على اختلافها، وذلك فى مقابل خطاب مديح الذات الدينية، والمذهبية الذى يؤدى إلى إنتاج وعى وذهنية موازية تدور حول الدين والجماعة والمذهب الدينى، ومن ثم تكون إزاء وعى منفصل، أو شكل من أشكال بناء العزلة الشعورية التى كان يشار إليها فى الخطاب القطبى، وخطابى الشيخ على عبده إسماعيل فى مرحلته الأولى، وشكرى مصطفى فى مؤلفاته العديدة.

٢ - الخطابات المزدوجة، أولها: خطاب الظاهر، خطاب المجاملات واللغة والصفات المائعة والمتكررة عن الوحدة الوطنية والأخوة المشتركة، والتعايش المشترك، والوطنية الذى يقال فى المحافل العامة، والاجتماعات الرسمية والاحتفالات التلفازية، وغالبا ما ينطق به رجال الدين الرسميون وأشباههم، ومن يدور حولهم، وبعض رجال السلطة السياسية والضبط. وثانيها، خطاب الباطن/ المضمر الذى ينتج ويستهلك فى دوائر أكثر ضيقا، فى دور عبادة ووسط جماعة المؤمنين بالدين أو المذهب، أو داخل جماعة دينية - سياسية، وينطوى على سلبيات ونقائص تنسب للآخر الدينى والمذهبى التى تنفيه وتحوله إلى شيطان، و عدو !!.

٣ - الكتب الدينية، والمجلات التى تنطوى على كتابات سلبية إزاء الآخر الدينى.

٤ الاستعراضات الطقوسية، والرمزية الدينية والمذهبية الرامية إلى تديين المجال العام السياسى، بل والمجال الخاص فى نظام الزى والعلامات!!.

٥ - استخدام اللغة والرموز والإشارات والنصوص الدينية فى التعامل الذى يرمى للتمايز بين الأشخاص على أساس دينى ومذهبى، ولاسيما فى المركبات العامة والخاصة، وفى المصالح الحكومية وأجهزة الخدمة المدنية، وفى أماكن السكنى الجماعية أو الأسرية أو العائلية من قبيل استخدام أسماء دينية للعمارات والمنازل، أو استخدام تسجيلات وقراءات دينية لنصوص مقدسة، أو خطب للقادة الدينيين ولا بأس بها فى المنازل الخاصة إلا أنها تستخدم للتمايز فى المصاعد الكهربائية، وفى بعض المصالح العامة، أو استخدام الدعاوى الدينية الأيديولوجية كملصقات على الحوائط العامة والخاصة، أو فى مركبات النقل العام، والمترو والقطارات.

٦ - قيام بعض الأفراد المرجح انتماء بعضهم لجماعات دينية سياسية ومتشددة - بالوعظ فى المترو والقطارات ومركبات النقل العام المكتظة بالركاب، أو قراءة النصوص المقدسة بصوت عال وعلى نحو تعتوره الأخطاء الفادحة!! فى هذا السياق.

Abu Nour

٧ - الشعارات والعلامات الدينية أثناء الانتخابات العامة والمحلية التي تبرز الانتماء الديني لمرشح ومؤيديه بهدف الحشد والتعبئة للمناصرين على أساس ديني.

٨ - وقائع العنف ذات السند الديني والتمييزي سواء ضد الأفراد، أو الجماعات، أو دور العبادة، أو محاولات بعضهم الاستيلاء على بعض الأراضي المملوكة للآخر الديني، أو المملوكة للدولة من خلال محاولة فرض أمر واقع لإثبات الحيازة، والميل إلى تحويل النزاعات من مدنية وعادية إلى دينية، وتغليب البُعد الديني بهدف الإفلات من تطبيق قانون الدولة.

٩ - خطاب الفضائيات، والفضاء النتي التي تجرح من عقائد الآخر الديني والمذهبي أي كان، وتراثيت مؤخرا سواء كانت مسيحية أو إسلامية.

١٠ - التظاهرات، والوقفات الاحتجاجية التي ترفع شعارات دينية محضة، سواء أكانت عفوية وذات مسوغ، أو كانت نتاجا لتعبئة وتحريض من قبل جماعات دينية سياسية أو رجال دين ينتمون إلى الأكليروس، لدعم عناصر قوتهم داخل الأكليروس والمؤسسة وجماهيريتهم بين الأقباط عموما، وفي المهاجر وقيادة بعض القساوسة لبعض التظاهرات في المهاجر بسبب حادثة دير أبوفانا مؤخرا بكل دلالات ذلك، وانعكاساته الخطرة.

١١ - الكتابات السطحية والتعبوية ذات المنحى الغوغائي والتحريضي في الإعلام المكتوب والمرئي والنتي، والتي ترمي إلى الذيوع ورفع أرقام التوزيع، أو التي تهدف إلى تناول موضوع ما بسمي خطأ بالفتنة الطائفية لبناء مكانة وذيوع لدى أحد أطراف النزاع سواء المسلمون أو الأقباط، أو الدولة. وهو ما فتح الباب لدخول كثير من غير المؤهلين إلى مقاربة موضوع بالغ التعقيد والخطورة، وتساهم كتاباتهم السطحية والغوغائية في تشويه وعي الجمهور بجذور المشاكل.

١٢ - الحسابات الطائفية التي تميل إلى التناول الطائفي للوقائع التي تشكل إحدى الأزمات مع إسقاط العوامل الحقيقية التي أدت إلى الأزمة وتطوراتها، وطرائق معالجتها. التركيز على البُعد الديني المذهبي - العرقي والدوران حوله واستبعاد الآخر الديني من مجال المطالب السياسية والدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتركيز على الذات الدينية ومطالبها.

ما سبق عرضه أمثلة على مظاهر ووقائع وتجسيدات الأزمة الدينية الممتدة في مصر ذات جذور تاريخية وهيكلية وخطابية - تشير إلي مؤشرات بالغة الخطورة عن احتمالات انتقالها من أزمة دينية ثم الى المسألة الدينية - المصرية، وهي منحي يقود إلي ما هو أخطر

Abu Nour

إلا وهو تحولها إلى أزمة طائفية ثم مسألة طائفية - عرقية. ثمة ما يجعلنا نتحفظ منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي وحتى أزمة دير أبو فانا وما بعدها على أننا إزاء أزمة أو مسألة أو حالة طائفية مصرية لأسباب عديدة:

١ - مصطلح طائفة، وطائفي يفترض وجود جماعية عرقية - دينية تنضوي تحت نطاق بنية هيركية، ونمط علاقات شبه إقطاعي، وإيديولوجيا تدور حول الطائفة - العرق، وتاريخها ودورها وبنية هيراكية ونمط علاقات داخلية ينطوي على التعاضد، والتضامن والاندماج الداخلي، والتعامل شبه الجماعي مع الطوائف أو الجماعات الأخرى على أساس المحاصصة الطائفية، في إطار نظام للتمثيل الطائفي على النمط اللبناني. غالباً ما تكون الطائفة جزءاً من خريطة جيو - طائفية على نمط التواجد الماروني، والدرزي في جبل لبنان، والشيعي في الجنوب والبقاع الأوسط، وضاحية بيروت الجنوبية.. إلخ.

٢ - رغماً عن مطالبات البابا وبعض رجال الدين الأقباط، وبعض العلمانيين لتمثيل على أسس طائفية أو عبر نظام الكوتة أو الحصة، إلا أن هذا الاتجاه ذو محمول "طائفي"، والمرجع اللبناني، إلا أن ثمة من يرفض هذا النزوع نزولاً عن تقاليد الحركة الوطنية الدستورية التي رفضت التمثيل الطائفي منذ ١٩٢٣وإلى الآن، وهو ما ينبغي دعمه وحل مشكلة المشاركة السياسية للأقباط، وتكوين رُمر سياسية قبطية مدنية تتوزع على الخريطة السياسية والإيديولوجية المدنية، وليس على أساس كونهم أقباطاً، بما يؤدي إلى إعادة بناء هيكل التوازنات في القوة بين إكليروس تنامى دوره السياسي على حساب الأغلبية الساحقة من المواطنين الأقباط، بما يشكل انقلاباً على تقاليد الدولة - الأمة المصرية، ومواريث الحياة السياسية المدنية، والأكليروس تاريخيا وهنا نقول إن ما للأكليروس للأكليروس، وما للسياسة للسياسيين، إنها قاعدة عامة تسري على الكافة.

٣ - أن الدولة الحديثة وتطوراتها والصراع السياسي - الاجتماعي، والتطور الثقافي أدي إلى إنتاج الأمة المصرية بالمعنى والدلالة والتجليات الحداثوية، وهو أهم إنجازات المصريين. لا يزال جوهر مفهوم الأمة قائماً، رغماً عن التآكل ومحاولة بعضهم إحلال الرابطة الدينية والمذهبية بديلاً عن الأمة من كافة الأطراف الفاعلة في المجال الديني، والتي تحاول توظيف الديني في السياسي. نحن الآن إزاء أزمة دينية إسلامية - مسيحية مصرية ممتدة، ولسنا إزاء مسألة طائفية، وهي مرشحة للمزيد من التفاقم، ولن تكون آخرها حادثة دير أبوفانا، وغيرها من الوقائع الاجتماعية اليومية كالعلاقات العاطفية والزوجية بين مختلفي الدين، وهو حق دستوري وقانوني لكليهما، وسرعان ما يتم اللجوء إلى الآليات الدينية -

Abu Nour

الطائفية، لإعادة الفتاة إلى أسرتها، أو وقائع محدودة لتغيير الدين، أو المذهب وسرعان ما يحاول بعضهم التحريض والحشد لاستعادة من غيّر دينه قسراً بما يناهض القواعد الدستورية الخاصة بحرية التدين والاعتقاد والضمير، والأخطر محاولة سلب ضمير قلق سكن عند عقيدة أو مذهب محدد.

٤ - أن استعراضات القوة لعبة يرمي من خلالها بعضهم إلى إبراز غيرة شكلية في الدفاع عن ديانته أو مذهبه، ولكن ما وراء ذلك مسعى لبناء قوة داخل جماعته أو مذهبه، وإنتاج شعبية، وسلطة على الاتباع عوامهم وغالب خاصتهم!، أفي سبيل مصلحة ذاتية يسمح لهذا النمط من ذوى المصالح الدفع لإشعال الحرائق، وكسر التكامل الوطني المصري؟!.

٥ - إن ترك الأمور على ما هي عليه بالغ الخطورة على سلامة الأمة والدولة، ولاسيما في ظل عمليات التمزق، والتشظي على أسس عرقية، ودينية ومذهبية، كما يظهر في بعض الخطابات العرقية - النوبيين والسيناويين والصعايدة - وعلى أساس نوعي أو جنوسي، تدور في أطر معزولة عن بعضها بعضاً، ودونما ربطها بالقضايا الكلية السياسية والاجتماعية والتنموية والديموقراطية.

٦ - إن غياب رؤية شاملة تنتظم داخلها المطالب الدينية والمذهبية العرقية والجنوسية ضمن إطار المواطنة، سوف يؤدى إلى تسارع انهيار تقاليد الحداثة السياسية والقانونية، بل ويؤدى إلى تقويض هندسة الدولة - الأمة، وتحويل التوتر الديني الإسلامي - المسيحي بين المصريين إلى مسألة طائفية، وهو أمر قريب، وخطير وساعتها لن تجدى تظاهرات بعضهم هنا، أو في المهجر، ولن تجدى خطابات المجاملة "والفتنة نائمة لعن الله من أيقظها! الفتنة صناعة اجتماعية وسياسية ومذهبية، ويجب التصدى لها عند الجذور، والأهم من خلال المواطنة الكاملة والمعالجة الحقوقية، وفرض قانون الدولة على جميع المخاطبين بأحكامه دون استثناء وبعزم سياسي وحسم أمني رادع بحيدة ونزاهة وانصاف، حتى يعرف الجميع أن رجال الدين يطالهم القانون حال خروجهم على أحكامه، وأن قانون القوة الأكثرى العددى الذى شاع كنتاج للتراخى والخلط بين المفاهيم الحديثة والتقليدية والأعراف والتأويلات المغلوطة لن يسرى بعد اليوم، لأن السيادة للدولة وقانونها الحديث. ثمة حاجة موضوعية وتاريخية الآن لتطبيق المادة الأولى من الدستور، وأعمال مبادئ دولة المواطنة والمواطنين، والأهم تجديد النظم القانونية لرفع أية تمييزات بين المواطنين على أية أسس مائزة، تفرق بينهم وتشرخ الأمة المصرية الواحدة الموحدة، وسلامتها ووحدتها التى يحاول بعضهم شقها على أساس ديني وعرقي إنها ساعة للعمل والحسم والردع باسم سيادة قانون الدولة.

Abu Nour

ثانيا: الانفجار الطائفى فى مصر!!

الحالة الدينية فى مصر ليست على ما يرام منذ أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضى، لا يكاد يمر عام إلا وتحدث وقائع عنف طائفى تخلف وراءها بعض الضحايا من الجرحى أو القتلى، أو الصدامات المادية، والحرق واتلاف المنازل وأحيانا دور العبادة المسيحية! وأخطر ما فى ملفات الأزمات الطائفية المستمرة والممتدة منذ أواخر عقد الأربعينيات وحتى آخر واقعة طائفية أن السياسات الرسمية الرامية لمواجهة أنماط العنف الطائفى لم تحقق سوى الأهداف العارضة والسريعة الرامية لاحتواء كل أزمة أو توتر طائفى دونما استئصال للجذور المنتجة للنزعة الطائفية التى استشرت وتوغلت فى التركيبة الاجتماعية المصرية!

إن أسوأ ما فى النزاعات الطائفية أنها راكمت ذكريات مؤلمة، ومشاعر كراهية وبغضاء وشحناء دينية، شكلت ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة الكراهية الدينية، وحولت المصريين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والاجتماعية إلى مسلمين وأقباط. إن الثنائية الدينية الإسلامية والمسيحية كسرت الانتماء القومى للأمة المصرية وفق معانيها السياسية والاجتماعية والثقافية والرمزية الحداثية. تاريخيا كان إنتاج الدولة والثقافة والمجتمع المصرى للأمة الواحدة هو أحد أبرز إبداعات الشعب المصرى حول الدولة الحديثة!

إن عمليات إنتاج الأمة المصرية ليست مسألة يسيرة، وإنما تشكلت عبر الزمن فى مزاج تركيبى مؤتلف نسيج وحدة. فقد ساهمت الاستعارات الحداثية الثقافية والقانونية والسياسية لمنظومات الدولة الحديثة فى اطار عملية الاندماج فى بنية الرأسمالية العالمية، فى تشكيل الأمة. من ناحية ثانية كانت الأمة المصرية هى تعبير عن الحركة الوطنية الدستورية المعادية للاستعمار البريطانى التى شارك فيها المصريون جميعا – مسلمون وأقباط – فى الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال والدستور، وذلك بوصفهم أمة واحدة دونما تمييز فيما بينهم على أساس الانتماء الدينى والمذهبى والعرقى والمناطقى والنوعى!

شارك المصريون فى معارك الاستقلال الوطنى على صعد عديدة، سياسية من خلال الحركة الوطنية، والأحزاب السياسية، والمفاوضات السياسية، وغيرها من أشكال العمل الوطنى. من ناحية أخرى كان ثمة ارتباط بين الاستقلال والدستور والتحديث على النمط الأوروبى فى سياق الدولة شبه الليبرالية وأجواء الانفتاح الثقافى والأكاديمى والقانونى والتقنى على التجارب الأوروبية المتقدمة. حدثت جدالات وسجالات فكرية وسياسية مثمرة

Abu Nour

وبناءة بين الطلائع الوطنية المثقفة، حول كيف نواجه أسئلة التخلف والتقدم؟ لماذا تقدموا؟ ولماذا تأخرنا؟ أسئلة وإشكاليات موضوعية وجادة حاول كبار المثقفين والمفكرين أن يجدوا إجابات عليها، بما فيهم هؤلاء الذين حاولوا وصل ما انقطع بين التاريخ الإسلامي وبين العصر في إطار محاولة استعادة نموذج ذهبي، وإعادة استنباته مجددا في بلادنا! استطاع النبهاء والأذكياء أن يطرحوا أسئلة التجديد في الفكر الديني في طليعة مهامهم الفكرية والفقهية في إطار من التسامح والاستنارة والعقلانية الدينية البصيرة.

أدت الهيمنة شبه الليبرالية وصراع الرؤى والأفكار بين المدارس الفكرية المختلفة إلى جعل سؤال كيف تتقدم مصر من الأسئلة المحورية التي تجمعت حولها عقول ورؤى وافتدة وطلائع وطنية عديدة، تجاوزت انتماءاتها الأولية والصغرى إلى الانتماء الأكبر حول الأمة المصرية والدولة الحديثة. وحول السؤال المركزي لماذا تخلفنا ولماذا تقدموا؟ أسئلة التقدم كانت جزءا من الكفاح الوطني من أجل الاستقلال، ومن أجل استعادت مساراتنا نحو الإنجاز الحضاري. فما بالنا بأسئلة التخلف، وفتاوى الماضي العربي والإسلامي البعيد التي تستعاد وكأنها أسئلة وإجابات اليوم، دونما إعمال لفكر أو عقل أو ضمير يقظ يرمي إلى دفع كتل التخلف السياسي والاجتماعي والعلمي، والتحرر من أسار الطغيان السياسي، وسلطات الفساد والجهل التي تغشى حياتنا!! ومن ثم بات تخلف الأسئلة صنوا للجهالة وتردي التعليم والمعرفة والوعي والثقافة والفكر الديني الوضعي السائد!!

ما الذي حدث، وبات العنف الطائفي جزءا من مفردات حياتنا اليومية، ونلاحظه في العنف الرمزي واللفظي والمادي وفي عنف العلامات، وفي ثنايا الازدواجية والمراوغة والكذب في السلوك؛ التعبير بين المسلمين والمسيحيين في مصر!

تراجعت مفاهيم موحدة كالمصري والمصرية والمصريين والمصريات إلى المسيحيين والمسلمين، مرافق مع الصفة الدينية محمولات رمزية وتاريخية وشفرات تمييزية تستولد من ثقافة الكراهية الدينية المتداولة لدى غالب الجمهور!

إن سيادة الاتجاهات الأصولية الإسلامية والمسيحية منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، ساهمت في إنتاج وتوسيع الشقاق والبغضاء بين المصريين على أساس ديني. كلتا الأصوليتين استعادتا من التمركز حول الذات الدينية الجماعية. وراحت كلتاهما تؤسس لثقافة الانقسام الديني، وبناء الانتماء على الرابطة الدينية الأولية.

شاركت أطراف أصولية وراديكالية - ومعها السلطة الساداتية - في استخدام الدين على نحو مكثف في السياسة الداخلية، سواء في بناء الشرعية السياسية، أو في التعبئة والحشد السياسي، أو كسلاح سياسي ضد المعارضة السياسية اليسارية والناصرية!

Abu Nour

استخدام الدين الإسلامى – العظيم – فى الصراع السياسى الداخلى أدى – من خلال مصالح السلطة وحلفائها من رجال المؤسسة الرسمية، وبعض الجماعات السياسية الإسلامية –، إلى بناء التحالفات السياسية الداخلية على أساس دينى إسلامى، ومن ثم استبعاد الأقباط وفق هذا المعيار التمييزى الخطير على وحدة الأمة والدولة والحياة الاجتماعية المتجانسة.

إن جذور العنف والمشكلات "الطائفية" – وهو تعبير شائع وغير دقيق – والأحرى القول بالعنف ذى الوجه الدينى تمتد إلى أوائل نظام يوليو السلطوى، فبروز الاستبعاد السياسى البنيوى للأقباط من المشاركة السياسية، وبروز حدود ديمغرافية على عملية تقلد بعض المواقع القيادية – الوزارية وفى الوظائف العامة ... إلخ – الأمر الذى أدى إلى إنتاج حدود استبعادية فى تقاليد وقواعد عمل أجهزة الدولة المصرية إزاء الأقباط وهو أمر بالغ الخطورة، لأنه يتنافى مع المبادئ والقواعد والتقاليد الدستورية المصرية الحديثة والمعاصرة. الأخطر .. الأخطر أن السلطة السياسية الحاكمة، أرست جذورا لكون دينى إسلامى فى ثقافة الدولة المصرية أى اعتبار الانتماء إلى ديانة الأغلبية أحد المعايير الرئيسية، بالإضافة إلى معيار الولاء الكامل للنظام الحاكم فى الوصول إلى المواقع القيادية.

لاشك أن هذا الاتجاه السلطوى فى استخدام الدين كأداة للتمييز بين المواطنين فى الفرص السياسية والوظيفية القيادية المحددة كرس الانقسامات الوطنية بين المصريين، وولد مشاعر الكراهية التى تنامت فى ظل الغلو الدينى، والخطابات الدينية الإسلامية، والمسيحية المتعصبة التى يساعد بعضها بعضاً، ويدعم كلاهما الآخر فى أن يكون التعبير الدينى عن المصريين هو أداة التمييز بينهم. نعم فرقوا ولا يزالون بين المصريين الذين لا تستطيع أن تفرق بينهم عرقياً وقومياً ولغوياً ومناطقياً!!

من الشيق أن نرصد من الملاحظات المستمرة على مستويات الكفاءة السياسية والمهنية فى العمل السياسى والصحفى، والتكنوقراطى، أن السلطة السياسية الحاكمة منذ عقود عديدة، ميزت محدودى الكفاءة والموهبة والمعرفة والخبرة بالمواقع القيادية على نحو أدى إلى استبعاد الأكفاء والموهوبين بحيث أصبحوا هم أولا الهدف الأول للاضطهاد على أساس الخوف من كفاءتهم وشخصياتهم وكرامتهم، وجاء بعدهم الأقصاط، ثم الأغلبية الشعبية المسحوقة التى تركت فريسة للاستغلال والجهل والفساد .. أعلن هؤلاء سلطة الجهلاء الجدد التى تقود حياتنا وإعلامنا إلى الجحيم بإذن الله! ومن ثم لا غرابة فى استمرار المشاحنات والعنف ذى الوجوه الدينية والطائفية والاجتماعية!!

Abu Nour

من ناحية أخرى استطاعت الأصولية الدينية الرسمية واللا رسمية أن تفرق ما بين المصريين، وتبنى حدوداً إدراكية - نفسية وبنت أسواراً عالية على أساس الانتماء إلى الدين الإسلامي أو المسيحي!

استطاع الخطاب الديني المتزمت والمتعصب أن يؤسس لانقسام الذاكرة التاريخية المشتركة إلى تاريخ إسلامي، وتاريخ قبطي، وإلى تكوين رأسمال رمزي ومشاعري للكراهية!

تحولت المدارس والجامعات وأماكن العمل والجيرة وأجهزة الإعلام ودور العبادة إلى فضاءات لممارسات وسلوكيات الكراهية والتمييز، والاستثناءات باتت محدودة لشرائح لا تزال تحمل من الوعي، والخبرات التاريخية الوطنية، والمعرفة والتدين البصير ما يجعلها تناهض نزعة الانقسام على أساس ديني.

قلة واعية من أبناء الأمة المصرية الواحدة - التي كانت -!!، هي التي تقف كالحائط الصد ضد الانهيارات، والغلو الديني المتطرف - وسلطة الجهلاء الجدد - على حانبين الذي لا يستفيد منه سوى ذوي العقول المغلقة والأرواح السجينة في معتقلات تعصب الديني الذي يتنافى مع روح التسامح المصري الإسلامي والمسيحي الذي كان!

إن وقائع العنف الديني المادي والمعنوي التي تحدث بين الحين والآخر وتتزايد تبدو بالغة الخطورة في ظل الاحتقانات الاجتماعية والسياسية، وحالة الغموض حول المستقبل السياسي والاجتماعي لمصر!

من هنا تبدو بعض التحريضات الطائفية الداخلية والخارجية بالغة الخطر بما فيها الإسفنات الخشنة في الخطابات الطائفية، لأنها ستؤدي إلى فتح أبواب الجحيم الطائفي في مصراعيها. لغياب المسئولية، وللأمية الدينية لدى بعض العوام الذين عاشوا في ظل ثقافة الكراهية والطائفية والتمييز! وخاصة في ظل هيمنة سلطة الجهلاء الجدد على بعض أجهزة الإعلام والصحافة في مصر، وتلهو بمصير المصريين وتتلاعب بجهالة بوعيهم بلا وعي أو معرفة أو تخصص!

منذ أكثر من ثلاثة عقود ولد وعاش ملايين من المصريين في إطار بيئة الانقسامات الدينية - الطائفية، ووقائع العنف الديني المادي واللفظي والرمزي الذي مارسته بعض الجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية، وبعض الغلاة من رجال الأكليروس، والنشطاء الأقباط

Abu Nour

ان الحياة الدينية الملبدة بالتطرف الديني، تمثل أحد مصادر الخطر على امن وسلامة البلاد، وليس فقط السلطة السياسية والصفوة الحاكمة، وإنما تفتح أبواب الجحيم على حياتنا كلها، وإذا وقعت الواقعة فلن تكون لها كاشفة. فلن يكون هناك أمن أو استقرار أو استثمار أو أمان، وإنما ستكون الفوضى!

من هنا لم يعد مجدياً اللجوء إلى المعالجات التقليدية التي ثبت عدم فعاليتها وقدرتها على مواجهة جذور المشكلات!

لابد من وقفة حازمة في التصدى للمحرضين - من الكتاب والسياسيين ورجال الدين وعوام الجمهور من الدهماء المتعصبين - على العنف الطائفي أيا كان شكله مادياً أو قولياً أو رمزياً، وتقديمهم إلى القضاء والمحاكمات العادلة!

Abu Nour

ثالثاً: دير أبو فانا (١ / ٢):

"الفتنة الطائفية" والمجالس العرفية!

وقائع النزاع على الأرض التي يقع في نطاقها دير أبو فانا بالمنيا، ليست الأولى في تاريخ النزاعات الدينية - الدينية في مصر، ولن تكون الأخيرة، بل إنها مرشحة للتزايد والتفاقم في المرحلة القادمة.

التوترات الدينية الإسلامية - المسيحية لم تعد أحداثاً استثنائية تعتور العلاقات بين أبناء الوطن الواحد، والأمة الواحدة، وإنما أصبحت جزءاً من واقع الحياة اليومية في المجتمع المصري منذ أحداث الخانكة في أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي، وأخرها هذا النزاع على اراض بين رهبان دير أبو فانا، وبين بعض البدو، وكلاهما يزعم أن الأرض مملوكة له؛ إذا كان جوهر النزاع ومصدره هو نزاع على ملكية أرض كيف يتحول إلى نزاع ديني بين مسلمين ومسيحيين؟ لماذا يثار دائما في سياق التوترات الاجتماعية العادية السؤال الديني، والانتماءات الدينية، ولماذا يعلو الديني على القومي أو الوطني؟

بين الحين والآخر تقع بعض السلوكيات الإجرامية كالهجوم على بعض محلات بيع الحلي الذهبية لبعض الاقباط وسرعان ما تنهمر علينا التوصيفات الطائفية لحوادث جنائية بامتياز! لماذا أصبح التكييف الطائفي للوقائع الجنائية، والشجارات العادية بين المواطنين تستثير الأحكام الجاهزة حول البواعث الإجرامية ووصفها بالطائفية على الرغم من أن الحالة المصرية لا يمكن وصفها بالطائفية كبنية وإيديولوجيا ونمط علاقات داخلية، وفي إطار التوازن مع ظوائف أخرى على المثال اللبناني الذائع!.

لماذا يلجأ اطراف المنازعات العادية بين المواطنين المصريين لتحويلها إلى نزاع ديني - ديني؟ ولماذا يلجأ رجال الضبط والإدارة والدين إلى نظام المجالس العرفية، أو مجالس العرب لحل هذا النمط من المنازعات الدينية - الدينية؟ لماذا برز مؤخراً صوت الشباب القبطي الغاضب؟ وهل يحرك بعض رجال الدين الأرثوذكس الشباب القبطي للتظاهر؟! ولماذا لا يتحركون سوى في اماكن ودور العبادة القبطية كالكنائس، أو الاديرة... إلخ؟ هل هناك إمكانية لوقف توظيف التوتر الديني واحتقاناته العديدة؟.

استمرارية أساليب التفكير البيروقراطي في التعامل مع ملفات التوتر الديني الإسلامي - المسيحي أدت إلى تفاقمها، ودفعت نحو توليد ضغوط داخلية ودولية عديدة على

Abu Nour

الدولة المصرية، بل والتأثير على صورتها الدولية، وتكاد تصل إلى مستوى اتهامها بالتمييز على أساس الدين أو المذهب بين مواطنيها بعضهم في الوظائف العامة والمواقع القيادية في أجهزة الخدمة المدنية، وفي المناصب السياسية! الفكر النمطي للموظفين المصريين أدى، ولايزال إلى تراكم المشكلات الدينية الإسلامية - المسيحية، وإلى العجز عن ابتكار الحلول الفعالة للتعامل مع مشكلات التكامل الوطني، ومبادئ المساواة، والمواطنة.

ثمة ضغوط دولية حكومية، ومن منظمات المجتمع المدني الكوني على الحكومة المصرية تدور حول تساهلها مع انتهاكات حقوق الأقباط كمواطنين، والأخطر تركيز بعضها على تجاوزات وعوائق إزاء ممارسة حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية؛ ولا ريب تتسم بالعقلانية والجدية من الموظفين الذين يتولون الرد على التقارير الدولية التي تصدر بشأن حالة الحريات الدينية في عالمنا، ومنها مصر؛ غالبا ما نقرأ ونسمع كلاماً خشبياً لا يحمل رؤية أو خيالاً سياسياً، وإنما مجموعة متراصة من الألفاظ والشعارات، والإنشاء السياسي والبيروقراطي الذي لا يملك سوى نفي الوقائع أو الممارسات موضوع الرصد والانتهاك لحرية التدين والاعتقاد ...إلخ.

لم يعد ممكنا قبول استمرارية هذا المنطق الشكلي والإنشائي في التفكير البيروقراطي للموظفين السياسيين الكبار في الحكومة أو بعض أجهزة الدولة المعنية بالشأن الديني الإسلامي والمسيحي، لأن عدم إصلاح النظرة السياسية للموضوع القبطي سيتحول إلى صداع سياسي مزمن، فضلاً عن احتمالات تطور وقائع التوتر الديني الإسلامي - المسيحي إلى انتشار للعنف ذي الوجوه الدينية بما يؤدي إلى تآكل شديد في مفهوم الأمة المصرية الواحدة، ومن ثم إلى انقسامات رأسية في المجتمع، وفي الوعي الشخصي والجماعي للمصريين بحيث يقسمون بعضهم بعضاً على أساس الانتماء الديني. وقد يدفع ذلك الى بروز سمات الطائفية على النمط اللبناني في حياتنا. ونهدم أهم منجزاتنا في إطار الدولة القومية الحديثة، ألا وهي الأمة المصرية الحديثة، وأسس التكامل الوطني الذي اعتراه شروخ وانكسارات عديدة منذ نهاية عقد الأربعينيات وتفاقمت في ظل نظام الحكم التسلطي في أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢.

أحد أبرز أسباب تكرار العنف والتوترات الدينية الإسلامية - المسيحية، أن قانون الدولة لم يعد مطبقاً بصرامة وحسم في تفاصيل الحياة اليومية، الشيطان يكمن دائما في التفاصيل وفق المثل الذائع، وليس في الشعارات الدستورية والقانونية والسياسية الكبرى التي يرفعها

Abu Nour

أى نظام حكم لمجرد التضليل السياسى، أو القمع الأيديولوجى، أو لتزييف الوعى الجمعى أو شبه الجماعى للجماهير، أو للعوام والمتعلمين المبتسرين! دولة القانون لا تكمن فى المبادئ العامة والأساسية لسيادة القانون على العلاقات الاجتماعية والسياسية فى البلاد ، وإنما فى آليات التطبيق العادل، والنزيه والمنصف أيا كان الوزن والمكانة السياسية والاجتماعية للمخاطب بأحكام القانون ، من كبار السياسيين ورجال الدولة إلى البسطاء. القانون فى تطبيقه الصارم والحازم لا يأبه بالفقر أو الثراء الفاحش، أو بقلة الحيلة أو بالنفوذ السياسى أو البيروقراطى، فلا تأثير فى تطبيق القانون وإنفاذ أحكامه بأهمية المخاطب أو وظيفته، ولا عبرة للبواعث عند نظر الدعاوى الجنائية إلا فى ضوء السلطة التقديرية لقضاة الموضوع. إن تراجع قانون الدولة لصالح قانون الأقوى وذوى النفوذ والثراء أدى إلى شيوع اللامبالاة بالقانون وأحكامه، وبات شائعا فى وعى الجمهور أن القوانين تسن وتصدر كى تأخذ إجازة طويلة ولا تطبق، وأن الذى يطبق هو قانون الفساد والرشوة والاختلاس، وقانون القوة والبلطجة! ترتيبا على ذلك شاهدنا الاعتداء على حقوق الآخرين، وظاهرة عدم تنفيذ الأحكام القضائية. وأصبح العنف سيد الأحكام، والاعتداء على حقوق بعض الأقباط على نحو بالغ الخطورة. شاع الخطاب الذى يكرس التمييز والكراهية على أساس الدين والمذهب، سواء على السنة وكتابات بعض رجال الدين المسلمين، والأقباط. أصبح الخطاب الدينى العنيف إزاء أبناء الديانة الأخرى أيا كانت الية لبناء شهرة ومكانة ونيوع، ولاسيما بعد ظهور الفضائيات ووسائط الإعلام المتعددة، وذلك دونما وازعات وطنية، لأنها كمفهوم تراجعت لصالح مفاهيم الرابطة الدينية والمذهبية. السنة يعتبرون الشيعة رافضة والأباضية رافضة، والنظرة المتوترة والحذرة والمتشككة إزاء المسيحيين! من ناحية أخرى ينظر بعض رجال الدين الأرثوذكس بشك وريبة إزاء الكاثوليك والبروتستانتية، وأنهم يحاولون استقطاب شباب الاقباط الأرثوذكس، ناهيك عن نظرة استبعادية للآخر الدينى المسلم!.

روى حطيرة تشيع الكراهية والشك بين المواطنين بعضهم بعضاً لصالح رجال دين يريدون ... يسيطروا على أرواح المصريين وعقولهم كى يحلوا بديلاً عن الدولة المصرية الحديثة. وكانت استراتيجيتهم إحلال الرابطة الدينية والمذهبية بديلا عن الرابطة الوطنية وتفتيت الأمة المصرية الحديثة وغالبهم ذوو هوى أمتى واضح!.

لجأ الجميع إلى سلاح الطائفية والمذهبية فى ممارسة الضغط على الدولة وجهازها وعلى الصفوة السياسية الحاكمة تحقيقا لمكاسب سياسية ودينية واجتماعية تتزايد سنة بعد أخرى منذ أحداث الخانكة فى أوائل عقد السبعينيات وإلى الآن.

Abu Nour

يلجأ طرفا أي شجار عادي، أو نزاع على ملكية أرض أو حيازتها إلى الآلية الطائفية، كي يحقق أهدافه في استخدام العنف أو القتل أو الضرب أو التخريب...إلخ، دون أن يقع تحت طائلة تطبيق القانون. نعم إنهم المتعصبون أيا كانت ديانتهم، أو مذهبهم يتلاعبون بالبعد الديني للإفلات من دائرة القانون. أخطر أساليب مواجهة النزاعات تتمثل في طريقة الموظفين وتفكيرهم في حل المشاكل الدينية الإسلامية والمسيحية، ألا وهي المجالس العرفية بين رجال الدين بعضهم بعضا، وبعض رجال الأمن والحزب الوطني والمحافظين وكبار العائلات في الريف حيث يجلس الجميع مجلس العرب العرفي، ويقررون بعض التعويضات أو الديّات للمتضررين، ثم طقس تقبيل اللحى، ومقولة الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها، ووحدتنا الوطنية بخير، وبعض الحديث عن فقه المؤامرات الخارجية ...إلخ.

لعبة تحويل النزاعات العادية حول الملكية أو الحيازة كما في واقعة دير أبو فانا إلى "لعبة طائفية"، مكشوفة تماما، ومن هنا لابد من التصدي الحازم لأي محاولة للتسويف تحت شعارات مجالس العرب! لابد من تطبيق صارم للقانون، من خلال تحقيقات النيابة العامة والتصدي لجوهر النزاع على أرض الدولة أو محاولات الاستيلاء عليها من قبل طرفي النزاع؟ أم هناك مستندات تثبت أن الأرض ملك لأي من الطرفين؟ الحاجة ضرورية وملحة لتنفيذ القانون بحسم لوقف مهزلة مجالس العرب التي تعيد إنتاج الطائفية في بلادنا.

Abu Nour

رابعا: المجالس العرفية: خطوات على طريق "الطائفية"!

الأزمة البنيوية الإسلامية - المسيحية المعتدة في مصر، شكلت أحد الأعطاب البنائية في عمليات تشكيل الدولة القومية، والأمة المصرية، والصفوة السياسية الحاكمة وتشكيلاتها منذ نهاية عقد الأربعينيات وإلى اللحظة الراهنة، وأحد أبرز وجوهها النسائية هو اللجوء إلى مفاهيم وأفكار وآليات ما قبل وما دون الدولة لمحاولة إيجاد حلول وقتية، والأخطر أن من يقوم بذلك بعض أجهزة الدولة ومسئوليها دون وعي بخطورة الآليات التقليدية، لأنساق ما دون الدولة على هيئتها، وقانونها وآلياته، ووظائفه الردعية والمنعية. إن ظاهرة اللجوء إلى المجالس العرفية في مناطق مختلفة لحل مشاكل عديدة خارج الأطر القضائية، هي آلية مضادة لقانون الدولة، وتشكل نقضا وقطعا مع تقاليد ومفاهيم دولة القانون، والأخطر أنها تمثل انقطاعاً في ذاكرة الدولة المصرية الحديثة، وثقافتها الحداثوية، ومن ثم مع تاريخها الذي تمثل في إحلال الهندسة القانونية والمؤسسية وشبكاتها وتطبيقها على العلاقات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية على جميع المقيمين على أراضي الدولة من المواطنين، أو الأجانب. إن جوهر النظم القانونية والقضائية والأمنية، يتمثل في أن وضع القوانين، وتطبيقها منوط بسلطات الدولة المستقلة، وفي إطار ضمانات، وقيود وضوابط على السلطة – أيا كانت –، والمشكلات التي تثور بين المواطنين، أو أطراف أجنبية تخضع لقانون الدولة، الذي يطبقه القضاء الطبيعي، أو الاستثنائي - في حدود ضيقة وفي إطار ضوابط محددة – ومن ثم يشكل اللجوء إلى المجالس العرفية، أو مجالس العرب المستمدة من القوانين التقليدية للأعراف، والديات، هو إضعاف لقانون الدولة وقضائها، وخاصة عندما يلجأ الأمن ورجال الدين والمحافظون، وبعض أعضاء مجلس الوزراء لهذه الآلية، مما يشكل خطورة على الدولة ذاتها وقانونها.

من المعروف أن تجربتنا القومية المصرية التاريخية تمثلت في أن أحد أبرز عمليات التحديث السياسي والقانوني المصرية تمثلت في التحول من أنظمة وقوانين التقاليد والأعراف والطوائف الحرفية، وأسر، والمحاكم الدينية والمذهبية إلى أنظمة قانونية وضعية تم استعارتها من التجارب القانونية اللاتينية - الفرنسية، والإيطالية والبلجيكية - واتساقها مع أنساق القيم والتقاليد الوطنية، سواء من خلال استراتيجيات الاستعارة والدمج في إنتاج التشريعات الأساسية وتطويعها لتتلاءم مع المؤسسات والعلاقات الاجتماعية، وعملية بناء هياكل الدولة الحديثة، ومن ناحية أخرى الدور البارز الذي لعبته الصناعة القانونية المصرية - المشرعون،

Abu Nour

والقضاة، والفقهاء، والمحامون – فى إحداث التكامل بين القيم والقواعد القانونية الحديثة، وبين التركيبة الاجتماعية والثقافية وأنماط السلوك الاجتماعى السائدة فى بلادنا سواء على المستوى المدنى أو الريفى، أو فى بعض المناطق الصحراوية، وذلك على الرغم من أن بعضها ظل خاضعاً فى الغالب للقانون العرفى.

الثقافة القانونية الوضعية الحديثة ساهمت فى إحداث تغييرات عديدة وحاسمة فى تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، واكبت عمليات رسملة الاقتصاد ودمجه فى بنية النظام الرأسمالى العالمى آنذاك. أدت الأنظمة القانونية الحداثوية إلى دعم عمليات بناء الدولة القومية وأجهزتها المدنية والأمنية والإيديولوجية، ومن ناحية أخرى ساعدت على إضعاف وكسر التضامنات والعلاقات الأولية، وتحولت علاقة المصرى بالدولة من الروابط الأولية، وهياكل القوة التقليدية – الرابطة الدينية والمذهبية، والعائلة الممتدة والعشيرة والقبيلة والعصبيات المحلية .. إلخ – إلى علاقة مباشرة، ودونما وسائط. والأخرى لم تعد ثمة وساطات سياسية أو اجتماعية أو دينية بين المصرى وبين دولته وأجهزتها على اختلافها، فالمسجد والكنيسة والمعبد للصلاة، وأداء طقوس الزواج أو الموت....إلخ.

ظلت بعض الظواهر التقليدية والعرفية – تناور مع ظواهر وهندسات الحداثة السياسية والتمثيلية والقانونية، من أبرزها، ظواهر المكانة المتمثلة فى دور بعض القبائل والعائلات الممتدة والعشائر والمؤسسات الدينية - الأرثوذكسية – تستخدمهم السلطة السياسية لأداء بعض الوظائف السياسية أو الأمنية عندما تحتاج إلى توظيف سياسى لأدوارهما التقليدية. وتقوم الجماعات الأولية من ناحية أخرى باستخدام أجهزة الدولة الحديثة فى توظيفهما للبرلمانات، والحكم المحلى فى إعادة إنتاج مواقع القوة التقليدية، من خلال التشكيلات البرلمانية، أو نظام العمد، أو من خلال قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين، أو غير المسلمين – من الأقباط واليهود –، التى شكلت ولا تزال أداة رئيسة فى إنتاج نظام الأسرة ذى الأصل والمرجع الدينى والمذهبى الإسلامى والمسيحى واليهودى. ولاسيما قبل الثورة. فى مصر، وذلك على الرغم من تحولهما من نظام القانون الدينى إلى القانون الوضعى من حيث الصياغة والتكنيك والشكل القانونى.

إن استمرارية القانون العرفى لدى بعض التركيبات البدوية فى سيناء وأولاد على، وسيوة، مع قانون الدولة ونظامها القضائى شكلا ولا يزال أحد مصادر الضعف البنيوى فى بناء الدولة الحديثة وفاعلية مبدأ سيادة القانون. الأخطر أن التوترات والصراعات امتدت إلى مناطق أخرى فى صعيد مصر فى قضايا الديات فى جرائم الثأر التى تنتهى بالقتل والضرب

Abu Nour

والحرق ... إلخ) وبعض المناطق البدوية على هوامش الفيوم. من أبرز تجليات النكوص عن قانون الدولة وقضائها الحديث برز منذ عقود عدة ظاهرة لجوء بعض رجال السياسة، والحزب الحاكم - وبعض المعارضين -، في تعاون وتنافس مع بعضهما بعضاً في الخروج السافر على قانون الدولة المصرية الحديثة، باللجوء إلى الأنظمة العرفية والمجالس العرفية دونما محاسبة سياسية أو قانونية لهؤلاء الخوارج على الدولة وقانونها وبعضهم من أسف وأسى معاً ممثلون لها.

لجأ الخوارج على قانون الدولة – بعض المحافظين، ورجال أمن، وموظفين ورجال دين رسميين – تحت سمع، وبصر رؤساء وزراء، ووزراء، إلى المجالس العرفية وإشاعة سياسة تقبيل اللحى والوجنات بين بعض رجال الدين المسلمين والأقباط الأرثوذكس على وجه التحديد، في بعض مشاكل التوتر الديني الإسلامي – المسيحي، والتعصب والكراهية المتبادلة التي ينشرها بعض الغلاة والمتزمتين من رجال الدين المتعصبين، وأتباعهم من العوام، وبعض غلاة الخواص.

والسؤال الذي يطرح هنا لماذا تلجأ بعض أجهزة الدولة ورجالها إلى آلية المجالس العرفية لحل النزاعات ذات الوجوه الدينية التي تثور بين الحين والآخر؟

١ – محاولة تطويق النزاعات في وقت وجيز حتى لا تمتد إلى نطاقات أوسع نطاقاً جغرافيا – أحياء أو مدن، أو قرى –، ومن ثم السيطرة الأمنية السريعة.

٢ – ميل الأجهزة الأمنية المختصة إلى ضبط حدود النزاع الديني، وذلك حتى لا تتعرض للمساءلة التأديبية، ولا سيما أن بعض آثار التوترات الدينية تتمثل في جرائم القتل، أو الضرب أو الحرق أو الائتلاف، والخوف من أن ذلك قد يدفع إلى المزيد من التوترات في مناطق عديدة من البلاد، وخاصة في ظل انتشار الشائعات، والأخبار والمعلومات الصحيحة أو المغلوطة عبر الوسائط المعلوماتية والاتصالية المتعددة، كالإنترنت، والموبايل فون، والفيس بوك.

ثورة الاتصالات والمعلومات المتعددة أدت إلى توظيفها من التعبئة والحشد الديني والسياسي، وإلى ممارسة الضغوط العولمية على أجهزة الدولة على اختلافها السياسية والإعلامية والأمنية والمحلية. من هنا برز دور جماعات الضغط القبطية المهجرية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا، واستراليا ونيوزيلندا، وتحريك المظاهرات الرافعة لمطالب حماية الأقباط من الاضطهاد والعنف أو المطالبة بضرورة منح الأقباط حقوقهم كمواطنين مصريين.

Abu Nour

ومن الملاحظ أن بروز رجال الدين الأقباط فى طليعة التظاهرات التى تمت فى هولندا، وفرنسا.. إلخ. شهر يوليو ٢٠٠٨، يشكل متغيراً جديداً على توافقات بين المؤسسة الدينية الأرثوذكسية، وبين جماعات الضغط المهجرية فى الاحتجاج السياسى الدينى.

٣ – بعض رجال الدين الإسلامى – المسيحى يتم استخدامهم فى المساعدة على التهدئة ومحاولة احتواء التوتر من خلال خطاب الوحدة الوطنية والتعايش والأخوة والمحبة المتبادلة بين الأقباط والمسلمين. وهذا المسعى لا يزال سائداً، وفى إطار اللجوء إلى المجالس العرفية، إلا أنه يعيد إنتاج البعد الدينى – الدينى والمذهبى فى النزاعات، ولا يؤدى إلى إحلال وعى جماعى بهيبة الدولة وأجهزتها القانونية والقضائية، وقدرتها على تطبيق القانون فى حيدة، ونزاهة وإنصاف وحزم.

من ناحية أخرى، يبدو أن دور رجال الدين لم يعد بذات التأثير والحسم، لأنه وقر فى وعى الجمهور – من المسلمين والأقباط – أنه دور مسرحى وعارض، ولا يؤدى إلى حلول ناجحة ومؤثرة لجذور المشكلات، بل إن سياسة تقبيل اللحى المتبادل، هو فى بعض جوانبه أقرب إلى المجاملات الاجتماعية والدينية غير المؤثرة على الاحتقانات الإسلامية المسيحية.

٤ – أن اللجوء إلى آلية المجالس العرفية يشير إلى ضعف متنام فى ثقافة الدولة – الأمة الحديثة لدى قادة بعض أجهزتها، ولدى بعض أعضاء مجلس الشعب، والحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، وبعض الأحزاب الأخرى. المجالس العرفية تؤدى إلى المزيد من التوترات بين قانون الدولة وقانون الأعراف فى مصر، ولا سيما فى ظل أزمة دولة القانون المصرى الحديث والمعاصر من حيث توازناته بين المصالح – الاجتماعية والاقتصادية والرمزية على اختلافها –، وصياغاته من حيث الفن والتكنيك القانونى، والأهم الفعالية فى التطبيق على المراكز القانونية على اختلافها، وفى تحقيق أهدافه على اختلافها.

٥ – المجالس العرفية تذكى وتؤدى إلى إحياء ودعم قوانين التقاليد، ودعاوى المطالبة بالقانون الدينى، أو القوانين ذات الأصل الدينى، بما يؤدى إلى دعم سياسى وثقافى واجتماعى للمؤسسات والسلطات الدينية فى المجال السياسى والاجتماعى والعائلى.

ذاق بعض رجال الدين الإسلاميين والأقباط الأرثوذكس طعم وحلاوة اللجوء إليهم، كسلطة وحكام للعوام والغلاة من أتباعهم الذين عاشوا فى ظل نمط من التعليم، والوعظ الدينى التقليدى والمتزمت والطقوسى، والذى يعتمد على التلقين والحفظ، ليس للمقدس فقط، وإنما إلى منظومة من التأويلات والآراء اللاهوتية والفقهية التى كانت جزءاً من تاريخ السلطة

Abu Nour

أو المؤسسة. تاريخ من تلقين وإعادة إنتاج تصورات تتنافى مع الوحدة القومية للأمة المصرية، بعض رجال الدين وظفوا مواقعهم فى بناء مكانة وسلطة تعتمد على محاولة احتكار بعضهم معرفتهم بالعلوم الدينية، وتاريخ كل دين وعقائده وطقوسه والقصص الدينى، فى بناء سلطة لهم على الأتباع، أو على الأقل ممارسة تأثير واسع النطاق انطلاقاً من الجامع والكنيسة إلى نطاقات أوسع من الشهرة والذيوع والمكانة. بعض هؤلاء ركزوا على إبراز التمايز بين دينهم ومذهبهم عن الأديان والمذاهب الأخرى، ويروجون للحدود بين دينهم ومذهبهم وديانات الآخرين والأفضليات والمزايا إزاء الآخرين وعقائدهم .. إلخ.

البعض من الغلاة يركز على الدعوة والتبشير من خلال خطاب المزايا العقائدية والمذهبية إزاء الأديان والمذاهب الأخرى، ومن أسف يلجأ بعضهم علناً، أو خلسة واضماراً إلى خطاب "النقد" أو "القدح" الدينى والمذهبى، للترويج لصوابية انتمائه الذى يبشر ويدعو إليه. هذا النمط من الخطابات المدحية والقدحية التى تنطوى على التمييز إزاء الآخرين فى الوطن والأمة – أيا كان انتماؤهم الدينى والمذهبى – بعضهما مرجعه الحماسة الزائدة أو الغيرة والأخطر يكشف عن بنية نفسية وذهنية تعصبية بامتياز.

الدولة وأجهزتها والسلطة السياسية الحاكمة، وبعض رجال السياسة والفكر والمثقفين ورجال الإعلام والصحافة، تعايشت مع هذا النمط، وناورت، ولم تحاول أن تواجه الشروخ فى بناء الأمة المصرية ووحدتها وعمليات التكسير العمدى – أو غير المقصود – للمواريث القومية من خلال تسييس الخطاب الدينى من قبل المؤسسات الدينية – الإسلامية والقبطية الأرثوذكسية –، ودونما حسم بالتشريع الذى يحظر هذا النمط من الأقوال والأفعال، وتطبيق القانون على المخالفين أيا كانت مكانتهم الدينية الإسلامية أو فى الإطار الأكليروس القبطى الأرثوذكسى، أو الكاثوليكى أو البروتستانتى.

تاريخ من التراخى والإهمال والكسل السياسى والإدارى والتعليمى والإعلامى أدى إلى تعقيد وزيادة معدلات التوتر الدينى المسيحى والإسلامى. وترتب على تاريخ من سوء إدارة الأزمات الإسلامية – المسيحية والعنف الخطابى والمادى المصاحب لها، إلى ازدياد سطوة رجال الدين، وممالأة البيروقراطية لهم وتوظيفهم فى محاولة تطويق الأزمات، وتسكينها ولو مؤقتاً من خلال المجالس العرفية والتعويضات ومنطق الديات التقليدى. أدت المجالس العرفية إلى إضعاف قانون الدولة وأجهزتها القضائية بين الناس، الأمر الذى دفع غالبهم إلى سياسة التوتير الدينى للمنازعات العادية بين الجمهور بهدف تعبئة جمهور المناصرين لحسم الخلافات والمشاكل المالية أو على أراضى الدولة – كما فى حالة أبو فانا – أو للاعتداء على

Abu Nour

حرية الاعتقاد أو ممارسة الشعائر، أو تغيير الديانة أو المذهب أو الحق في الزواج وتأسيس أسرة. الغلاة والمتعصبون باتوا يعرفون أنهم لن يحسموا المنازعات لصالحهم إلا من خلال تحويلها إلى مشكلة إسلامية – مسيحية – ومن ثم يحققون نتائج سريعة وعلى أرض الواقع. إيجاد الحقائق على أرض الواقع من خلال التوتر الديني الإسلامي - المسيحي بات سياسة للأطراف المتنازعة يلجأون إليهم لأنهم يعرفون أنه مهما كانت النتائج الدامية والعنف والحرق والقتل أنهم سيذهبون غالباً إلى المجالس العرفية، ولن يطبق قانون الدولة وإنما المصالحات والديات، وقانون الفتنة نائمة لعن من أيقظها .. وهكذا أدى التواطؤ بين بعض الأطراف إلى المساهمة في إضعاف سيادة قانون الدولة، مما سهل محاولات إشعال الحرائق الدينية في مصر، والتي تحتاج إلى موقف حاسم وتطبيق قانون الدولة بصرامة وحزم.

Abu Nour

خامساً: العنف الطائفي وتحولاته

عالم الكراهية والمخاطر والعنف الكوني

الحالة الدينية المصرية ليست على ما يرام أبداً! إنها تبدو محتقنة، ومتوترة وصراعية، وتنطوي على مكبوتات من الكراهية شبه جماعية، ونظرات عدائية وصور سلبية من بعض المصريين إزاء بعضهم بعضاً على أساس الانتماء الديني الإسلامي والمسيحي. يتزايد العنف المادي واللفظي والرمزي على سند ديني بوتائر تؤشر إلى خطورة واهمة لو استمرت وقائع التوتر دونما تصد لأسبابها وجذورها وفاعليها بحسم وإرادة سياسية لا تلين. إن استمرارية الاحتقان الديني قد تؤدي إلى نقلة نوعية نحو بعض أشكال الطائفية على النمط اللبناني الوبيل. نحن إزاء مشاكل إسلامية – مسيحية متفاقمة وتتمثل في تحول بعض وقائع وأزمات وشجارات الحياة اليومية العادية – التي تتم في المجال العام بين المواطنين العاديين – من نطاقاتها المحدودة إلى تعبئة وحشد للمناصرين على أساس المعيار الديني، وسرعان ما تولد أشكال من الضرب والجرح والقتل وإشعال الحرائق في بعض البيوت المسيحية أو إتلاف ممتلكات خاصة بهم عموماً، والاستثناء هو القتل وانتهاك حرمة الملكية الخاصة لمواطنين مسلمي الديانة. من ناحية أخرى لا يقتصر نطاق العنف الطائفي على نطاقه المحلي الضيق في قرية أو شارع أو بعض أحياء المدن وإنما يمتد إلى نطاق أوسع وتغدو أية واقعة بمثابة أداة لتفجير كل المكبوتات الدينية المتطرفة من الأطراف المتنازعة إزاء بعضها بعضاً!

إن نظرة على الأسباب المباشرة للتوتر والعنف الديني الإسلامي – المسيحي، تشير إلى أنه لم يعد قصراً على ممارسات بعض الجماعات الإسلامية الراديكالية، أو بعض الغلاة والمتزمتين، وإنما الخطورة تتمثل في أنه أصبح يشمل غالب الشرائح الاجتماعية من الفئات الوسطى على اختلافها إلى الفلاحين وغيرهم من بسطاء الناس في الأرياف وبعض عمال المدن، والبروليتاريا الرثة.

لم يعد العنف الديني قصراً على بعض المحافظات كالمنيا وبني سويف وسوهاج، وإنما تتسارع وتائره وتمتد جغرافيا وطبقياً، ولاسيما بين بعض أبناء الأغلبية الشعبية، مما يشير إلى تغير في التوجهات الدينية والقيمية والثقافية لغالب المصريين، وفي تآكل مفهوم الأمة المصرية الحديثة لصالح الانتماءات الدينية والأولية.

Abu Nour

إن نظرة على أسباب العنف الديني تشير إلى أنها تكاد تدور حول عديد الأسباب والمثيرات ومنها: التحول الديني من الإسلام إلى المسيحية، والعكس، أو الزواج بين مختلطي الديانة والمذهب وتحديداً بين بعض المسلمين والمسيحيات، أو ترميم وبناء الكنائس وإقامة الصلوات في أماكن دونما ترخيص، وذلك نظراً للقيود المفروضة على حرية بناء دور العبادة المسيحية! على خلاف القواعد الدستورية حول الحرية الدينية والمواطنة. النزاع على ملكية وحيازة بعض الأراضي، ولاسيما أراضي الدولة – مشكلة أراضي دير أبو فانا على سبيل المثال –، شجارات عادية حول أولوية السير بين بعض قادة السيارات الخاصة، سرعان ما تتحول إلى مشكلة طائفية بهدف الهروب من تطبيق قانون الدولة على أطرافها ومساءلتهم ومحاكمتهم على انتهاك أحكام القانون. خلافات الجيرة، أو على الرى فى الأراضى الزراعية، أو شراء بعض الزجاجات الغازية، والخلاف بين البائع والمشترى على استرداد مبلغ رهن الزجاجة!!

والسؤال الذى نطرحه هنا ما هى الأسباب والعوامل المعاصرة التى طرأت كى يتحول اليومى والعادى المحتقن إلى عنف معلن، وشظاياه تتناثر وتمس التعايش التاريخى المسيحى – الإسلامى، والسلام الدينى / الاجتماعى بين أبناء أمة كانت موحدة لعقود قليلة مضت حول تقاليد الدولة الحديثة؟

ثمة متغيرات وأسباب جديدة إلى جانب الأسباب التاريخية المعروفة كسياسة الأديان الرسمية، وتحيزاتها وتمييزاتها إزاء المسألة القبطية منذ ثورة يوليو وإلى الآن (٢٠٠٩).

وأخرى تتصل بأزمات التعليم الدينى والمدنى والخطابات الدينية الظاهرة والمضمرة، ونظرة كليهما للآخر الدينى والمحملة بذاكرات ورؤى وإدراكات سلبية.

ثمة أسباب جديدة بعضها يرجع إلى تحولات فى بنية النظام الدولى المعولم، ومجتمعاته وبعضها إقليمى وداخلى. ونرصد بعضهما تمثيلاً لا حصراً فيما يلى:

أولاً: عالم المخاطر والعنف الكونى: يعيش عالمنا فى ظل انفجار المخاطر والتعايش معها، من بروز الجماعات الإرهابية والدينية على اختلافها وازدياد حضور الأديان فى الصراعات الدولية المعولمة، وتداخل هويات الجماعات على أساس الثقافة والانتماء الدينى الإسلامى/ والمسيحى/ واليهودى وغيرها من الأديان الاخرى.

ثمة ازدياد لظاهرة المخاطر البيئية والحرارية، وانتشار الأمراض الوبائية من إنفلونزا الطيور والخنازير، ونقص المناعة، والأمراض الفيروسية وغيرها عديدة بكل انعكاسات ذلك السلبية على الأمن الإنسانى

Abu Nour

لأزمة المالية العالمية، كرست حالة من الخوف الكوني، ولاسيما في ظل تعقد اشكالات ... ظواهر الطبيعية والإنسانية. التطور المذهل في التقنيات العلمية والتطبيقية، انتشار ... كل الفقر وازدياد وحدته، والأزمات الغذائية ... إلخ. حالة الخوف الكوني بين البشر على اختلافهم أدت إلى تداخل بين الانتماءات الدينية المتصارعة، وبين الآليات النفسية الدفاعية على المستويين الشخصي والجماعي، حيث يلجأ الأشخاص والجماعات إلى الأقنعة والانتماءات الدينية والمذهبية والعرقية لمواجهة الخوف الكوني، ولاسيما في مصر والمجتمعات العربية - الإسلامية بكل انعكاسات ذلك على التكامل الداخلي. أدت الحروب على الإرهاب – وقاعدة ونظائرها وأشباهها – إلى دفع بعض القطاعات التقليدية في مصر والدائرتين العربية والإسلامية إلى ضرورة مواجهة الحظر على الهوية من خلال الاستخدام السياسي للإسلام أو المسيحية.

أدى التوتر والحرب على الإرهاب إلى توظيف القوى الإسلامية والقومية للسياسات الأمريكية والبريطانية والغربية والإسرائيلية الرعناء في السياسات الداخلية استخدام الأسلحة الرمزية للإيديولوجيات والخطابات الدينية في الصراع الدولي أدى إلى تفجير موجات من الكراهية، والصور النمطية بين الأديان والمذاهب والأعراق إزاء بعضها بعضاً، ولاسيما بين الإسلام والمسيحية. أدت ثقافة الكراهية الدينية إلى استخدام بعض النشطاء والفاعلين السياسيين من الجماعات الإسلامية السياسية، والمؤسسات الدينية وبعض القوى السلفية الجهادية وغيرها إلى اختزال ظواهر الإرهاب الكوني، والإسلاموفوبيا في صراع بين الأديان وتحديداً إلى صراع إسلامي - مسيحي يبدأ من الغرب (المسيحي) - هكذا في اختزال وتبسيط مريب – واعتبار أخوة الوطن والأمة داخل مصر جزءاً من الصراع مع المسيحية الغرب؛ من ثم تحول العداء والكراهية من مجال الصراع الدولي إلى محاولة أسلمة السياسة الداخلية، والأخطر امتداد الآثار السلبية والخطرة للتوتر بين الإسلام والمسيحية إلى العلاقات بين المصريين المسلمين والمسيحيين.

زادت السياسة الإسرائيلية الوحشية إزاء الفلسطينيين وحماس والجهاد الإسلامي إلى مزيد من التعبئة والشحن الديني، لاسيما أن المنطقة شهدت حماقات أمريكية في العراق وتجاوزات وتغطية على جرائم إسرائيل ضد القانون الدولي الإنساني.

ثانياً: أدت التحولات إلى الشرط والمجتمعات ما بعد الحديثة وانهيار عالم الإيديولوجيات والأنساق والسرديات الكبرى، إلى بروز ظواهر التشظي، وتصدع وتفكك دور عظمى

Abu Nour

كالاتحاد السوفيتي الأسبق، ودول منطقة البلقان إلى دول على أسس قومية وعرقية ودينية ومذهبية ... إلخ.

لعبت الانتماءات الأولية والدينية تحديداً دوراً بارزاً في عمليات تأسيس هوية الجماعات والدول "الجديدة" الناشطة في أعقاب تفكك الإمبراطورية السوفيتية السابقة والكتلة الشيوعية التابعة لها. إنها بيئة توتر وخوف وعنف وصراعات هويات وعرقيات ورمزيات وأساطير، ومخاطر أدت إلى بروز الأدوار والفاعلين الدينيين في إدارة الصراعات على المستوى الكوني، وانعكست وأثرت نشاطاتهم على العلاقات الإسلامية – المسيحية في مصر والمنطقة العربية.

ثالثاً: بروز وتنامي أدوار الفاعلين الدينيين - المؤسسات والبابوات وكبار الشيوخ والدعاة والوعاظ واللاهوتيين والمنظمات الدينية غير الحكومية – بوصفهم فاعلين كونيين مؤثرين في الحياة الدولية ومعادلاتها. تزايدت المنافسات الإسلامية - المسيحية في أعقاب عمليات ١١ سبتمبر الإرهابية، وهو أمر انعكس سلباً على أسس التعايش الإسلامي والمسيحي في مصر والمنطقة العربية.

رابعاً: تنامي الدور السياسي والضاغط لبعض جماعات أقباط المهجر في رصد انتهاكات الحرية الدينية، والتمييز الديني والسلوكي والرمزي الماس بحقوق الأقباط ومبدأ المواطنة.

خامساً: استخدام أقباط المهجر شبكات الدفاع عن حقوق الأقليات الدينية على المستوى الكوني في دعم ومساندة الجمعيات القبطية المهجرية، في طرحها لمشكلات الأقباط أمام الإدارات السياسية الغربية، والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والأقليات.

سادساً: ظهور الدور المؤثر سياسياً للتقارير الدولية الغربية حول حقوق الإنسان عامة والحريات الدينية بخاصة في التأثير على الصورة والمكانة الدولية للحكومات التي تنتهك فيها حقوق الأقليات الدينية، ومنها مصر. إن التقرير الأمريكي عن الحرية الدينية والمنظمات غير الحكومية الدفاعية – كفريدم هاوس - يشكلون إحدى أبرز أدوات الضغط السياسي والحقوقي على الحكومات ومنها المصرية، خاصة أنها تنطوي على آليات عملية، وبعض العقوبات المؤثرة.

ناهيك عن أنها تؤثر على قرارات الدول والمنظمات الدولية في مجال تقديم المنح والمعونات والمساعدات والقروض من الدول والمنظمات الدولية إلى مصر والدول الأقل تطوراً. لا شك أن وقائع العنف الطائفي في مصر، تؤثر على صورتها ومكانتها الدولية.

Abu Nour

رت التقارير سلباً على الحالة الطائفية واحتقاناتها المحملة بالعنف والكراهية، ونمو
سبه جماعي وغامض وموهوم – لدى بعض القطاعات والفاعلين في مصر – بأن ثمة
د على الإسلام تدور على أساس ديني ويربط بعضهم بين المتغيرات الكونية الجديدة،
قباط المهجر وبين كراهية الإسلام والمسلمين، إلى آخر الهواجس والأوهام والكوابيس
الشائعة، والتي يعاد إنتاج شعاراتها في بلادنا، وتساعد على إنتاج المزيد من التوتر
الإسلامي – المسيحي، وتحطيم بقايا أسس التكامل الوطني، والأمة المصرية الواحدة
والموحدة.

Abu Nour

سادساً: التحول نحو الطائفية في مصر الآن!

بصراحة كاملة لا يمكن السكوت - تحت أي ظرف سياسي أو ديني - على تزايد وتسارع وتائر العنف - ذي السند والتأويل الديني - بين المسلمين والمسيحيين المصريين. إنها مؤشرات حاملة لنذر خطر داهم على مقومات وأسس الاندماج القومي وتقاليد الدولة - الأمة الحديثة وثقافة الحياة المشتركة. إنها تعبير عن تراكم وتشكل ثقافة الكراهية والخوف بين أبناء الأمة الواحدة التي تتآكل أمام أعين الصفوة المصرية على اختلافها ولا تستثير همة أحد. ولا إرادة سياسية حازمة في التصدي لأكبر الأخطار التي تهدد التكوين المصري الحداثوي بامتياز لصالح تدمير القاعدة الاجتماعية والثقافية والدينية التي تأسست عليها الدولة الحديثة.

إن التساهل والتهاون أمام الخطابات الدينية الإسلامية المتشددة والتي تتناول عقائد وطقوس ورموز وتاريخ المسيحيين أمر بالغ الخطورة لأنه يشكل ازدراء ومساً بكرامات وعقائد مكون رئيسي من أبناء الأمة شارك تاريخيا في تشكلها التاريخي.

لا يمكن أيضا التغافل عن غلو بعض الخطابات المسيحية الدينية القليلة التي تتناول العقائد الإسلامية وتاريخ الرسول الأكرم(صلى الله عليه وسلم)و قضايا دينية أخرى انطلاقا من إرث مسيحي - يهودي واستشراقي من القرون الوسطى ينطوي على سجالات حادة وعنيفة تحض على الكراهية والعنف اللفظي إزاء الديانة الإسلامية. لا يمكننا التسامح مع النزاعات التي ترمي الى تحويل الحياة اليومية الى جحيم وحروب دينية ومذهبية بين السنة والشيعة وبين الأرثوذكسية والبروتستانتية والكاثوليكية. نعم نحن - الأمة والدولة والنخبة - أمام مفترق طرق وعلى جميع الأطراف أن يتسلحوا بالعيون اليقظة إزاء كافة مصادر تهديد الموحدات القومية التي كانت.

نعم.. لا يمكن التغاضي عن مغامرات بعض رجال الدين - المسلمين والمسيحيين - الذين يريدون إشعال الحرائق والفتن ونشر سموم الكراهية بين المصريين من أجل أن يشيدوا هياكل المجد الشخصي والشهرة والذيوع ويراكموا ثروات طائلة على أشلاء الوحدة الوطنية. ويبثوا نيران الحقد والكراهية وقذائف العنف المادي والرمزي واللفظي. الحالة الدينية باتت في ضوء التحول من مستوى التوترات والاحتقانات الحادة وبعض النزاعات الدينية - الاجتماعية البسيطة الى مستوى النزعة الطائفية من خلال انتشار شبكات التعاضدات والاندماجات الاجتماعية بين المصريين حول الدين والمذهب وتحت سطوة أهواء وضوحات

Abu Nour

بعض مادة المؤسسات الدينية.. نعم ثمة تطور مضطرد نحو الطائفية الاجتماعية والدينية. بعيدا عن علاج بعض مشكلات الأقباط أدي الي بروز طلب سياسي . لدي بعض كبار رجال الدين وأقباط المهجر والداخل . علي نظام الحصة داخل المؤسسات السياسية والمستويات القيادية لأجهزة الدولة. وذلك علي أساس نسبة المكون المسيحي للعدد الاجمالي لسكان البلاد. وثمة بعض من التفاعلات وأشكال التعامل اليومي تتم علي أساس دائرة الانتماء الديني حيث يقصر البعض تعامله في التصرفات والسلوكيات الاجتماعية علي نصرانه وفي البيع والشراء والسكني.

أن يسيطر علي بعض قواها الاجتماعية الخوف من بعضها البعض حيث يخشي غالب المعسورين من السراة ورجال الأعمال وهؤلاء من أولئك والأقباط من المسلمين. والأخيران من تحولات العالم الزلزالية في أنظمة القيم الكونية الجديدة. ومن ثورة التقنيات والاتصالات والمعلومات ومن ظواهر وفاعلي الاسلاموفوبيا في الغرب والعالم. خوف يولد من خوف علي المستويات الفردية والجماعية.

بيئة الخوف المصري تتساند مع ثقافة الكراهية التي يغذيها بعض الغلاة علي الجانبين. علي نحو أدي الي بروز مؤشرات التحول نحو الطائفية والأخطر في ظل غموض وعدم يقين من مسارات المستقبل الفردي أو الأسري أو العائلي أو المجتمعي والسياسي حول شكل النظام والخلافة السياسية وثمة ما هو أقسي نفسيا ألا وهو غياب الأمل الجماعي أو الشخصي

والسؤال الذي نثيره هنا: ما هي العوامل التي أدت الي التحول نحو الطائفية بكل مخاطرها في الحالة الدينية والاجتماعية المصرية؟

ثمة عديد من العوامل التي نطرح بعضها تمثيلا لا حصرا فيما يلي:

أن تحول الخلافات علي الري أو علي الأراضي والحيازات والمرور والمشاجرات أو التلاسنات الشخصية الي عنف طائفي هو تعبير عن تراكم وتضافر عوامل عديدة تراخت الدولة واجهزتها وصفوتها الحاكمة عن التصدي لجذورها. بعض هذه العوامل يعود الي تمدد وتضخم المجتمع المصري بشرائحه وقواه الاجتماعية علي اختلافها ومع التحول الي نظام السوق والخصخصة وتراجع السياسات التدخلية والاجتماعية للدولة بدا وكأن الصفوة وجهاز الدولة غير معنيين إلا بقضايا وسياسات الأمن الداخلي والسياسي علي وجه التحديد إزاء الجماعات الإسلامية والراديكالية والإرهابية.

Abu Nour

أدي ذلك الي ترك الدولة والنخبة المجتمع يحاول توفيق أوضاعه وقواه وأمنه وحسم نزاعاته عبر آليات القوة والنفوذ والمكانة الاجتماعية والآليات العرفية التقليدية.

ثمة بروز لظاهرة قوة المجتمع وضعف الدولة وأجهزتها علي إدارة فعالة لشئون وصيغ العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص(رجال الاعمال) و المجتمع المدني وذلك كنتاج لانتشار مظاهر الفساد بأشكاله المختلفة... إن تمدد قوة المجتمع لا تعني قدرته علي الاستقلال التام عن الدولة وأجهزتها. ولكنها قوة الضعف والهشاشة. لأن الفاعلين الاجتماعيين لم يستطيعوا استيلاد مؤسسات وآليات فاعلة. وقادرة علي إدارة شئونه وتناقضاته بعيدا عن الدولة ومؤسساتها ونظامها القانوني والقضائي.

٢ . إن التحول الي الطائفية يعود الي تأصل ثقافة التحيز والتمييز في نطاق الوظيفة العامة. ولدي جماعات الموظفين العموميين في تقديمهم للخدمات للمواطنين. ومن أبرز أشكال التمييز تعقيد الإجراءات في مواجهة من لا ينتمي الي ديانته. لاسيما إزاء الأقباط أو إبداء تفسيرات ملتوية للقواعد القانونية أو اللائحية. أو استخدام علامات ورموز دالة علي الانتماء الديني للموظف العادي أو الرئيس الإداري الأعلي. مما يشعر الآخرين . أقباطا. بهائيين. وشيعة.. إلخ . أنهم خارج دائرة الاهتمام الرمزي للدولة.. وضع العلامات الدينية في أفنية المؤسسات العامة وقطاع الاعمال. أو في الفضاء العام السياسي. أو في المنازل والقطاع الخاص.

٣ . من أبرز ملامح الاحتقان الاجتماعي . الطائفي. اختلاط المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية. والثقافية.

٤ . تمدد أدوار المؤسسات والسلطات الدينية. ورغبة بعضهم في تأسيس سلطاتهم علي تأويل وضعي للمقدس وفوق ضمائر وحريات الناس ومحاولة تأميم روح الإنسان المصرى.

٥ . ميل أجهزة الدولة الأمنية والسياسية والإدارية الي الآليات العرفية في حل المنازعات بين المواطنين المسلمين والأقباط.

٦ . تزايد عمليات الأسلمة القاعدية في مظاهر السلوك والرموز ولغة الخطاب الشفاهي اليومي. وأنظمة الزي والعلامات الدينية علي الحوائط.

إن العوامل السابقة تكشف عن أن التحول نحو الطائفية يغزو الحياة اليومية للمصريين. ويؤدي إلي إنتاج ثقافة انقسامية بينهم علي أنقاض ثقافة التكوين التاريخي الحداثوي للأمة والدولة العصرية. وثمة تقاعس نخبوي عن حسم مسألة طبيعة الدولة ونظامها السياسي بين الديني والوضعي. ومن أبرز تجليات اضطراب العلاقة بين الديني والدنيوي مسألة حرية

Abu Nour

التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية حيث نص عليها دستوريا ولكن هناك عوائق في الممارسة السلطوية والمجتمعية من قبيل بروز ظواهر التحول الديني ومشكلاته. والبهائيين وحرية اختيار الزوج والزوجة خارج دائرة الدين الواحد. وفي اطار نظام الأسرة.. تزداد الأمور اختلاطا واضطرابا مع بناء كل طرف لهوياته على أساس ديني. واختزالها في تأويل وضعي وتاريخي لعقائده وأصوله واستبعاده للآخر الديني في الوطن. ثمة تأثيرات سلبية واحتقانية لمسألة هوية قانون الدولة ومرجعياته وهويته.

كلها إشكاليات فكرية وسياسية ودينية. تحتاج إلى رؤى وحلول خلاقة. ولكن فقدان الهمة والعزم السياسي النخبوي أدى - ولا يزال - إلى تفاقم أزمات الاندماج والوحدة الوطنية. وتحول الاحتقانات والعنف الديني نحو تشكلات وانتماءات طائفية خطيرة وبغيضة على روح ووحدة الدولة والأمة.

Abu Nour

سابعا: وقف التمدد نحو الطائفية فى مصر

لابد من وقف عمليات التحول نحو الطائفية - كنظام اجتماعي ونمط علاقات ومعاش وحصص ولغة يومية وإشارات وعلامات رمزية لأن الرؤية النعامية - من نعامة - ثبت فشلها تاريخيا ومعها تراث من الشعارات الجوفاء حول المؤامرة الخارجية على الوحدة الوطنية: والأعداء الذين يتربصون بالأمن والاستقرار الداخلي:

أثناء كل أزمة طائفية تستدعى الشعارات السابقة ومعها مقولة إن الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها: والتعبير ذائع وبليغ لكن إمعان النظر يكشف عن عدم نكران وجود الفتنة - وهو تعبير ومفردة دينية - لكنها نائمة! من ناحية أخرى يحيل التعبير/ الشعار المسئولية عن وأدها إلى الله سبحانه وتعالى بلعنة من أيقظها والعياذ بالله. تعبير ذائع يكشف عن ضعف روح المسئولية - فى الإعلام وتصريحات بعض رجال السياسة والدين - والإرادة والعزم السياسى على مواجهة مصادر الفتن الطائفية ونشطائها والأهم التصدى لعمليات التحول إلى النظام الطائفى فى المجال الاجتماعي.

أحد أبرز ملامح الإخفاق فى إيجاد سياسة فاعلة فى مواجهة عمليات التحول والتمدد نحو الطائفية يتمثل فى غموض الرؤية السياسية للمواجهة والتناقض بين مقولاتها وشعاراتها المعلنة وبين المسكوت عنه. الخطاب/ الرؤية يعتمد على مبادئ المواطنة والحرية الدينية والحق فى ممارسة الشعائر الدينية والمساواة وعدم التمييز بين المواطنين المصريين أيا كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية والنوعية والمناطقية والاجتماعية. خطاب فوقى ورسمى يقال إزاء خطابات انتقادية من اقباط المهجر وبعض المنظمات الحقوقية العاملة فى مجال الحريات الدينية وحقوق الأقليات أو إزاء تقارير أمريكية أو كتابات صحفية أوربو - امريكية حول بعض أشكال التحيز السلبى إزاء الأقباط فى قضايا عديدة من بعض موظفى جهاز الدولة البيروقراطي:

الخطاب المضمر يشير إلى أننا إزاء قضايا موروثة وتاريخية ومعقدة وتحتاج إلى وقت طويل لمعالجتها ومن ناحية أخرى ثمة تخوف من مواجهة ضارية مع ثقافة الغلو الدينى والسلفى التى تنتشر - بتوافق وتواطؤ - بعضهم داخل أجهزة الدولة لإثبات أن النظام والصفوة الحاكمة لا تعادى القيم والعقائد والطقوس الإسلامية وأشكال التأسلم السياسى والاجتماعى الاستعراضية الطابع والممارسة.

Abu Nour

ازدواجية الخطاب باتت معروفة. وتشكل في ذاتها عائقا اتصاليا في التعامل مع التمدد السريع نحو الطائفية ويحمل نذر خطر داهم على تركيبة الأمة الواحدة! ثمة حاجة لضرورة مراجعة أساليب التعامل مع أشكال الانتقال نحو الطائفية الاجتماعية وذلك قبل طرحنا حزمة حلول يمكن استعمالها في هذا الصدد.

أولا: فشل النظام العرفي وآلياته في حل منازعات متعددي الأديان:

يعود إخفاق المجالس العرفية وآلياتها وأساليب حلها إلى ما يلي:

١ - معرفة الأطراف المتنازعة من المسلمين والأقباط أن مآل النزاع الطائفي هو الحل العرفي (التعويضات وتقبيل اللحى تحت إشراف الأمن والمحافظ وبعض أعضاء مجلسي الشعب والشورى من الحزب الحاكم وبعض رجال الدين الرسميين). من ناحية ثانية يدرك الأطراف أن اللجوء إلى النظام العرفي يعني إفلات الجميع من تطبيق قانون الدولة وعقوباته الرادعة في حالات جرائم الضرب الحرق وإتلاف المزروعات والضرب المفضي إلى موت أو إلى عاهة مستديمة.. إلخ. من ناحية ثالثة الطرف المعتدي - ذو الغلبة العددية -يدرك أنه حقق الأهداف المبتغاة من العدوان على الغير الديني - غالبا مسيحي - وهو إشاعة الخوف والرعب وتكبيله بالصمت عند كل اعتداء!

٢ - تكرار اللجوء إلى المجالس العرفية أثبت فشل وعدم جدوى الاتفاقات التي يصل إليها أطراف النزاع الطائفي والتي تميل الى بعض التنازلات المختلفة وهو ما يشمل توطؤا من أطراف رسمية - منوط بهم تطبيق القانون - على عدم إعمال قواعده وأحكامه على المخالفين لها

٣ -المجلس العرفي يطبق قانون الأكثرية العددية إزاء الأقلية المغايرة دينيا. وهو أمر حاكم لذهنية المتفاوضين والوسطاء من رجال الأمن والدين والحزب الحاكم وكبار العائلات وذوي النفوذ وميلهم إلى مرضاة الاقلية ماديا والأغلبية معنويا وتكريس بعض هيبتها.

٤ - إعمال القانون العرفي يؤدي إلى إعادة إنتاج النزعة الطائفية ويساهم في تسريع معدلات التحول إلى الانقسام الطائفي الاجتماعي الرأسي والافقي في السلم الطبقي.

٥ - تعميق الوعي والانتماء الديني المتشدد على الوعي السياسي بالانتماء القومي والوطني لمصر الأمة والدولة الحديثة. يكرس الانتماء الديني الضيق وشبه المغلق معاني الانسلاخ عن جسم الأمة الحديثة وتضاريسه الاجتماعية والسياسية المتعددة والمركبة. ويترتب على ذلك نبذ فكرة ومعاني الموحدات الوطنية والتاريخ والذاكرات المشتركة حول الوقائع التاريخية الكبرى للكفاح الوطني المشترك - للمسيحيين والمسلمين معا -

Abu Nour

والمؤسسة لتاريخ الدولة والأمة. يؤدى أيضا تسييد سلطة الدينى إلى نفى الهويات المؤسسة للرأسمال الرمزى للأمة الواحدة!

٦ - لجوء بعض أجهزة القضاء إلى القضاء العرفي - مجالس الصلح - تعنى استبعاد سلطة النظام القضائى الرسمى فى نظر المنازعات القانونية المترتبة على المشاكل الطائفية سواء كانت ذات طبيعة جنائية أو إدارية أو مدنية أو دستورية بين المواطنين المسلمين والمسيحيين أو البهائيين أطراف النزاعات. يؤدى ما سبق إلى عديد من النتائج الخطيرة على هيبة ومكانة ونفوذ الدولة وسلطاتها وقضائها الوطني. ونشير إلى بعضها تمثيلا لا حصرا فيما يلي:

أ - إشاعة معنى عجز الدولة وأجهزتها الأمنية والقضائية والإدارية عن تطبيق القانون الرسمي.

ب - إضعاف هيبة ونفوذ القضاء والجماعة القضائية وهو أمر كرسته المجالس العرفية وهجوم بعض الصحف القومية على القضاة الإصلاحيين. وكيل بعض الاتهامات لبعضهم بتسييس أعمالهم! وهو ما يتماشى مع رغبة بعض دوائر رجال أعمال والوزراء فى إضعاف القضاة والقضاء! أدى ذلك إلى نتائج وبيلة كبروز بعض اعتداءات الجمهور على بعض القضاة من أهالى وأتباع بعض المتهمين بعد صدور أحكام ضدهم!

ج - أدت المجالس العرفية فى القضايا الطائفية تحت إشراف بعض أجهزة الدولة إلى بروز ظاهرة التشكيك فى الأحكام القضائية والبحث فى نوايا بعض القضاة وتجريح نزاهة بعضهم فى أحكامهم!!

٧ - كرست المجالس العرفية دور وسلطة رجال الدين فى الحياة المدنية. وفرض سلطانهم وتوجيهاتهم على المواطنين فى قضايا اجتماعية وسياسية. مما أدى ولا يزال إلى تمدد تدين المجال العام عموما والسياسى خصوصا إسلاميا ومسيحيا وهو ما كرس تسييس الدين ورجاله من حيث لا تحتسب بعض أجهزة الدولة الأمنية والمحلية ورجالها.

ثانيا: فشل آليات المواءمة السياسية فى التعامل مع التوترات والعنف ذى الوجوه والتأويل الدينى والطائفي وذلك عن طريق التغاضى وتجاهل بعض تجاوزات من لدن بعض رجال الدين بل المبالغة فى مجاملتهم وهو أسلوب لم يحقق نجاحا لعديد من الأسباب نذكر بعضها تمثيلا لا حصرا فيما يلى

Abu Nour

١ - المجاملة أدت إلى رهانات بعض الأطراف على الدعم الدولي وأساليب المناصرة من المجموعات الحقوقية الدولية المعنية بحقوق الأقليات الدينية أو العرقية بكل انعكاسات ذلك على معاني الاندماج والوحدة الوطنية.

٢ - ممارسة الضغوط الخارجية على النخبة السياسية الحاكمة مما يؤدى إلى لجوئها إلى قانون الملاءمة السياسية فى بعض المنازعات. وعدم تطبيق قانون الدولة. ولجوئها إلى القضاء العرفي. ترتب على ذلك أمر بالغ الخطورة ألا وهو إشاعة إدراك ملتبس لدى الأغلبية المسلمة حول فكرة استقواء بعض نشطاء الأقباط - وآخرين داخل المؤسسة الدينية - بالغرب والخارج! هذا الإدراك يشيعه بعضهم - من ذوى التوجه الإسلامى السياسي - بهدف إعادة إنتاج الصراع الإسلامى مع الغرب بكل ما ينطوى عليه من صور سلبية عن الاستعمار الغربي والاستكبار والصليبية الدولية إلى آخر هذا التيار المتدفق من الصور البسيطة والساذجة والنمطية التى يجيد بعض هؤلاء ترويجها فى بلاهة وخفة لا تحتمل!

إن فشل الآليات السابقة يعكس نمطية فى التفكير البيروقراطى الذى يدير مشاكل التحول نحو الطائفية وتحتاج إلى مراجعات نقدية وسياسية لها. مع آليات أخرى فاشلة سنعرض لها فى المقال القادم. فى سعينا إلى بلورة سياسية جديدة لوقف التحول نحو الطائفية الاجتماعية والسياسية والدينية فى مصرنا العزيزة.

Abu Nour

ثامناً: المرض الطائفي وعلاجه الخاطئ ومناعته!

بصراحة وبلا مداراة لن نستطيع مواجهة نذر الوباء الطائفي الجاثم في الأفق المصري المنظور الا من خلال التشخيص الموضوعي والصارم والشجاع للمرض وأسبابه وجذوره وتحولاته وتشابكاته وتكيفاته مع الحلول والآليات التي استخدمت ولاتزال في محاولة علاج الأعراض السطحية للفيروس الطائفي القاتل والذي يأكل في نسيج الأمة/ الدولة ببطء وفعالية حتى تهتكت بعض من جذورها وخلاياها أمامنا. ونحن لا نزال نردد بقايا ونثارات الخطاب القديم حول التسامح الديني والحرية الدينية والمواطنة والمساواة بينما الواقع المعاش لا يكشف سوى عن نقائض الشعارات المهترئة التي أدمنها غالب عوام رجال الدولة والسلطة والإعلام والدين الذين يتصورون ان الشعار السياسي والديني يمتلك في ذاته علاج الأمراض الطائفية المتوطنة والتي تنتشر بسرعة وتهاجم بضراوة الجسد المصري العليل!

بلا لف أو دوران كعادتنا ستفشل معالجاتنا البيروقراطية والأمنية والدينية للطائفية وتحولاتها التي تتبلور كمرض عضال. لأن ثمة تكيفا مع فيروسها القاتل ولم تعد الأفكار القديمة والحلول والآليات التقليدية قادرة على وقف تمدد المرض الطائفي.

بعض رجال الدين . والقلة الإصلاحية داخلهم جميعا استثناء . يميلون الى جحد شرعية وأسس الحداثة السياسية والقانونية والثقافية وما بعدها لتصادمها مع بعض أبنية الأفكار والتفسيرات والتأويلات الدينية التاريخية والمحافظة. ولا يميلون . منذ عقود عدة . الى ممارسة الاجتهاد واستكمال المشروعات التجديدية والإصلاحية المصرية التاريخية في أصول الفقه في تاريخ الأزهر ومدرسة القضاء الشرعي ودار العلوم والا هوت المسيحي الأرثوذكسي. من هنا تبدو محدودية وعجز الآلية الدينية . العرفية التقليدية في توظيف بعض أجهزة الدولة الأمنية لها ولبعض رجال الدين في حل المشكلات الطائفية حيث يبرز دورهم في تدوين الحلول السطحية للنزاعات والعنف الطائفي وميلهم إلى الأساليب العرفية التي ثبت أنها تسهم في إعادة إنتاج المرض الطائفي بل كرست ودعمت مناعة فيروساته إزاء هذا نمطا من الحلول الوقتية الفاشلة.

الآلية الأمنية ثبت أيضا حدود فاعليتها في التعامل مع المرض وفيروساته الوبائية. وذلك على الرغم من انها تعد من أكثر الأدوات الوقتية التي تلجأ إليها الدولة والنظام في التعامل مع أعراض لا جذوره تميل الأجهزة الأمنية المختصة الى تغليب اعتبارات المواءمة الدينية

Abu Nour

والسياسية في التصدى لمواقف العنف والاحتقانات الدينية ـ الإسلامية ـ المسيحية وذلك حتى لا يمتد إلى نطاقات أوسع ويصعب تطويقها. ترتبا على هذا الإدراك الامنى الجزئى للعرض وتعقيداته يميل القرار البوليسى غالبا الى اللجوء الى المجالس العرفية ورجال الدين والاستنفار القبض ـ والاعتقال في ظل نظام الطوارئ ـ لبعض المتهمين والنشطاء الطائفيين. في حال جرائم القتل والجرح والحرق وتخريب المزروعات. وغالبا ما يتم الإفراج عن بعضهم في ضوء الاتفاقات العرفية لرجال الدين وبعض أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم ورجال الامن وكبار العائلات في الريف! يترتب على ذلك إضعاف قانون الدولة وسيادته وعدم ثقته على انتهاكي قواعده وأحكامه.

هذا النمط من المعالجات الأمنية لم يعد كافيا ولا ناجعا لمواجهة الوباء الطائفي! لابد من اعادة توصيف دور الآلية الأمنية في إطار سياسة الامن ودورها في سياسة إدارة الصراعات المدنية والمذهبية

الآلية التشريعية السائدة هي إحدى أكثر الأدوات إثارة للمشكلات بدلا عن ان تكون نقطة الانطلاق لحزمة من الآليات الفاعلة في مواجهة الطائفية وتجلياتها ووجوهها القبيحة المتعددة. السياسة التشريعية المسيطرة تنطوى على تناقضات عديدة ومستويات عدة منها: الإفراط في انتاج التشريعات التي تنظم المصالح والمراكز القانونية المتصارعة بين أطرافها. وبين النظام والمعارضة وحقوق المواطنين لصالح السلطة وأجهزتها وفرض القيود الثقيلة والباهظة على الحريات العامة والشخصية لأسباب سياسية ودينية ومذهبية وأمنية في ظل عالم معولم يموج بالحريات الديمقراطية!

المنظومة الدستورية تنطوى على بعض التناقضات الراجعة لغموض في بعض الصياغات لمواد رئيسية تؤدى ـ عن عمد لدى بعضهم ـ لمحاولة تحييد أو إعاقة تطبيق النصوص الخاصة بالمواطنة والمساواة بين المواطنين جميعا بلا تمييز أيا كان وحرية التدين والاعتقاد ومعارضة الشعائر الدينية نصوص عامة وشاملة وواجبة التطبيق سواء من الدولة وسلطاتها وأجهزتها إزاء مواطنيها أيا كانت دياناتهم ومذاهبهم.. الخ أو من المواطنين ازاء بعضهم بعض.

الآلية الدستورية والتشريعية بدت ولا تزال ضعيفة على أهميتها القصوى وذلك لعديد من الأسباب منها تمثيلا لا حصرا ما يلي

الفجوة بين عمومية النصوص الدستورية وبين القيود التى يضعها المشرع العادى على عملية تنظيم حقوق المواطنة والمساواة بما يؤدى إلى العصف بها من الناحية الواقعية.

Abu Nour

وكذلك النص على بعض الإعاقات التى تمس حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية من مثيل الخط الهمايوني وشروط العزبى باشا . وكيل وزارة الداخلية الأسبق . العشرة على بناء الكنائس وترميمها.

٢ . ميل أعضاء البرلمان من الحكومة وغالبية أعضاء الحزب الحاكم فى البرلمان الى عدم المبادرة برفع القيود التشريعية واللائحية والإدارية عن حقوق المواطنة . المرأة الاقباط.. الخ . وحرية التدين والاعتقاد وذلك كجزء من لعبة التواطؤ والمزايدة الدينية مع جماعة الإخوان المسلمين وبعض الجماعات الدينية والأهلية.

٣ . غياب تصور فلسفى واجتماعى وسياسى لإصلاح النظام الدستورى والقانونى المصرى الكلى . وأنساقه الفرعية على اختلافها . لدى الصفوة الحاكمة. والمعارضة بل لدى غالب رجال القانون والفقه المصرى على نحو يشكل تراجعا عن دور الجماعة القانونية والقضائية التاريخى فى بناء الدولة الحديثة فى مصر.

الآلية القضائية على أهميتها القصوى فى حسم النزاعات بين المواطنين حول الحقوق والمراكز القانونية المتنازعة. لاسيما فى ظل تقاليد القضاء المصرى رفيعة المقام. إلا أن بعضهم يطرح أسئلة عديدة حول ميل بعض القضاة الى تغليب المعيار الدينى فى ترجيح وحسم بعض المنازعات بناء على تأويلات قانونية لبعض النصوص التى تؤدى الى نتائج تمييزية فى التطبيق القضائي. أو ما سبق أن أطلق عليه بعضهم فقه المواءمات القضائى بين إعمال النصوص الدستورية للمواطنة والمساواة والحرية الدينية. وبين البيئة الاجتماعية المحافظة. ومثالها وضع ديانة البهائيين فى الأوراق الثبوتية . شهادة الميلاد والبطاقة الشخصية وجواز السفر.. الخ . أو إثبات وقائع التحول الدينى من المسيحية إلى الإسلام ثم العودة مجددا إلى الديانة الأولى وهكذا.. الخ!

ثمة انطباع شاع حول التحيز الأيديولوجى والدينى الذى يبدو واضحا فى تأثيره على بعض الاحكام القضائية الخاصة بقضايا الحسبة التى يرفعها بعض من غير ذوى الصفة والمصلحة. من رجال الدين. او المحامين او المواطنين العاديين لمصادرة بعض الكتب والروايات او وقف بث بعض المسلسلات التلفازية او عرض شرائط فيلمية. وهو ما أثار تخوفات عديدة لدى بعضهم. على حريات التعبير والإبداع والبحث الأكاديمى. والتدين والاعتقاد.

ذهبت بعض التقارير الحقوقية . حول الاحكام الصادرة فى دعاوى الحسبة . الى اننا ازاء تديين وتسييس لبعض الاحكام القضائية. هذا الاتجاه يعد جزءا من تحولات قيمية وثقافية واجتماعية محافظة أثرت على كافة قطاعات الدولة وسلطاتها. وشرائح اجتماعية

Abu Nour

عديدة. وهو انعكاس للتداخل بين القانوني والسياسي والديني. ونجد آثاره بارزة في تاريخ تطور المبادئ القضائية في مصر - الادارية العليا ومحكمة النقض. والدستورية العليا - من مرحلة سياسية واجتماعية لأخرى في تطور الدولة والمجتمع على نحو ما أكدته بعض الدراسات الفقهية الرصينة.

فشل الآليات السابقة - جزئيا وفي حالات عديدة - يحتاج الى رؤية فلسفية دستورية وقانونية وسياسية إصلاحية تكرس المواطنة والحريات الشخصية والعامة وفق منظومات حقوق الانسان لتحرير القواعد الدستورية والقانونية والسياسية من تحيزاتها. وكذلك المواطن المصري من أطر الطغيان ايا كانت مصادره وعلاماته.

والسؤال الدائم ما العمل في مواجهة الطائفية؟!

Abu Nour

تاسعاً: في مواجهة الطائفية الاجتماعية وأزماتها: ما العمل؟

كيف نواجه عمليات التحول نحو الطائفية الاجتماعية، وتداخلاتها في بعض أجهزة الدولة؟ ما العمل إزاء الأزمات والتوترات الإسلامية – المسيحية التي تنفجر وتتكالب وتخترق جسد الوحدة الوطنية التاريخية للأمة / الدولة في مصر؟

مبدئياً ثمة مستويات عديدة للمواجهة عرضنا لها مراراً وتكراراً في كتابات سابقة لنا وسنعيد بعضها، لأنها لا تزال صالحة لإثارة الدهشة والعصف الذهني بين رجال الفكر والعمل السياسي.

نستطيع أن نقرر أن سياسة مواجهة الطائفية ذات طبيعة خاصة تتصل بأنها نقطة التقاء وتداخل وتقاطع عديد السياسات الدينية والأمنية والتعليمية والإعلامية والثقافية والاجتماعية.

وترتيباً على ذلك تبدو بمثابة سياسة السياسات في ظل تعقد أزمات التركيبة الاجتماعية والتاريخية المصرية المعاصرة، لأنها على ذاتيتها تعتمد على إستراتيجيات واليات تنتمي إلى مجمل سياسات الدولة والحكم. من هنا أي احتقانات أو خلل في السياسات العامة والاجتماعية يؤثر سلباً على سياسة واستراتيجيات بناء الاندماج والوحدة الوطنية، بل ويفاقد من شروخها! من ناحية أخرى تبدو أية إصلاحات هيكلية في السياسات الأمنية والدينية والثقافية والاجتماعية، مؤثرة على فعالية مواجهة الأزمات والتوترات الطائفية. ويمكن القول إنه دونما تصور لتجديدات وإصلاحات أساسية للدولة والصفوة الحاكمة، سوف تتآكل قدرتنا على مواجهة الطائفية الاجتماعية ومخاطرها العديدة على وحدة الأمة والدولة.

إن توسيع قاعدة المشاركة، والتمايز الوظيفي بين السلطات وبين الحكم والدولة، وحيدة أجهزتها في التعامل مع التعدد الديني من الأهمية بمكان. من ناحية أخرى لابد من تطوير النظام القانوني كله، لرفع التمايزات بين المواطنين إعمالاً للقواعد الدستورية حول المواطنة وحرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.

ولا يزال السؤال مطروحاً آنياً وعاجلاً ما العمل؟

تكثفت الأسئلة لمدة خمسة عقود ويزيد، وتكاثرت منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، وحتى وقائع العنف المادي واللفظي والرمزي العديدة التي تحدث من أسبوع لآخر تعبيراً عن مؤشرات للتحول نحو الطائفية الاجتماعية.

إن تكرار الأسئلة وتشابهها يعني عدداً من الأمور نشير إليها فيما يلي:

Abu Nour

عدم حدوث اختراق بحثي وأكاديمي إلا باستثناءات محدودة -، أو سياسي أو ديني لمعرفة جذور الأزمات، واستمراريتها، وعوامل وأسباب إنتاج الفتنة - على خط الاصطلاح -، وكيف يمكن التعامل مع مصادرها، وإدارتها حال اشتعالها؟

إن غياب حلول بنائية لمصادر إنتاج التوترات والنزاعات الدينية يعني أن ثمة فاعلين سياسيين ودينيين يستفيدون من استمرارية وتجدد مصادر إنتاج الأزمات الطائفية.

ان لجوء الصفوة الحاكمة إلى الخيار الأمني في معالجة الأزمات الطائفية لم يؤد إلى حلول بنائية، وكذلك معالجة الجذور والروافد، وإنما قصارى ما تم هو معالجات وقتية وفنية.

ثمة أنماط تنشئة وتعليم ديني سائدة يركز بعضها على الحضور المركزي والكلي لحقائق كل دين مع نفي واستبعاد الآخر، أو إهماله، بكل آثار السلبية ذلك في الوعي والمخيال والسلوك.

إن تآكل الرأسمال الثقافي والديني الشعبي المشترك لصالح نمو النزاعات الأصولية - في التعليم والخطاب والتنشئة الدينية والمذهبية - أدى إلى نمو الرأسمال الديني المذهبي المتشدد، وملء فراغ المساحات المشتركة الخالية من التفاعلات والإنتاج الاجتماعي والسياسي والرمزي المتبادل بين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والسياسية والاجتماعية والعرقية والجندرية. وفاقم من ظاهرة التآكل التدريجي للرأسمال الاجتماعي والرمزي المصري المشترك، اتساع الفراغ في المجال العام السياسي المقيد بالضوابط السياسية والقانونية والإدارية والأمنية الصارمة، الأمر الذي أدى إلى الجمود السياسي والجيلي، وإلى استبعاد أجيال سياسية عديدة، وإلى انسحاب الأقباط عموماً من المشاركة السياسية.

أولا: مقترحات لحلول في الأجلين القصير والمتوسط:

المعالجات الوقتية أثناء اندلاع الأزمة تتطلب اتخاذ ما يلي من إجراءات:

أ - التعاون السياسي - الأمني - الديني، بقيادة رجال السياسة من القادة السياسيين الرسميين والمعارضين، والعناصر المحلية، وذلك لإدارتها سياسياً، وضبط الأطراف الدينية التي يحاول بعضها بناء نفوذ ودور على أساس التشدد في الأمور الدينية والدفاع عن دينه إزاء الآخر الديني، وهو أمر شائع، إذ إن كل مؤسسة تحاول أن تضع قيود دينية، وبين الآخر الديني لاعتبارات تتصل بهيمنة المؤسسة وقدرتها على أتباعها المؤمنين

Abu Nour

بعقائدها والحيلولة دون تأثرهم بالدين الآخر وقيمه وثقافته وعقائده، ومن ثم يعد ضبط أدوار رجال الدين من الأهمية بمكان. من ناحية أخرى، يبدو التدخل الأمنى جزءاً من عملية سياسية مركبة، وليس كمعالجة وحيدة، ومن ثم يخضع إلى التقديرات السياسية لا الجوانب الأمنية أو الدينية المحضة.

ب – تطبيق قانون الدولة بصرامة على الأطراف التى شاركت فى الأزمة أيا كانت مواقعهم الدينية أو السياسية أو الاجتماعية، لأن سيادة القانون العادى تؤدى إلى ترسيخ احترامه بين المخاطبين بأحكامه، ويعزز من هيبة الدولة والنظام لدى الجمهور، ومن ثم تعد المعالجات التى تعتمد على التوافق والمجالس العرفية والمجاملات اللفظية من أهم أسباب تكرار الأزمات، خاصة أن بعض العناصر التى تشترك فى الأزمات الطائفية تعرف أن الحلول العرفية والمحلية هى التى ستطبق حتى فى حالة إلقاء القبض عليهم بدعوى أن نشاطهم لن يخضع للمساءلة القانونية الصارمة، وسيفرج عنهم كجزء من تطويق الأزمة.

ج – ضرورة إعادة النظر فى ميثاق الشرف الصحفى، وتطويره فى ضوء المواثيق العالمية، وتفعيل قواعده، وإعمال مبدأ المساءلة المهنية إزاء النشر المثير للفتن الطائفية لتكرار هذا النمط من الكتابات والأخبار والصور والتحقيقات المثيرة للكراهية، أو الازدراء الدينى، والدور السلبى والخطير الذى أدى إليه، وذلك فى ضوء التقاليد المهنية.

د – مراجعة النصوص العقابية الخاصة بالازدراء الدينى، والأعمال التى تؤدى إلى إشاعة الكراهية الدينية والمذهبية والعرقية وتغليظ العقوبات على سلوكيات الفتنة على اختلافها، لاسيما عمليات التحريض التى يقوم بها موظفو الدولة على اختلافهم وتغليظ العقاب إذا كان المحرضون والمشاركون فيها من رجال الدين، والأمن، والإدارة المحلية، والمعلمين، ....إلخ.

هـ – إعداد ورش عمل حول ثقافة المواطنة والحريات الدينية ودولة القانون للعاملين فى الإعلام المرئى والمسموع والمكتوب وموظفى جهاز الدولة.

و – تأسيس مراكز للإنذار المبكر للوقاية من النزعات الدينية – والمذهبية، وهو ما سبق لنا اقتراحه أمام مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى أواخر عقد التسعينيات، وتم الأخذ به فى توصيات المؤتمر الذى عقد فى استوكهولم للخبراء.

تقوم المراكز أو مركز قومى، وفروع له فى المحافظات المصرية، برصد الوقائع الطائفية أيا كان مجالها، وفى إطار سياسات التعليم الدينى والتنشئة والخطابات الدينية، ويقدم تقارير وتوصيات للرأى العام، ورجال السياسة والدين.

Abu Nour

ز - يمكن الأخذ بنظام التقرير القومي عن الحالة الطائفية والدينية في مصر، وذلك عن طريق إسناد الملف من جهة رئيس الجمهورية، أو بعض أفراد المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني إلى شخصية عامة مستقلة، وذات وزن أكاديمي وثقافي وإعلامي، تتولى الملف وتستعين بمن تشاء من الخبراء، وتستطلع آراء رسميين، ورجال أمن وإدارة ودين وخبراء، وتضع تقريراً شاملاً ينطوي على حلول مقترحة، وتقدمه إلى الجهة التي طالبت بإعداده، وهذا النظام أخذت به فرنسا أيام ميتران وكذلك شيراك كما حدث أثناء أزمة الحجاب والرموز الدينية في مواجهة قيم الجمهورية العلمانية الفرنسية، وأسند ملف الأزمة إلى لجنة برئاسة السياسي الفرنسي المعروف برنارد ستاذي.

من المطلوب والضروري تشكيل لجنة تقصي حقائق على نمط لجنة العطيفي - وتقريرها ذائع الصيت - كما حدث في أعقاب أحداث الفتنة الطائفية التي وقعت بالخانكة في أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي، والتي لم تنفذ غالبية توصياتها حتى الآن.

ثانياً: مقترحات بنائية للأجل الطويل:

المعالجات البنائية هي جزء من نظرة شاملة لتجديد الدولة والنظام السياسي، والسياسات الإعلامية والدينية والثقافية والتعليمية والأمنية.

تعتمد الحلول طويلة المدى على حزمة من السياسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

١ - تدريب المدرسين وإعادة تأهيلهم على ثقافة المواطنة والحريات، لاسيما التدين والاعتقاد ومباشرة الشعائر الدينية، والتسامح، والقبول بالآخر.

٢ - إعداد مناهج جديدة تدرس بدءاً من مرحلة رياض الأطفال وحتى التعليم الجامعي والعالي، حول المواطنة وحقوق الإنسان ودولة القانون.

٣ - إعداد دراسات عن تاريخ الأزمات الطائفية وأسبابها، وعن السياسات الدينية، والخطابات الدينية، لوضع استراتيجيات لإصلاح التعليم الديني والمدني.

٤ - إعداد برامج لتدريب وتحديث المؤسسة الأمنية وعقائدها وسياساتها الأمنية في ضوء التطورات العولمية الجديدة، والحراك السياسي في البلاد، لاسيما ضرورة دفاع المؤسسة عن الحقوق الفردية والجماعية، وحياد المؤسسة الإيجابي إزاء الحكومة والنظام وقادته، والقوى السياسية والدينية الأخرى وإزاء التعدد الديني والمذهبي للمواطنين.

Abu Nour

٥ – إصلاح المنظومات القانونية التى تشكل قيداً على حقوق المواطنة بين المصريين، ورفع الإعاقات السياسية والتقاليد الإدارية والأمنية والبيروقراطية أمام تفعيل مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة.

٦ – إن تجديد أواصر الاندماج القومى المصرى فى ضوء مبادئ وثقافة المواطنة ودولة القانون الحديث، ستؤدى إلى تنشيط المجال العام السياسى، والرأسمالى الثقافى والرمزى المشترك، الأمر الذى سيؤدى إلى تخفيض التوترات والأزمات الدينية الإسلامية المسيحية فى مصر، ويعيد إحياء ثقافة الأمة المصرية والدولة الحديثة.

Abu Nour

عاشراً: الإصلاح الديني والمواطنة والفتنة!

ما العمل؟ السؤال الذي يعاد انتاجه وطرحه منذ عقود عديدة حول العنف المادي والرمزي واللفظي ذي السند والتأويل والوجوه الدينية والمذهبية. سؤال سياسي وذرائعي ـ نفعي ـ بامتياز. ويطرح دوما بإلحاح من الجمهور العادي أيا كان انتماؤه السياسي والديني ـ العقائدي والمذهبي ـ ومن مختلف الأعمار والاجيال. ولاسيما من قبل الاجيال الشابة الساعية وراء الحلول السريعة والناجعة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأخرى الإسلامية ـ المسيحية وتحديدا من الاجيال القبطية الشابة. التي قد يتعرض بعضهم لمواقف ذات منحى تمييزي حينا. سواء من بعض الأجهزة البيروقراطية أو من بعض الغلاة من المتشددين دينيا. والذين يعبرون عن الميراث المر لعقود الاصولية الإسلامية السياسية الراديكالية التي مارست العنف المادي والخطابي إزاء الاقباط ودور العبادة لأسباب سياسية.

أحد أبرز العوائق التي تواجه عملية السعي لإيجاد حل ما لمشكلة معقدة ومركبة تاريخيا ومتعددة الأبعاد كالازمات الدينية الإسلامية ـ المسيحية يمكن رصدها فيما يلي:

١ ـ النزعة للتبسيط وإيجاد حلول سريعة وناجعة وهو أمر بالغ الصعوبة ويشكل عائقا. لأن المشكلة تراكمت ووراءها مواريث سلبية إدراكية وثقافية. ويقف كعائق إزاءها وعي شبه جماعي يعتوره الانقسام وأنظمة في التنشئة الاجتماعية والتعليمية والدينية ولاتزال تعيد إنتاج غالب قيمها وحدودها الخاصة والنبذية للآخر ومعهما موروث رأسمالها الديني والمذهبي والرمزي بما ينطوي عليه بعضه من سلبيات.

٢ ـ إصلاح العقل الديني والسياسي. والهياكل والسلطات السياسية والدينية والبيروقراطية السائدة في مرحلة تاريخية. لاتتم عبر طلقة واحدة أو الضربة الرئيسية. وانما يحتاج إلى رؤية وسياسات وبرامج واستراتيجيات عمل في قطاعات ومؤسسات عديدة في الدولة والمجتمع والأخذ بمنهج التدرج. والتراكم لإحداث تحولات نوعية واختراق في ثقافة الكراهية والتعصب الديني والمذهبي.

٣ ـ أي حركة اصلاحية سياسية واجتماعية ودينية تحتاج إلى شروط عديدة على رأسها الزواج بين الرؤية الاصلاحية الشاملة والقرار السياسي. والأهم العزم السياسي من قبل القادة الكبار للصفوة السياسية الحاكمة في مرحلة تاريخية محددة. ومن ناحية أخرى القدرة والخيال السياسي الخلاق على إنتاج السياسات والبرامج واستراتيجيات العمل المتكاملة التي تسمح بإيجاد حلول على مدى الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

Abu·Nour

٤ . يشكل الطلب الاجتماعي . السياسي لشرائح اجتماعية مؤثرة على الإصلاح امرا من الأهمية بمكان ويكاد يكون أحد الشروط المحورية والضاغطة على الصفوة السياسية العليا الحاكمة لإجراء الإصلاح أو التأثير على اتجاهاته أو دعم مواقف القيادة العليا للنخبة اذا اما اختارت خيارات إصلاحية سياسية واقتصادية يزداد الوضع صعوبة وتعقيدا اذا كان مجالا الإصلاح هما الدائرتين الاجتماعية والدينية التي لاتحدث تطورات مهمة داخلهما إلا ببطء وتحتاج لمراحل تاريخية ويشكل تداخل الأبعاد القيمية والسلوكية والنفسية مع التأويلات الدينية الوضعية التي تنتهجها مؤسسات وسلطات ذات تحيزات ومصالح اجتماعية وسياسية واقتصادية . إلى بروز أشكال متعددة من المقاومات من قبل بعض المؤسسات وقادتها لأية رؤية إصلاحية أو تطورية للمؤسسة الدينية وتنظيمها الداخلي وخطاباتها الدينية والمذهبية والفقهية واللاهوتية.

غالبا ما تلجأ بعض قيادات المؤسسات الدينية الرسمية إلى خطابها الشعبوي الديني لتحريض وتأليب الجمهور وتعبئته في مواجهة اية رؤى أو سياسات إصلاحية جديدة تستهدف إجراء تحسينات تنظيمية أو تعليمية أو تأهيلية لخطاباتها وادوارها لانه قد يمس مصالحها ومواقعها. في أحيان أخرى قد تبدي قبولا مراوغا للإصلاح. ثم تقوم بحرفه عن مساراته وتعود إلى توجهاتها السابقة!

إن نظرة على موقف بعضهم من قضايا تطوير واصلاح الخطاب الديني تؤكد ملاحظاتنا السابقة اذا لاتزال الغالبية الساحقة من الخطابات على مألوف توجهاتها التقليدية. وهو ما ادى إلى استمرارية انتشار روح التزمت وكراهية الآخر الديني ونبذه على خلاف القيم الإسلامية الفضلي. الكنيسة القبطية الارثوذكسية تبدى ممانعة عن الخضوع لقانون الدولة برفض تنفيذ الاحكام القضائية النهائية الخاصة بالاحوال الشخصية بمقولة انها تتعارض مع آراء وتفسيرات البطريرك الحالي الانبا شنودة الثالث رغما عن ان هذا الرأى لم يكن هو السائد في عهود الباباوات السابقين كيرلس السادس ويوسبات الثالث وكيرلس الخامس ومن ثم لايزال هذا الخطاب الارثوذكسي التقليدي والمحافظ يقف عقبه ازاء تطوير الخطاب الديني حول الاحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس . أو الخطاب السياسي . الديني لبعض قادة المؤسسة أوالتراجع عن تقاليدهم الديمقراطية التاريخية. والميل إلى نزعة تهميش واستبعاد ذوى الآراء اللاهوتية والتأويلية. والارثوذكسية المغايرة لسلطة الرأى الواحد السائدة كاستبعاد د. جورج حبيب بباوي ومؤلفاته من ناحية أخرى فرض رقابة دينية على الأعمال الفنية والإبداعية كما حدث مع فيلم يحب السيما. ناهيك عن ظهور اتجاهات متشددة إزاء الكاثوليكية والبروتستانتية وكأنهم لايعبرون عن الايمان الصحيح! إن الاعاقة السابقة

Abu Nour

بالاضافة إلى الثقافة الدينية الوضعية السائدة وسط الجمهور تجعل من سؤال ما العمل بالغ الصعوبة من ناحية أخرى الاصلاح الديني الشامل رغما عن تميزه إلا انه لابد أن يكون جزءا من منظومة اصلاحات سياسية واجتماعية وثقافية وتعليمية واعلامية وقانونية وقضائية متعددة ومتكاملة ومن ثم هو جزء من بيئة سياسية وفكرية تتسم بالانفتاح والتسامح وتبادل الآراء من الضروري اجراء اصلاحات قانونية ترمي إلى تجديد فلسفة القانون الحديث في القوانين على اختلافها ولاسيما الاحوال الشخصية ورفع اية اشكال للتميز القانوني بين المواطنين على اية معايير تمييزية والتوازن في المصالح والتكاليف والنفقات السياسية والاجتماعية واصلاح النظام العقابي حتى يغدو قانون الدولة إحدى ادوات الحسم في مواجهة أشكال الخروج على الوحدة القومية المصرية ان التعامل الأمني يحمل الاجهزة القومية المختصة ما لاطاقة لها به إلا في ضوء منظومة من سياسات الإصلاح يكون الأمن أحد مكوناتها الأساسية وليس الوحيد التكامل بين منظومات السياسات والأدوات والآليات الاصلاحية مطلوب في إطار التدرج الفعال والدينامي وليس البطيء وفق تقاليد البيروقراطية المصرية!

ويمكن لنا طرح بعض المقترحات مجددا للتعامل مع الملف المعقد للتوتر الديني فيما يلي:

١ . منع استخدام دور العبادة في المساس بأديان ومذاهب ومعتقدات المصريين ايا كانوا مسلمين أو أقباطا.

٢ . تفعيل مبدأ سيادة القانون الحديث على الجميع دولة ومواطنين وفي مواجهة قوانين الاعراف والتقاليد والفساد الاداري والوظيفي والسياسي وفي المحليات لاعادة الانضباط لاجهزة الدولة على اختلافها وتكريس هيبتها المؤسسة على الشرعية الدستورية والقانونية.

٣ . تكليف شخصية عامة مشهود لها بالكفاءة والنزاهة والحيدة وروح التسامح والإنصاف لإعداد تقريرين الأول عن تحولات العنف الديني المادي والرمزي واللغوي من المجال السياسي إلى المجال الاجتماعي والعلامات والشعارات واللغة واسباب الفتنة الطائفية والجغرافيا الدينية والاجتماعية لعملياتها ووقائعها والتقرير الثاني حول اصلاح المؤسسات الإسلامية والمسيحية تنظيميا وماليا وإداريا وتعليميا وتجديدها فكريا وعلى مستوى الخطابات الدينية وفق مصالحنا الوطنية وطموحاتنا وليس انصياعا للضغوط الخارجية

٤ . إعداد برامج لإعادة تأهيل الدعاة والوعاظ والقساوسة والقمامصة حول فلسفة القانون الحديث وأنظمته وقيمه وتقاليده والمواطنة وأهميتها كهندسة للدولة والمجتمع وتدريس

Abu Nour

الضبابية والتحولات السياسية والثقافية والإعلامية والتقنية في عالمنا المعولم وما بعد الحديث وجميع الأسئلة الجديدة المطروحة على المصير الانساني.

٥. تطوير السياسات والمناهج التعليمية في ضوء المناهج النقدية واستبعاد تقاليد التحفيظ والتكرار والأمثولات والبداهات التي أدت إلى إنتاج العقل الناقل والأسير.

٦. إدخال مواد المواطنة والمبادئ العامة للقانون والحريات والواجبات العامة وأسس الدولة الحديثة المعاصرة لتلاميذ المدارس منذ رياض الأطفال إلى التعليم العام والجامعي وما بعد.

٧. ضرورة تطوير ميثاق الشرف الصحفي والنصوص التأديبية بالنقابة لمواجهة سلطة النشر والتحرير الإنتقائي في القضايا الدينية التي يلجأ لها البعض تحقيقا للرواج وشراء المصداقية والتزمت والتكراهية واللاتسامح.

٨. مراجعة النصوص العقابية الخاصة بالازدراء الديني والأعمال التي تؤدي إلى إثارة الكراهية الدينية والعنصرية وتغليظ العقوبات على عمليات التحريض.

٩. تكثير مراكز للإنذار المبكر للوقاية من النزاعات الدينية.

١٠. تدريب المدرسين والموظفين ورجال الأمن وإعادة تأهيلهم على ثقافة المواطنة ودولة القانون.

تلك هي تفعيل البرنامج السابق وإبداع آليات وحركة فعالة لدعم المواطنة وحرية التدين والعقيدة في إطار سيادة قانون الدولة وإعادة المؤسسات الدينية الرسمية إلى حدود دورها الديني لا السياسي والثقافي اللذان تحولا إلى دوائر لإنتاج الفتنة لعن الله من أيقظها وشارك فيها وروج لها!

Abu Nour

حادى عشر: من الفتنة الطائفية إلى تجديد الوحدة الوطنية

يشكل مسلسل الفتن الطائفية أحد أبرز ظواهر الحياة الدينية والسياسية المصرية منذ أكثر من ثلاثين عاماً ودونما انقطاع أو تراجع فى وقائع العنف الاجتماعى ذى الوجه الدينية والطائفية. إن المؤشرات تشير إلى تزايد التوتر الدينى، ومشاعر التعصب والبغضاء، وثقافة الكراهية -على أساس الانتماء الدينى والمذهبى - التى تتراكم وقائعها على نحو أدت إلى حلول قيم الكراهية، واستبعاد الآخر الدينى، وتزايد الممارسات التمييزية بين المصريين بعضهم بعضاً فى الوظائف العامة، وفى تقديم الخدمات، والتراخيص واستخراج الأوراق الرسمية، وفى الترقى من مستوى وظيفى لآخر أعلى الهيكل الإدارى...إلخ!. وقائع مؤلمة وخطيرة ودامية فى بعض الأحيان، ومن ثم لم يعد ممكناً تجاهلها وفق سياسة النعامة الذائعة التى تجيد البيروقراطية السياسية، وبعض الكتاب والصحفيين الكتابة والحديث المكرر عنها، وذلك عملاً بالمقولة الذائعة الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها! المشكلة هنا أن الفتنة ليست نائمة قطا، وإنما مشتعلة الأوار، والبيئة الاجتماعية والسياسية والإدارية محتقنة بل وتنتشر الأورام الخطيرة فى فضاءاتها، وتتفجر الأزمات بين الحين والآخر من بين نسيجها المهترئ !.

غالب الوقائع المفجرة "للفتن الطائفية"، تبدو بسيطة وأحيانا تتسم بالتفاهة، ولكن دور الوقائع اليومية البسيطة التى تشعل النيران الطائفية أنها لا تعدو كونها الشرارة الأولى، لأن الجذور والعوامل التكوينية المولدة للأزمات الطائفية" بعضها ذو طابع تاريخى ارتبط بالتغير فى طبيعة وشكل النظام السياسى المصرى من المرحلة شبه الليبرالية، إلى نظام التسلطية السياسية الذى تأسس بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ . حيث افتقد تنظيم الضباط الأحرار لعضوية قبطية مميزة، إلا عضوا وحيداً من الصف الثالث! وترتب على ذلك بروز فجوة فى الحساسية السياسية للصفوة الحاكمة إلى المكون القبطى فى تشكيل الخريطة السياسية، والأهم فى تكوين الوطنية والأمة المصرية. **من ناحية أخرى** شكل الصراع بالدين الإسلامى فى السياسة المصرية فى مواجهة جماعة الإخوان المسلمين، وغيرها إلى تزايد ظاهرة الانسحاب السياسى القبطى من المجال العام السياسى. **من ناحية ثالثة** فشلت الحلول الجزئية للنظام فى حل مشكلة استبعاد الأقباط، ومنها الدوائر المغلقة، والمقاعد العشر المخصصة لاختيار رئيس الجمهورية للكفاءات بهدف دمج بعض أقباط السلطة من الموظفين فى البرلمان!

من ناحية رابعة: كان توظيف الدين مكثفا ومؤشراً على تدين السياسة المصرية ولاسيما فى بناء شرعية السلطة ، وفى عمليات التعبئة السياسية والاجتماعية، وفى التبرؤ السياسى للخطاب الرسمى، وفى التوازنات السياسية، وفى السياسة الخارجية والحكومية وقراراتها.

Abu Nour

ولاشك أن هذا الاستخدام السياسي السلطوي للإسلام أدى إلى شيوع إحساس جمعي لدى الأقباط أنهم خارج نطاق اللعبة السياسية.

من ناحية خامسة: تنامى غضب الأقباط من ظاهرة رفض الحكومات المتعاقبة في عهدي الرئيسين السادات، ومبارك للمطالب القبطية حول إعمال مبادئ المواطنة في الوظائف القيادية العليا، وفي نسب التمثيل في البرلمان، ومشاكل الخط الهمايوني وشروط العزبي باشا العشر، ومواجهة أشكال التطرف الطائفي بقوة القانون وليس بالمجالس العرفية الفاشلة، ومواجهة أشكال التواطؤ البيروقراطي في مواجهة الأطراف الفاعلة في العنف الطائفي، أو سلوكياته، وعلاماته المختلفة.

الممارسات الحكومية السابقة وغيرها ساهمت في تراجع الأقباط وانسحابهم عن المشاركة السياسية، ورجوعهم إلى أحضان المؤسسة الدينية القبطية الأرثوذكسية – أساسا – وتركت بعض الأمور السياسية لقرارات وادوار ومواقف السلطة الدينية وقادتها. وثمة عوامل تكوينية أخرى ارتبطت بالتغير في السياسات الدينية، وتراجع اتجاهات التجديد والإصلاح الديني وقادته سواء في المؤسسة الإسلامية الرسمية حول الأزهر الشريف، والأوقاف، على المستوى التعليمي والفقهي والإفتائي والعلاقة مع العصر والمدنية الحديثة والغرب. ومن ناحية أخرى تراجع النزعة الإصلاحية داخل المؤسسة القبطية الأرثوذكسية، سواء في التقليد والفكر اللاهوتي لصالح نزعة محافظة.

إن كافة المحاولات الأمنية والإعلامية لإطفاء الحرائق وتطويقها دون نفاذ إلى جذور العوامل المنتجة لفتن الطائفية – وفق الاصطلاح الشائع وغير الدقيق وذي الوصف والجذر الديني – وهو ما أدى إلى الفشل بل وساعد هذا النمط من التفكير والمقتربات الأمنية والإعلامية إلى تراكم الفجوات النفسية والاجتماعية والثقافية بين المصريين بعضهم بعضاً، وإلى تنامي وتراكم اللغة

والرموز والتشفرات والأوصاف الطائفية، بل امتدت إلى التعبيرات الجسدية والإيماءات التي تشير إلى العلامات المائزة للانتماء الديني، وإلى البغض والكراهية والرفض، وذلك بالإضافة إلى التغير في طبيعة الأسماء، من نظام لتسمية الأبناء بالأسماء والرموز والصفات المدنية المشتركة إلى نظام تسمية ديني يأخذ من الإرث المرجعي الديني أسماء دالة على الانتماء الديني، ولا غضاضة في هذا النمط، أو ذاك من الاختيارات للآباء والأمهات في اختيار أسماء الأبناء والبنات فلكل حريته في اختيار أسماء أولاده سواء أكان المصدر دينياً أو مذهبياً، أو مدنياً. المثير للانتباه منذ أكثر من ثلاثين عاما ويزيد، أن الانتقال من الرأسمال

Abu Nour

الاسم المشترك لأسماء المصريين والمصريات إلى الرأسمال الديني والمذهبي، ارتبط وتكرس بثقافة الكراهية الدينية والتمييزية، ونشوء الحوائط والحدود النفسية بين أبناء الأمة المصرية والتي تعزل بعضهم عن البعض الآخر على الرغم من انهم يعيشون في ذات المنازل، وأماكن العمل واللهو البريء والمناسبات الاجتماعية، ومركبات النقل العام، والمطاعم ومحلات بيع السلع وتقديم الخدمات ....إلخ !.

بـ العلامات التمييزية الدينية عادت مجدداً على العربات الخاصة، وعلى بعض المنازل، وفي المحاسد الكهربائية، بل في مقار العمل والمحلات، وهي أمور قد لا تعكس بذاتها نمطاً من الاعتزاز والايمان الديني العميق، ولكن في أحيان عديدة قد تشير إلى تنامي الهوية الفرعية أو الجماعية على أساس ديني – طائفي ، فلا أحد يستطيع أن يحول بين المواطن وأن يمارس انتماءه الديني، ولاكونه تعبيراً عن بعض مكونات هويته الشخصية أو الجماعية! المتير للملاحظة هو توظيفات الرموز الدينية الدالة على الهوية، في تزايد الاحتقانات والغلواء الطائفية في بلد كان الانتماء إلى الأمة المصرية الواحدة هو الوعاء الجامع للانتماءات الدينية والمذهبية والمناطقية والجنوسية – الجندرية – والعرقية في إطار الرأسمال التاريخي السياسي والثقافي والاجتماعي والرمزي – للوحدة الوطنية، والدولة – الأمة الحديثة. الانتماءات الدينية، والطائفية والمذهبية، والعلامات التمييزية أصبحت جزءاً من ثقافة الكراهية والحقد على هوية شخصية وجماعية دينية، يخشى المصريون عليها من الوهن والانكسار والتبدد ! وهو خوف يبدو مبالغاً في الشعور والتعبير الشخصي والجماعي عنه! لأن الهوية تمثل نسقاً مركباً ومتعدداً ومعقداً يتداخل فيه عناصر ووقائع شخصية ووطنية ودينية ومناطقية وعرقية ، وتاريخ من التفاعلات الاجتماعية، والرموز المشتركة، والإنجازات ....إلخ! إن محاولة بعضهم اختصار الهوية في المتغير الديني فقط هو عمل إيديولوجي وسياسي مغلف ويتسم باللاتاريخية والتزييف العمدي للوعي. إن التعريف الإيديولوجي الطائفي للهوية يرمي إلى إفقارها، ومن ثم يساعد على إضعاف التكامل الوطني والانتماءات المركبة إلى انتماءات أولية بسيطة، وهذا ما دعم شروخ الوحدة الوطنية المصرية. إن نظام يوليو ١٩٥٢ القمعي، ساهم في تكريس الاستبعادات الهيكلية للأقباط من هياكل المشاركة السياسية كما كتبت مراراً وتكراراً ، ويحتاج ذلك إلى معالجات في العمق لاستعادة الحضور القبطي – الفردي والجماعي. إلى دائرة السياسة على أساس الانتماءات الاجتماعية والسياسية والفكرية، وليس على الأساس الديني.

من ناحية أخرى يشكل غلو الفكر الديني الإسلامي والمسيحي الأرثوذكسي السائد – والاستثناءات محدودة على الجانبين – يمثل أحد عوامل تكريس التوتر والانقسام بين ابناء

Abu Nour

الأمة الواحدة وتحويلهم إلى محض انتماءات دينية وطائفية أولية، ومن ثم يساعد الفكر الديني المتزمت والمتعصب على إذكاء العزلة والكراهية ، والعنف الرمزي والمادي واللفظي، وعنف الاشارات والعلامات. ثمة هياكل تكرس الطائفية والكراهية، والاستبعادات المتبادلة، وهو أمر أدى إلى تآكل الموحدات المشتركة، لصالح الانتماءات الدينية والمذهبية.

إن السلطة السياسية الحاكمة لم تول اهتماماً في العمق للانقسامات الرأسية في البناء الاجتماعي المصري على الأساس الديني والمذهبي – الطائفي – ، وذلك لانشغالها بمواجهة عنف الجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية، أو محاولة الاحتواء الأمني لنيران وآثار العنف الطائفي ضد الأقباط، دونما معالجات سياسية وتعليمية واجتماعية وإعلامية ودينية.. الخ، متكاملة تتصدى للجذور البنائية لما يسمى –خطأ – بالفتن الطائفية!

أدت عمليات الانكفاء القبطي إلى بروز هيمنة رجال الدين على الحالة القبطية، ومن ثم امتداد دور ونفوذ أنماط التنشئة الدينية المحافظة على المواطنين المصريين الأقباط، في ظل انسحابهم التدريجي عن المشاركة السياسية نظراً لاستبعادهم عن الانخراط في مؤسساتها وآلياتها، وبروز ثقافة انسحابية واعتصام غالب الأقباط بالمؤسسة الدينية، وبروز رجال الأكليروس في مساحات لا شأن لهم بها، وخاصة في المجال السياسي. وهو أمر ناتج عن خلط النظام والسلطة السياسية بين الدين والسياسة، وأيضاً للقيود المفروضة على العمل السياسي وهياكل المشاركة عموماً. إن غياب أو ضعف المشاركة السياسية، يعني وهن التفاعل المشترك بين المواطنين –أيا كانت انتماءاتهم الدينية والعقائدية والعرقية –، ومن ثم نكوص غالبهم إلى انتماءاتهم الأولية، وهو ما أدى إلى مراكمة الإحساس بوهن الانتماء إلى روابط وطنية جامعة حول الرأسمالي التاريخي والأمة والدولة المصرية الحديثة.

– أحد الآثار السلبية الخطيرة لتسييس الخطاب الديني، ومشروعات أسلمة السياسة المصرية – من السلطة والجماعات السياسية الدينية –، تمثل في الهجوم على الإنجازات الوطنية التي ارتبطت بالهندسات القانونية والسياسية والثقافية الحداثية، ومؤسساتها القومية الحديثة، على نحو أثر سلباً على الرابط الوطني الجامع بين المصريين أياً كانت أديانهم.

د – أدت ظواهر التريف الثقافي والسياسي للمدن المصرية – بوصفها صنواً للحداثة، والتحديث – إلى شيوع ظاهرة الولاءات الفرعية وربطها بالأصول المناطقية – ومعها الدينية والمذهبية – الريفية، ومن ثم أدت إلى إحياء وتقوية الهويات الصغرى،

Abu Nour

ورأسمالها الديموغرافي والحضري للجذور الأولية وروابطها الحميمة كآلية دفاعية إزاء المدينة وروحها وثقافتها وقيمها وهندساتها، وشراستها الحداثية.

إن غول المدينة الأسطوري الحداثوي ذا الأقنعة المتعددة، أربك ذوي الأصول الريفية والبيروقراطية السياسية والموظفين والعمال على مستوى القيم والإدراك السياسي والوعي وخاصة في ظل عدم قدرة بعض الحكومات على مد السياسات الحضرية إلى روح وفضاء الأرياف وسلوكها وقيمها وثقافتها وحياتها. أدى ضعف السياسات الحضرية وعشوائية وتراجع تحديث الريف إلى هجرة واسعة النطاق للريفيين إلى المدن ومن ثم أدى ذلك إلى ترييف المدن المصرية الكبيرة والعريقة كالقاهرة والإسكندرية الكوزموبوليتانية التي تحولت إلى أحد فضاءات الترييف، استعراضات سياسية للأقنعة والرموز الدينية — السياسية وطقوسه اليومية.

الترييف السياسي — أي انتشار الولاءات حول الأصل العائلي أو العشائري أو القبلي المناطقي — بات أحد مفاتيح فهم وتحليل السلوك الانتخابي والتصويتي والتزويري في المدن المصرية، كالقاهرة والإسكندرية.

الترييف السياسي — أياً كانت أسبابه وعوامله — أدى إلى تكسير بعض الموحدات الوطنية الجامعة للمصريين، والتي ارتبطت بالحداثة وثقافة المدينة الحديثة، لأن الرابطة القومية، والقوميات ارتبطت بالرأسمالية وتوحيد الأسواق، وانتشار عمليات التحضر وامتداد التحديث والحداثة إلى نطاقات واسعة بدءاً من المدينة إلى تحديث الأرياف!.

أن انكسار الروح، وشحوب بعض وهج الوطنية المصرية التي كانت علامة على الأمة والمجتمع المصري. بات يشكل ظاهرة عامة وشائعة الآن: إن تزايد وتراكم وقائع إهانات المصريين العاديين في مجتمعات البداوة السياسية والسوبر ماركت النفطي السياسي ودونما ردود حكومية حازمة إزاءها تشكل محض علامة على تراجع دور ومكانة مصر الإقليمية، ومن ثم شيوع الإحساس بضعف روح الانتماء الوطني للأمة المصرية الواحدة التي لا تفرق ولا تميز بين مواطنيها وأبنائها المسلمين والأقباط معاً — والتي لن تعود إلا من خلال يقظة سياسية وثقافية وتعليمية جديدة ومغايرة لما ألفه النظام والسلطة وغالب القوى السياسية والحزبية من رؤى وتصورات عن كيفية التعامل مع الفتن الطائفية، وخاصة الحلول الأمنية.

إن قدرة النظام على تجديد الوحدة الوطنية لن تتم إلا في ضوء تصورات جديدة للتكافل الوطني في إطار مشاريع التقدم، والتحديث والنهضة!!.

Abu Nour

ثانى عشر : ازدراء الأديان أم الحوار والاحترام المتبادل؟!

ازدراء الأديان، أو الحض على هجائها، أو السجال حول عقائدها، وطقوسها، ورموزها، وقيمها الرئيسة أو الفرعية، أصبح أحد ظواهر الحالات الدينية فى عالمنا، ولا تقتصر على ديانة دون أخرى، على الرغم من أنها كانت ظاهرة عابرة لتاريخ الأديان عموماً - السماوية والوضعية - سواء على مستوى النقد، أو السخرية، أو محاولة إبراز تناقضات داخل بنياتها الداخلية، إلى آخر هذا النمط من السجالات العقائدية العنيفة والوبيلة. كانت الظاهرة فى الماضى جزءا من نزاعات رجال الدين عموماً، أيا كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية، ومن ثم اعتبرت جزءا من الأعمال التبشيرية والدعوية التى ترمى إلى تقديم بعض رجال الدين لديناتهم ومذاهبهم، وتحبيذها، وبيان فضائلها ومزاياها، وتنزيهها واكتمالها الإلهى عن الأعمال البشرية الموسومة بالنقص، والدنس. تاريخياً حدث فى الغالب استخدام للمقولات الدينية فى تبرير الحروب، أو إسباغ مشروعية على العدوان والقتال، وفى حشد وتعبئة جمهور المتدينين للتأييد أو الانخراط فى الحروب.

خطابات الفضائل والتمايزات الدينية والمذهبية هى جزء من تاريخ الأديان، ومقارناتها، وأنماط التنشئة الدينية والاجتماعية فى غالب المجتمعات والدول. كانت خطابات الأديان المقارنة جزءاً رئيساً من تخصصات واهتمامات بعض الباحثين فى مجال الأديان المقارنة، وتاريخها وعقائدها، ورموزها وقيمها، ومؤسساتها وسلطاتها، وخطاباتها الدعوية والأصولية العقدية واللاهوتية. من المعروف لأهل التخصص فى المجال الدينى المقارن أوجه الاختلافات بين الأديان والمذاهب حول محاور النسق العقدى والطقوسى أو الفقهى أو اللاهوتى، داخل الدين والمذاهب داخله، أو بين الأديان بعضها بعضاً، وكذلك الخلافات بين أهل العلوم الدينية الإسلامية والمسيحية، واليهودية، والاختلافات والتباينات بينهم حول العناصر والمكونات الرئيسة والفرعية داخل النسق العقدى والطقوسى.. إلخ.

بعض المقاربات الدينية اتسمت بالتسامح والانفتاح، والنزاهة مع التركيز على القيم الدينية المشتركة، والابتعاد عن الخلافات التى قد تؤدى إلى توترات، أو تثير بعض أشكال العنف الخطابى أو اللفظى أو التحريضى. وثمة بعض المتزمتين والمتعصبين من رجال الدين، أو الكتاب الذين يركزون على انساجلات الخشنة أو العنيفة، والتى ترمى إلى نقد وتجريح بعض عقائد ورموز دين أو مذهب آخر، بهدف إبراز مناقب الديانة أو المذهب الذى ينتمون إليه، أو للحصول على مكانة وسط أهل هذا الدين أو المذهب، ومن ثم تحقيق شعبية وجماهيرية

Abu Nour

أخطر ما في اللحظة الراهنة من المساجلات الخشنة والعنف الرمزي الديني والمذهبي، هو دخول أحاد الناس من غير المتخصصين، ومعهم رجال دين متزمتون ومتعصبون إلى مجال الإفتاء الديني واللاهوتي والتنابذ الخشن، ويعتبرون أن أحد مهامهم التبشيرية والدعاوية هو تجريح الأديان والعقائد الأخرى بهدف ازدرائها، أو التقليل من قيمتها، أو نفي طابعها السماوي، وإثبات أنها صناعة بشرية إلى آخر هذا النمط من أشكال التجريح الديني الذي ينحدر في حالات كثيرة إلى مستويات تتسم بالتبسيط وعدم المعرفة والإسفاف.

الإسلام – العقيدة والقيم والتاريخ والإنجازات البارزة في التاريخ الإنساني والثقافي – كان دائماً موضوعاً للدراسات الدينية المقارنة، حيناً على مستوى التخصص الأكاديمي المعمق، وأحياناً أخرى على مستوى الدراسات الاستشراقية التقليدية والحديثة والمعاصرة، التي راكمت مجموعة من الصور النمطية المسيحية – اليهودية التقليدية حول الديانة العظيمة وعقائدها وتقاليدها، وحول سيرة الرسول المعصوم – صلوات الله وسلامه عليه – وسنته المشرفة. هذا النمط من الصور النمطية السلبية يعرفها كافة المتخصصين في الاستشراق الغربي أو الديانات المقارنة، وثمة ردود من باحثين آخرين سواء غربيين، أو مسلمين وعرب عليها، ودحضها نقدياً.

ثمة متغيرات شابت الآلة الدينية الإعلامية الغربية – أساساً – التلفازية والصحفية والمسموعة التي تنتج الصور السلبية حول الإسلام والمسلمين، والخلط المتعمد بين الإسلام، وبين خطابات بعض رجال الدين الدعوية والوعظية والإفتائية التقليدية، الناطقة باسم الإسلام العقيدة والشريعة والثقافة والقيم، وترمي هذه الإستراتيجية إلى توظيف بعض الآراء العنيفة والاستثنائية على أنها تمثل هذا الدين العدالي المتسامح. من ناحية أخرى محاولة إثبات أن تخلف غالب الشعوب الإسلامية، لاعتبارات دينية، وليست لأسباب تكوينية وتاريخية وإمبريالية لبنيات التخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتقني والثقافي، التي هي تعبير عن اختلالات تاريخية، وعلاقات وروابط تابعة مع الدول الاستعمارية والإمبريالية الغربية منذ الاحتلال الكولونيالي حتى حماية الولايات المتحدة للديكتاتوريات القمعية الإسلامية والعربية الأكثر تخلفاً في عالمنا!.

وتستهدف هذه المحاولات إيجاد تعبئة واسعة النطاق إزاء العقائد والقيم والثقافة الإسلامية، ووصفها بالعنف، ورفض الآخر، والانغلاق عن القيم السياسية الديمقراطية المعاصرة، والربط بين الإسلام وبين الديكتاتوريات، والنظم الشمولية والتسلطية.

Abu Nour

Abu Nour

من ناحية أخرى محاولة بعضهم من أسف تقديم تعارضات جذرية بين الديانة الإسلامية، وبين حقوق المرأة وأدوارها، والخلط بين مختلف العادات والأعراف والقيم المحافظة، وبين الإسلام ذاته، وبين موقف الإسلام من الديانات الأخرى الذى يتسم بالانفتاح والحوار، وبين بعض النماذج التاريخية التى لها علاقة بعصورها وسياقاتها وقيمها، وبين الإسلام رغماً عن بعض الاجتهادات العميقة التى تجاوزت نموذج أهل الذمة التاريخى، والقبول بمفهوم المواطنة والمساواة فى إطار الدولة الحديثة.

إن ظاهرة ازدراء الأديان، والنزعة السجالية العنيفة تزداد، وذلك على الفضاء النتى، ودخول مستخدمى الشبكة العنكبوتية إلى مجال التعبير عن آرائهم وسخطهم وانتقاداتهم، والأخطر بعض المتعصبين إلى دائرة إبداء آراءهم الخشنة والفظة فى بعض الأديان أو المذاهب داخلها؛ وغالب هؤلاء يفتقرون إلى المعرفة بالأديان والمذاهب الأخرى، وربما إلى الأديان والمذاهب التى يعتنقونها، ومع ذلك لديهم من الجسارة والرعونة ما يدفعهم إلى التصدى لأمور حساسة جداً، وليس لديهم الحس السياسى، أو عمق المعالجة وموضوعيتها بحيث لا تؤدى مساجلاتهم إلى إثارة غضب أهل الأديان والمذاهب الأخرى، أو تظاهراتهم، أو دفع بعضهم إلى ممارسة نمط من العنف اللفظى والرمزى أو المادى إزاء نقاد دينهم ومذهبهم داخله.

إن الظاهرة الدينية السجالية والعنيفة، هى جزء من الحريات الفكرية والتعبيرية التى تمارس على الإنترنت، والتى أصبحت تشكل طاقة عنف وغضب يثير من الخلافات والتوترات الدينية والطائفية على نحو ما نشهده فى الواقع الحى. نعم ثمة انتقال للعنف الطائفى والدينى والمذهبى من الواقع الافتراضى إلى الواقع الحى، وغياب إستراتيجيات لتطويق هذا النمط من المساجلات الخشنة والازدراءات المتبادلة الأمر الذى يؤدى إلى ازدياد سعيرها وخطورتها على العلاقات بين الأديان والمذاهب داخلها.

ثمة حاجة موضوعية للتصدى للممارسات القدحية التى ترمى إلى الازدراء العمدى بين الأديان والمذاهب الأخرى، وفتح الطريق أمام حوارات موضوعية بين الخبراء والمتخصصين فى الأديان المقارنة حول القيم المشتركة فى الأديان، ومنها على سبيل المثال العدالة والمساواة، واحترام الآخر، والحرية والحب والإخاء الإنسانى، ودعم الضعفاء ومساعدة المحتاجين، وعدم الاعتداء على الآخرين، ومن ثم نبذ العدوان غير المشروع، إلى آخر القيم المشتركة بين الأديان. إن الحوارات بين الأديان بعيداً عن المساجلات الخشنة، يمكنها أن

Abu Nour

ركز على المشتركات. ومن ناحية ثانية تبحث جوانب الاختلافات، وذلك بهدف رفع سوء الفهم المتبادل بين الأديان، وبين الثقافات التي تزايدت مؤخراً.

لابد من وقفة من الحكماء والعقلاء في مصر أولاً – قبل المنطقة والعالم – سعياً وراء الحوار بين دعاة الحوار الجادين لا المتعصبين والمتشددين الذين لا يحيون إلا في ظل التوتر والنيران الطائفية. أهل الحوار والعقل والإيمان هم الأكثرية، ودورهم بالغ الأهمية لحسن العلاقات والحياة المشتركة.

إن إيجاد أطر حوارية دينية – دينية، ودينية – مذهبية من الأهمية بمكان. من الصعب تجاهل التراكمات السلبية بين المسلمين والأقباط لأسباب سياسية، وفقهية ولاهوتية وأساليب للتنشئة الدينية سادت ولاتزال، وتنطوي على صور سلبية من كل دين حول الآخر تحت وطأة سيادة رؤى وتصورات فقهية ولاهوتية ودعوية وتبشيرية عتيقة ساهمت – ضمن أسباب أخرى – في توسيع الفجوات في إدراك أبناء الأمة المصرية الواحدة لبعضهم بعضاً. إن بعض جوانب الخلل في الرؤى والإدراكات الدينية تعود إلى الفجوة المعرفية بين الإسلام والمسيحية بين آحاد الناس، بل وبعض رجال الدين، وبعض هؤلاء يكرس الشقاق، لا بناء جسور واليات التفاعل بين المصريين بعضهم بعضاً.

إن الحاجة تبدو ملحة لمناقشة ظاهرة ازدراء الأديان، والعنف اللفظي والرمزي الذي يمارسه بعض رجال الدين، وعوام الجمهور ومتعلميهم، وذلك بهدف معالجة المشكلة من جذورها حتى لا تتفاقم، وتؤدي إلى المزيد من الانفجارات الطائفية التي تزايدت في السنوات الأخيرة، وتحتاج إلى وقفة حاسمة.

Abu Nour

Abu Nour

الفصل الثالث :

المؤسسة الدينية المسيحية وقضايا المواطنة والوحدة الوطنية

Abu Nour

Abu Nour

الدراسات الأكاديمية حول أوضاع وخطابات المؤسسة الدينية القبطية الأرثوذكسية في المرحلة الحالية تتسم بالمحدودية الشديدة، إن لم نقل الندرة. إن غالب ما ينشر ويكتب لا يعدو كونه مقالات، أو بعض الأوراق البحثية، التي يسيطر عليها طابع الملاحظات الانطباعية أو التأملية إلا فيما ندر. المقالات التي تناولت أوضاع ومواقف المؤسسة تركزت على تناول بعض آراء البطريرك البابا شنودة الثالث، وذلك من منظور سجالي يدور بين مدارى النقد والقدح، أو المدح والتبجيل بحسب موقع الكاتب أو السياسي وانتمائه الديني والمذهبي والسياسي. إن شيوع النزعة السجالية في الخطابات الدينية والإيديولوجية والسياسية حول البطريرك والكنيسة الأرثوذكسية، هي جزء لا يتجزأ من بيئة سياسية ودينية محتقنة، ومن مساجلات إيديولوجية خشنة، تمثل أحد أبرز مظاهر الصراع بين الدين والدولة في مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ [1]، وشكلاً من أشكال التعبير عن الفراغ السياسي، وتمدد الإيديولوجيا الدينية وخطاباتها على اختلافها – الإسلامي والمسيحي والمذهبي – إلى قلب المجال العام السياسي الذي عرف ظاهرة موت السياسة ومظاهرها ومنافساتها ومؤسساتها والياتها وتناقضاتها ودور الفرد / المواطن والأحزاب السياسية ... الخ.

١ – إن أهمية المؤسسة المسيحية الأرثوذكسية لا تعود فقط إلى تاريخها الوطني المجيد، ولا لأدوارها في مجال حفظ العقيدة الأرثوذكسية والذود عنها، أو تأسيس لاهوتها الخاص وتعاليم الآباء، وإنما لأنها ساهمت في بلورة أحد الخطوط الرئيسة في الهوية المصرية، بالإضافة إلى هويتها الخاصة، في ظل التكوين المركب للأمة المصرية الحديثة التي تأسست حول مشروع الدولة القومية الحديثة، والهندسات القانونية الوضعية والسياسية والإدارية الحداثوية.

٢ – يمكن القول إن المؤسسة القبطية الأرثوذكسية تزايدت أدوارها في المجال العام السياسي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، ولا تزال لأسباب عديدة سوف نأتي على ذكرها في موضع آخر من الدراسة الحالية.

---

(١) انظر في تاريخ وإشكاليات العلاقة المركبة مؤلف المصحف والسيف، صراع الدين والدولة في مصر، الناشر مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٤.

Abu Nour

٣ – إن تزايد ظاهرة التوتر الديني – الديني، وهي الأزمات التي تمس أسس وتقاليد الاندماج القومي أو ما يطلق عليه في الخطابات السياسية والدينية بالوحدة الوطنية ساهم في تزايد حضور المؤسسة والطريرك ورجال الأكليروس الأرثوذكسي، كأطراف رئيسة في الأزمات الطائفية[٢]، سواء كفاعل رئيس في المجالات العامة الدينية والسياسية والاجتماعية، وفي الإعلام السياسي والديني المرئي والمسموع والمكتوب، أو كطرف في عمليات تخفيض التوتر واحتواء العنف ذي الوجوه الدينية – الاجتماعية، والتفاوض من أجل إيجاد بعض الحلول الوقتية والعارضة للأزمات ، ومعالجة آثارها من حيث جبر الخسائر والأضرار التي تترتب على سلوكيات العنف ذي الوجوه الدينية من أفراد أو جماعات أو منظمات إسلامية سياسية راديكالية.

٤ – ثمة حضور مكثف لبطريرك، وكبار الأساقفة والقمامصة والقساوسة في الجدل والسجال العام المصري حول القضايا السياسية والدينية، ولاسيما المواطنة، والوحدة الوطنية، وبعض قضايا الإصلاح السياسي التي طرحت من الصفوة السياسية المصرية الحاكمة في أعقاب تزايد المطالب الأمريكية والأوروبية وضغوطها على السلطة السياسية بضرورة الإصلاحات البنائية السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، ساهم في تزايد تداخل بعض المثقفين الأقباط عامة وكبار ورجال الأكليروس بخاصة في المجال العام السياسي تحديداً، بروز الجماعات الاحتجاجية الموقفية الجديدة ونجاح جماعة الإخوان المسلمين في الحصول على ٢٠٪ من مقاعد مجلس الشعب[٣] مما أثار مخاوف عديدة لدى

---

(٢) تعبير الأزمات الطائفية شائع في الخطابات والكتابات الإعلامية المصرية، ولكنه يتسم بعدم الدقة الاصطلاحية، لأن مصر لا يوجد بها طوائف، أو بنية وهياكل طائفية، أو جغرافيا سياسية للطوائف، أو بنى إيديولوجية حول الطائفة على مستوى التمركز البنيوي والتصاهري والعرقي، فضلاً عن غياب أية تمثيلات سياسية على أساس طائفي، أو وفق نظام الحصة والمحاصصة وفق الاصطلاح السياسي الشائع في اللغة السياسية الطائفي البنائية، وهو ما سبق أن رفضته الطبقة السياسية المصرية أثناء وضع دستور ١٩٢٣، وبدا لبعضهم موخراً التمثيل السياسي على أساس المعيار الديني، بحسب نسبة أعداد الأقباط لعدد السكان، وهو ما سيفاقم من المسألة الدينية، ويحولها إلى دينية – إثنية وطائفية من أسف، وهو ما سوف نعود إليه في موضعه من الدراسة من ناحية أخرى ثمة بعض الشروخ والتآكل في مفهوم الأمة والقومية الحديثة وبعض أسس الاندماج القومي في المجتمع المصري، انظر في ذلك نبيل عبد الفتاح، المصحف والسيف، صراع الدين والدولة في مصر، مرجع سبق ذكره، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٤، وانظر أيضاً مؤلف النص والتصحيح، الإسلام السياسي والإفلاس وأزمات الدولة الحديثة في مصر، دار النهار، بيروت، لبنان ١٩٩٨.

(٣) نبيل عبد الفتاح، الإسلام والديمقراطية والعولمة، من ص ٩ إلى ص ١١١، الطبعة الأولى، الناشر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠٧.

Abu Nour

بعض المواطنين الأقباط عموماً. ولدى بعض المثقفين والنشطاء فى مجال حقوق الإنسان، أو بعض الجماعات الاحتجاجية التى شاركت فى الحراك السياسى النسبى حول الأعوام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦، والتى تراجعت على مستوى الخطاب والممارسة الاحتجاجية بعدئذ.

إن تزايد معدلات الاحتقانات والتوترات ذات الوجوه الدينية الإسلامية – المسيحية جعلت من البطريرك وكبار القساوسة والأكليروس طرفاً رئيساً فى الجدل العام حول المواطنة والوحدة الوطنية. وترتب على الدور المؤثر للقادة الدينيين الأقباط الأرثوذكس تحديداً أن طرحت أسئلة سياسية، وبحثية حول المؤسسة والقادة معاً، ويمكن رصد هذا النمط من الأسئلة التى نحاول السعى لإجابة حولها فيما يلى:

أولاً: هل نحن إزاء مؤسسة بالمعانى المعروفة للمؤسسة الدينية؟ أم أننا إزاء بعض رجال الدين البارزين داخل الكنيسة الأرثوذكسية لديهم رؤى وخطاب حول المجالات العامة السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية فى مصر؟

ثانياً: لماذا ظهر الدور المؤثر للمؤسسة الدينية القبطية الارثوذكسية فى حياة المواطنين المصريين الأقباط؟

ثالثاً: خطاب المؤسسة القبطية الأرثوذكسية فى إطار خطاب المثقفين الأقباط إزاء المواطنة والوحدة الوطنية؟

Abu Nour

أولاً : المؤسسة القبطية الأرثوذكسية . في واقع متغير

بداية لابد من التقرير أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، ذات تقاليد وتراثات تاريخية على المحاور المذهبية واللاهوتية، وكتابات الآباء، وتنظيرات بعض رجال الدين، والعلمانيين[1] حول المذهب وقواعد العقيدة واللاهوت وكتابات الآباء والطقوس، والشروح على المتون، والحواشي على مثيلاتها، بما شكل، ولا يزال نظاماً عقيدياً ومذهبياً وطقوسياً، ورمزياً ذا خصوصية واستمرارية، وهياكل وهيراركية، ومن ثم نحن إزاء مؤسسة وسلطة دينية وتراتبية داخلها، فضلاً عن صلاحيات عديدة واليات للسيطرة الداخلية، وفي العلاقة مع الأتباع في إطار التقليد الكنسي القبطي الأرثوذكسي الجذور والأصول التاريخية، والثقافة القبطية - كأحد مكونات النسق الثقافي المصري الرئيسي - تجعل من المؤسسة القبطية الأرثوذكسية كالأزهر الشريف، مؤسسات تاريخية عتيدة.

ساهمت بعض الظروف الموضوعية - السياسية والدينية في تزايد المأسسة على الرغم من شيوع بعض الممارسات التنظيمية والإدارية التي تخضع لإرادات أشخاص قادة المؤسسة في ظل تراجع دور المجالس الملية - الخاضعة للسلطة الدينية - وخضوعها لتوجهات البطريرك ومعاونيه، ومن ثم لنفوذهم الأدبي والديني، ومن ثم تمثل جزءاً من مثالب وأعطاب المؤسسة على المستوى الهيكلي وتعد ممارسات لا مؤسسية.

إن بروز دور البطريرك الأرثوذكسي البابا شنوده الثالث بكثافة في المجال العام وإحكام نفوذه وسيطرته على المؤسسة وعلى المجال الديني القبطي، بل وتأثيره على الوسط المسيحي عموماً والأرثوذكسي خصوصاً، لا يعني قطعياً - كما يعتقد البعض الآخر - وداخلها قيادات خاصة برزت في مرحلة تاريخية، كنتاج للتغيير في السياسات، وفي تركيبة توجهات السلطة السياسية - في عهدي الرئيسين أنور السادات وحسني مبارك -، واستخدامات

---

(1) العلمانيون الأقباط تعبير عام، ولا يزال يحتفظ بمحتواه التاريخي ويقصد به من لا ينتمون إلى الأكليروس الديني، ولكنه لا يشير إلى الموقف الفلسفي والمعرفي "للعلماني القبطي" إزاء الدين والظاهرة الدينية، في الإطار الوضعي الإنساني في السياسة والثقافة والرموز والطقوس الاجتماعية ويترتب على ذلك ان غالب العلمانيين الأقباط متدينون ويحضرون القداس الإلهي والعقيدة ويخضعون للسلطة الدينية للبطريرك والأكليروس. وقلة محدودة تفصل تماماً بين الدين والعقيدة والطقوس في الإطار الكنسي، وبين الممارسة السياسية والاجتماعية والثقافية.

Abu Nour

سين الإسلامي في العمليات السياسية وتأثيرها على دور المواطنين الأقباط وانزوائهم عن مشاركة الفعالة في المجالين السياسي والاجتماعي.

وجيز القول إننا إزاء مؤسسة ذات تاريخ، وتزايد دور البطريرك وكبار الأساقفة والاكليروس، وخطابهم لاعتبارات بنائية سياسية ودينية واجتماعية. من ناحية أخرى ثمة نفوذ معنوي مؤثر لدور ومكانة البطريرك شنودة الثالث وشخصيته الكاريزمية على غالب المجمع المقدس، في ذات السياق، توجد بعض الرؤى الخاصة لبعض الأساقفة، وتثور بعض الخلافات والنزاعات بين بعض الأساقفة والمطارنة وبين البطريرك، أو بعض المقربين له، كالأنبا يؤانس أو الأنبا بيشوي سكرتير المجمع المقدس والرجل القوي داخله، وهو ما تظهره وقائع عديدة نشرت بالصحف السيارة.

يترتب على ما سلف أن دور وخطاب البطريرك وبعض الأساقفة مؤثر إزاء قضايا الوحدة الوطنية والمواطنة في مصر، سواء على غالب الإدراك الجمعي القبطي، ومن توجيهاتهم إزاء معاني ودلالات المواطنة والوحدة الوطنية، سواء في الخطاب السياسي السلطوي، أو على مستوى السياسات والتشريعات والقرارات السياسية والإدارية. إن هذا الدور للبطريرك – البابا شنودة الثالث يمتد إلى عملية تقويمه لمواقف المعارضة الرسمية والقوى المحجوب عنها الشرعية عموما كجماعة الإخوان المسلمين، وبعض قادتها إزاء الوحدة الوطنية أو المواطنة ومبدأ المساواة الدستوري بين المواطنين المصريين جميعاً بلا تمييز. من هنا تبدو أهمية الدرس الأكاديمي والتقصي البحثي للخطاب البابوي والأكليروسي إزاء محوري المواطنة والوحدة الوطنية في مصر.

Abu Nour

ثانياً: المؤسسة القبطية الأرثوذكسية
والسلطة الدينية والنفوذ السياسى والاجتماعى

إن هيمنة النفوذ البطريركى والأكليروسى فى المجالات السياسية والاجتماعية، على دور لمانيين - والأحرى القول الدنيين - الأقباط، لم يأت وليد اعتبارات ذاتية تتصل يزمية البطريرك، أو جماهيرية كبار الأساقفة، أو قدراتهم القيادية وتكوينهم المعرفى أو افى أو السياسى. ثمة بعض من هذه المكونات الذاتية تتصل بتكوين وخبرات البابا شنودة لث، والأنبا موسى، والأنبا إثناسيوس، والأب متى المسكين على الرغم من خلافات ديرين اللاهوتية - والفكرية مع البطريرك فى بعض القضايا اللاهوتية أو التنموية أو ياسية أو الاجتماعية، وخاصة فى أعقاب أزمة البطريرك مع الرئيس السادات والسلطة ياسية الحاكمة فى سياق الوقائع السياسية والدينية التى شكلت أزمة سبتمبر ذائعة سيت فى أوائل عقد الثمانينيات ١٩٨١- - التى قام خلالها الرئيس السابق باعتقال ر الشخصيات العامة والمعارضة، وقام بعزل البابا شنودة، والتحفظ على بعض رجال كليروس، وتم تعيين لجنة لإدارة شئون الكنيسة من كبار رجال الدين الأرثوذكس وعلى سهم الأب متى المسكين، والأنبا إثناسيوس أسقف بنى سويف وآخرون.[1]

ثمة أسباب بنائية اجتماعية ودينية وإدارية - وموضوعية أدت إلى تنامى وامتداد دور غير القياد المسيحية عموماً، والأرثوذكسية على وجه الخصوص فى المجالات السياسية اجتماعية والثقافية وفى السجال العام، ويمكننا رصد الأسباب فيما يلى:

الأسباب التاريخية المعاصرة:

يمكننا أن نحدد نهاية الأربعينيات كأحد أبرز نقاط التغير فى أوضاع العلاقة بين باط والنظام السياسى المصرى شبه الليبرالى، وذلك ببروز الحزب الديمقراطى المسيحى ن سكرتيره العام رمسيس حبيب وى المحامى موالياً للسراى، ورافضاً لحزب الوفد. وفى

---

[1] انظر مؤلفات المصحف و لسيف، المرجع سابق ذكره.

Abu Nour

أعقاب ثورة يوليو أطلق عليه اسم الحزب الديمقراطي القومي[١٣]. ثم ظهرت جماعة الأمة القبطية التي تأسست في ١٩٥٢/١٠/١١ بقيادة إبراهيم هلال المحامي، وطالب برنامجها الأقباط بالتكلم باللغة القبطية، والتمسك بالكتاب المقدس، وتنفيذ جميع أحكامه، ودراسته دراسة علمية حديثة، وأن يخرج من العمل بجميع فروعه. وطالب البرنامج الحكومة بإنشاء محطة إذاعة خاصة بالأمة القبطية والاهتمام بالروح الرياضية بمختلف وجوهها، وانشاء مركز رئيسي للجماعة في وسط القاهرة بالقرب من الأحياء القبطية[١٤] ولاحظ أستاذنا أبو سيف يوسف أن الجماعة قد اتخذت من بعض الأساليب والشعارات التي تذكر بنظيراتها جماعة الإخوان المسلمين. وقد اختلفت الجماعة مع البطريرك يوساب الثاني لوقوفه مع الحكومة ضد أهداف الجماعة الذي رمى إلى تأسيس أمة مستقلة من الأقباط، واختلف مع السلطة السياسية بعد الثورة، عندما طالب بأن يكون الدستور، وطنيا لا دينياً، مصرياً لا عربياً ونددت بدستور ١٩٢٣ لأنه كان ينص على أن الإسلام دين الدولة، وأن رئيس الدولة يجب أن يكون مسلماً ، فهذه النصوص عند الجماعة – مصدر كل ما حاق بالأقباط من ألوان التمييز والاضطهاد سياسيا وثقافيا واجتماعيا[١٥].

إن جماعة الأمة القبطية دخلت في صراع مع السلطة السياسية الحاكمة بعد الثورة بعد اختطافها البطريك ١٩٥٤. وذلك لأسباب مرجعها انتشار الفساد وسط الموظفين القريبين من البابا في إدارة شئون الكنيسة. وهو ما أدى إلى القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة وإدانتهم قضائيا[١٦].

إن بروز الحزب الديمقراطي المسيحي – ثم تغير اسمه إلى الديمقراطي القومي بعد ثورة يوليو – وجماعة الأمة القبطية عكس عدداً من الاعتبارات:

---

[١٣] كان من أبرز مبادئ هذا الحزب، عدالة توزيع الأراضي ولكن ليس بحد أقصى، وإنما بإلزام الملاك برفع مستوى عمالهم الزراعيين، ورفع الحد الأدنى للأجور، وان تكون سياسة الحكومة قومية: لا جنسية ولا دينية، وان تتبنى الحكومة الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وان تكتب العربية بحروف لاتينية ، كما طالب بذلك عبد العزيز باشا فهمي وكما فعل الأتراك. وان يحذف بيان دين الطالب من الأوراق الحكومية، وان تلغى النسب الطائفية في الوظائف القيادية، انظر في ذلك جريدة مصر، ١٩٥٢.٨.١٨ الطبعة الثانية. النشر الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، القاهرة ٢٠٠٦.

[١٤] انظر مؤلف ابو سيف يوسف ، المرجع السابق الذكر ص ١٤٢.

[١٥] ابو سيف يوسف، المرجع السابق، والمراجع المشار إليها عنده حول مواقف الجماعة.

[١٦] انظر الوقائع سالفة الذكر في المتن في مؤلف ابو سيف يوسف الأقباط القومية والعربية، سالفة الذكر.

Abu Nour

١ أن الأطر الحزبية والسياسية فى نهاية المرحلة شبه الليبرالية، وبداية نظام يوليو ١٩٥٢ لم تعد قادرة على استيعاب الشرائح الوسطى - الوسطى، والوسطى - الصغيرة من الأقباط، وأن الحساسية القبطية إزاء جماعة الإخوان وطروحاتها الدينية الأصولية الإسلامية وعلاقتها بالثورة بعدئذ، أثار مخاوف عديدة لدى غالبهم وصفوتهم، وخاصة فى ظل بروز بعض وقائع التوتر الطائفى.

٢ - تآكل تدريجى لبعض قواعد ومبادئ الاندماج القومى التى تأسست حول الحركة الوطنية الدستورية للمبادئ والقواعد المنظمة للمواطنة فى تطبيقات الدولة وسياسة الحكومة، وفى العلاقات الاجتماعية بين المواطنين فى علاقات بعضهم بعضاً.

٣ - بروز بعض التناقضات فى الخطابات القبطية السياسية حول الدولة، ودستورها وتشريعاتها، التى رمى بعضهم إلى ضرورة تأسيسها على أسس علمانية من ناحية، فى حين أن بعضهم ذهب إلى ضرورة إحياء اللغة القبطية وتحويلها إلى لغة حياة، وخطاب، وإلى مفهوم الأمة القبطية. تناقضات عديدة سنرى أنها تبرز حينا فى بنية الخطاب صريحة وجهيرة، وحيناً أخرى تمثل جزءاً من الخطاب الذى يجرى فيما وراء الخطاب إذا شئنا استعارة أمبرتو أيكو.

٤ - بروز أدوار جيل جديد من أبناء مدارس الأحد من خريجى الجامعات وبعضهم تأثر ببعض الخطابات القبطية وما حملته من تصورات حول ضرورة مواجهة الفساد داخل المؤسسة، وفى تنظيم شئونها الداخلية، وفى التصورات المطروحة فى المجال العام السياسى، حول العلاقة بين الدولة والدين وضرورة مساواة الأقباط كمواطنين سواء فى تقلد المناصب العامة وفى الممارسة السياسية، وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، أو فى بعض الطروحات التى ذهبت إلى اعتبار الإنجيل شريعة كما فى بعض شعارات جماعة الأمة القبطية. إن الجيل الرهبانى فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، بعض عناصره - على رأسهم البابا شنودة فيما بعد توليه المنصب البابوى فى أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضى - كان لديها رؤى حول العلاقة بين الكنيسة والعلمانيين الأقباط تختلف عن تلك التى كانت لهم قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، من حيث التأثير على أوضاعها من خلال الدعم المالى، والمجالس الملية والإشراف على الإنفاق الداخلى. وكان لدى بعضهم موقف محافظ ومتشدد إزاء نصوص لائحة الأقباط الأرثوذكس للأحوال الشخصية بخصوص فسخ عرى العلاقة الزوجية لأسباب مرضية، وفق نصوص لائحة الأحوال الشخصية الصادرة عن المجلس الملى العام

Abu Nour

للأقباط الأرثوذكس[١٠] إن الجيل الذي برز في إطاره البابا شنودة الثالث – بـ اختياره بطريركا للأقباط الأرثوذكس في أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي ساهم في مأسسة الكنيسة، وفي بلورتها كمؤسسة كنسية واجتماعية وثقافي ولاسيما في ضوء خلفياتهم التعليمية والاجتماعية والبيئة السياسية والدينية الت دخلوا في سياقها الى نظام الرهبنة مما ساهم في بروز خطاب مسيحي لاهو وتأويلي ذهب عبر آلياته التأويلية الى رفض ميراث قانوني – لائحي وقضائي يتص بالتطليق، الامر الذي ساهم في ضبط آليات السيطرة على الحياة الاجتماعية للأقباط في مجال قانون الأسرة.

٥ – بروز مؤشرات تراجع دور العلمانيين الأقباط في الحياة السياسية، والمجال الع المصري، بل والمجال الديني الاجتماعي داخل المؤسسة الارثوذكسية ثم استمرار هذه الظاهرة بعدئذ في ظل نظام يوليو ١٩٥٢.

٦ – تزايد تراجع وزن وتأثير العناصر القبطية في تركيب "الطبقة السياسية الجديدة" ذ الجذور العسكريتارية وبعض معاونيها من التكنوقراط في الجامعات والبيروقراط ة جهاز الدولة. ولاشك أن هذا الاتجاه أخذ في النمو لاعتبارات عديدة منها:

أ – أن تنظيم الضباط الأحرار لم يكن يضم سوى ضابط بدرجة ملازم ء الصف الثالث[١١]، وهو ما أثار شكوك بعض الاقباط حول مواقف الضباط الأحر وخاصة في ظل علاقات وعضوية بعضهم في جماعة الإخوان المسلمين.

---

[١٠] صدرت اللائحة في ٩ مايو ١٩٣٨ وعمل بها من ٨ يوليو ١٩٣٨ وكانت تطبقها المجالس المحا حتى تم إلغاؤها عام ١٩٥٥. ولاحظ د. سمير عبد السيد تناغو " أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، تد منذ أكثر من ربع قرن الأسباب العديدة للتطليق الواردة في هذه المجموعة وتعتبرها مخالفة لأحد الإنجيل للتطليق الواردة في هذه المجموعة وتعتبرها مخالفة لأحكام الإنجيل وأقوال السيد المسيح الذ لا تجيز الطلاق الا بسبب الزنا. ومع ذلك فإن محكمة النقض، قررت في الكثير من أحكامها الشريعة المسيحية واجبة التطبيق، ليس فقط ما ورد بالكتب السماوية بل يشمل ذلك أيضا ما كان تطبقه المجالس الملية قبل انشائها. وقد اعترفت محكمة النقض بمجموعة ١٩٣٨ باعتبارها الشرع الواجبة التطبيق على الأقباط الأرثوذكس" (راجع المبدأ الحادي عشر، والمبدأ الثاني عشر من أحكا محكمة النقض في ٤٠ سنة أنظر في هذا الرأي ونصوص لائحة ١٩٣٨، ومبادئ النقض، مؤلف سم عبد السيد تناغو، احكام الأسرة للمصريين غير المسلمين طبعة جديدة ص٥٢٥ إلى ٥٥٦، توز منشأة المعارف بالاسكندرية، ٢٠٠١.

[١١] يبدو أن مرجع ذلك عدة اعتبارات منها، انشاء تنظيم عسكري ومن ثم كانت معايير الأه والسرية، والمعرفة الشخصية اساسية في تجنيد الاعضاء داخل المؤسسة. إلا أن ذلك يشير إلى ص بعض الضباط بجماعة الإخوان المسلمين وربما تأثيرها على أساليب التجنيد لتنظيم الضباط الأحرار

Abu Nour

ب – أدت السياسة الاقتصادية التدخلية للثورة الى تأميم البنوك والمصانع، وفرض قانون الإصلاح الزراعى الذى مس ملكيات لبعض ابناء الشرائح العليا من الطبقة الوسطى القبطية والإسلامية، مما ترتب عليه لجوء بعضهم للهجرة خارج مصر إلى بعض البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة، وكذا من الفئات الوسطى – الوسطى، الوسطى – الصغيرة بحثا عن الرزق فى عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى فى ظل استثناء حدة الاحتقانات الدينية الإسلامية – المسيحية فى ظل موجات العنف ذى الوجوه الدينية الذى طال الأقباط ودور عباداتهم.

ج – بدء بروز نمط لا سياسى من التكنوقراط الأقباط الذين تم إحلالهم بديلا عن السياسيين الأقباط من الطبقة – نقولها مجازاً – شبه الإقطاعية، وشبه الرأسمالية من رجال الأحزاب السياسية المصرية التى تم حلها بعد الثورة.

د – لجوء السلطة السياسية الحاكمة إلى استخدام التكنوقراط الأقباط كحاملى رسائل بينها وبين قيادة الكنيسة القبطية، حتى فى ظل العلاقة الجيدة التى ربطت بين الرئيس جمال عبد الناصر، وبين البابا كيرلس السادس، ثم تراجع دور التكنوقراط فى ظل التوترات والأزمات الدينية الإسلامية – المسيحية ، وبين الرئيس السادات، وبين البابا شنودة الثالث.

٢-العلاقة بين الكنيسة القبطية والسلطة السياسية الحاكمة

إن تاريخ العلاقة بين السلطة السياسية التسلطية – منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى المرحلة الراهنة – وبين الكنيسة القبطية – القيادة الدينية والمؤسسة حكمها عدة اعتبارات نسوق بعضها فيما يلى: –

أ – فشل الأنظمة التى وضعتها السلطة السياسية الحاكمة وحكوماتها - على اختلافها منذ ٢٣ يوليو وإلى الآن، فى إيجاد حل ملائم لحل مشكلة تمثيل الأقباط فى مؤسسات المشاركة السياسية السلطوية، بعد فشلها، وهما نظام الدوائر المغلقة، والمقاعد العشر المخصصة لرئيس الجمهورية فى تعيين الكفاءات فى مجلس الشعب، والتى كانت محجوزة عرفياً فى غالبها لبعض التكنوقراط والبيروقراط الأقباط، ثم زاحمهم فيها فئات أخرى كالمرأة، وبعض الخبراء أو الموالين للسلطة الحاكمة.

فاقم من أزمة المشاركة السياسية للأقباط عدم إقبال الأحزاب السياسية الرسمية وعلى رأسها الحزب الوطنى الحاكم على ترشيحهم خشية عدم نجاحهم فى الانتخابات البرلمانية.

Abu Nour

من ناحية أخرى ساهمت عمليات الشحن والتعبئة على أساس ديني/طائفي – وفق التعبير الخطأ والشائع – في بعض العقبات أمام بعض المرشحين الأقباط ومنعتهم من النجاح في انتخابات مجلس الشعب.

ساعد على عدم حل مشكلة التمثيل السياسي للأقباط صراع السلطة وجهازها الايديولوجي والإعلامي والثقافي والتعليمي مع الجماعات الإسلامية الراديكالية والإخوان المسلمين، وخاصة في ظل شيوع خطاب أهل الذمة والرؤى المحافظة حول وضع الأقباط في دولة إسلامية، وتشويش بعضهم على مفهوم المواطنة. الأمر الذي أثر على بعض الاتجاهات الدينية الشائعة لدى الجمهور إزاء مشاركة الأقباط، مما أعاق إيجاد حلول فعالة لمشكلة من أبرز مشكلات النظام السياسي السلطوي في مصر.

ب – أن النظام رفض وعلى نحو حاسم استخدام أي جماعة أو مؤسسة للدين في السياسة خارج إطار احتكار الدولة ومؤسساتها الرسمية وتوجيهاتها في هذا الإطار، وذلك في ضوء خبرة الزعامة السياسية المصرية – ذات الجذور والتكوين العسكري –، وجماعة الإخوان المسلمين من اتصالات، وصراعات ضارية، أدت إلى سيطرة السلطة السياسية على استخدامات الدين الإسلامي – والمسيحي – والمؤسسات الدينية الرسمية كالأزهر الشريف والكنيسة القبطية الأرثوذكسية، بل وغيرها من المؤسسات كالجماعات الصوفية، والجمعيات الأهلية الدينية التي خضعت للقانون، ومتابعة أجهزة الدولة الإدارية والأمنية لنشاطها المختلفة، حتى لا تخرج عن طابعها الرعائي والخدمي، والثقافي المأمون إذا جاز التعبير وساغ.

ج – التعامل السياسي – عبر أجهزة الدولة الأمنية – مع المؤسسة الدينية الأرثوذكسية، واختزالها في البطريرك، حتى يسهل تمرير توجهات السلطة السياسية، سواء على مستوى إدارة العلاقات الدينية – الدينية والمذهبية – وما يطلق عليه المشكلات والفتن الطائفية في الخطابات الدينية والسياسية والإعلامية المصرية على اختلافها – أو إزاء بعض الملاحظات السياسية والأمنية التي قد تتم على بعض الخطابات، أو الوقائع التي قد تثير مشاكل أو أزمات أو توترات دينية طائفية ... أو طلب مشاركة الأكليروس في عمليات المساندة والتعبئة والتأييد – لبعض السياسات– أو المواقف أو القرارات الداخلية والخارجية لرئيس الجمهورية أساساً، والحكومة، ولاسيما في لحظات الأزمات مع دول أخرى خارجياً أو في الإقليم، أو في إطار الصراع العربي الإسرائيلي.

Abu Nour

د – استخدمت المؤسسة الأرثوذكسية كإحدى أوراق السياسة الخارجية المصرية في أفريقيا، ولاسيما تجاه إثيوبيا، وفي العلاقة مع الكنيسة الارثوذكسية الأثيوبية – التي استقلت بعدئذ –، ومن ثم مع الدولة الأثيوبية.

هـ – كانت أبرز أدوار الكنيسة والبطريرك وبعض الأكليروس، هو إعلان تأييدهم لرئيس الجمهورية في مراحل سريان نظام الاستفتاء الشعبي، أيا كان موضوعه، ولاسيما الاستفتاء على اختيار رئيس الجمهورية، ثم انتخابه بعد تعديل المادة ٧٦. أن التأييد المستمر – والاستثناءات محدودة – للبطريرك ورجال الدين لرئيس الجمهورية والسلطة الحاكمة، يبدو أحد أبرز معالم سياسة الكنيسة إزاء النظام السياسي التسلطي، والصفوة السياسية الحاكمة، متمثلا في التأييد الكنسي للحكم في المفاصل الاستراتيجية للسياسات والقرارات الرئيسية. من أبرز الأمثلة – تمثيلا لا حصراً – ما يلي:

(١) مواقف البطريرك من الاستفتاءات، وانتخابات رئيس الجمهورية، والدعوة لاختياره.

(٢) الميل لدعم اختيار الحزب الوطني في الانتخابات العامة لمجلس الشعب، وذلك خشية من تمدد نفوذ جماعة الإخوان المسلمين، والجماعات الإسلامية السياسية.

(٣) الدعوة لتأييد التعديلات الدستورية للمادة (٧٦) في تعديلها الأول، ثم لمشروع تعديل الأربع وثلاثين مادة عام ٢٠٠٧، ولاسيما بعد تعديل نص المادة الأولى والنص فيها على مبدأ المواطنة بين المصريين جميعاً.

و – أن تأييد البطريرك والكنيسة طيلة نظام يوليو من المرحلة الناصرية إلى عهد الرئيس حسني مبارك هو تعبير عن صيغة ملائمة لكل من طرفي العلاقة شبه التحالفية حيناً، والتعاونية في أحيان عديدة. وتتمخض عنها مزايا نسبية – سياسية وأمنية وبيروقراطية – لكل من طرفيها، ويمكننا استخلاص أسباب ذلك فيما يلي:

١ – أن السلطة الحاكمة تستخدم الكنيسة والأكليروس في تمرير وتيسير مطالبها إزاء بعض القضايا السياسية والدينية، وفي تطويق بعض الأزمات الطائفية – وفق التعبير الشائع والمغلوط –. ولاسيما في ظل ظاهرة الاحتجاج الشبابي القبطي الساخط التي ظهرت في وقائع أزمات الراهب المستلوح وشريف الإباحي، وإسلام السيدة وفاء قسطنطين، وماريان وتريزا، وزواج الفتيات المسيحيات من مسلمين وتحول بعضهن إلى الإسلام، ومشكلة هجوم مسلم مختل نفسيا على كنيستين بالإسكندرية، ومسرحية كنت أعمى فأبصرت[٢٦]، وغيرها من وقائع اختفاء بعض المسيحيات .. الخ

---

[٢٦] انظر في ذلك تفصيلا وتحليلا نبيل عبد الفتاح، الإسلام والديمقراطية، والعولمة، الطبعة الأولى، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠٧.

Abu Nour

الرد بين الحين والآخر من البطريرك على بعض دعاوى حاملة لاتهامات طائفية للحكومة المصرية من قبل بعض عناصر متشددة وراديكالية من جماعات أقباط المهجر فى الولايات المتحدة وكندا واستراليا وفرنسا ... الخ. فى ظل تنامى ورقة أقباط المهجر التى تستخدمها بعض عناصر فى قيادات الأكليروس، كأداة ضغط إزاء الحكومة المصرية فى بعض الأزمات الطائفية التى يقع فيها ضحايا من المواطنين الأقباط، أو أضرار تحدث لدور العبادة أو منازل ومحلات مملوكة لبعض الأقباط.

٣ معالجة الخلل فى النظام السياسى التسلطى، وبروز عملية الاستبعاد الهيكلى للأقباط من التمثيل السياسى، وخاصة فى ظل تزايد النزعة الإسلامية المحافظة فى المجتمع المصرى، وبين الشرائح الوسطى – الوسطى، وفى قيم وسلوكيات الغالبية الشعبية. أن الآثار السلبية للتشدد الدينى، والمحافظة الاجتماعية فى السلوك اليومى، أدت إلى شروخ عديدة فى العلاقة بين أبناء الأمة المصرية خلال أكثر من ثلاثة عقود فى القرن الماضى، وإلى الآن ولاسيما فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات وما بعد. أن العلاقة السلطوية التعاونية مع السلطة الكنسية وعلى قمتها البطريرك شنودة الثالث – رأس كنيسة مارى مرقس الرسول بوظف قدراته الكاريزمية، وهيمنته على المؤسسة والأقباط، بديلاً عن حلول بنائية لأزمة المشاركة السياسية للأقباط فى المؤسسات السياسية المصرية.

٤ – العلاقة شبه التحالفية والتعاونية غالباً بين السلطة السياسية والأمنية على وجه التحديد، وبين الكنيسة الأرثوذكسية والكنائس عموماً –، تحقق بعض المزايا للمؤسسة عموماً. والأكليروس تحديداً ويمكن لنا تحديدها فيما يلى:

(أ) دعم السلطة الكنسية فى عمليات فرض سيطرتها ونفوذها الدينى والاجتماعى والسياسى على الأقباط المصريين الأرثوذكس، ولاسيما فى ظل هيمنة الأيديولوجيا الدينية الإسلامية السياسية المحافظة والمتشددة، وإعادة طرح بعضها مفاهيمها وتأويلاتها المحافظة حول الدولة الإسلامية، ونظام الشريعة، وأهل الذمة، والموقف من المرأة، وهو ما أدى إلى إثارة مخاوف عديدة لدى غالب الشرائح الاجتماعية القبطية الوسطى – الوسطى، والوسطى – الصغيرة، والشعبية من الفلاحين والعمال، مما أدى إلى تيسير عملية سيطرة المؤسسة على تباعها. وعلى توظيف المخاوف فى التعبئة، والسيطرة والقيادة فى إطار دعم السلطة السياسية والأمنية.

(ب) استخدام المؤسسة للعلاقة مع جهاز الدولة وتأييدها للقيادة السياسية عموماً – والاستثناءات فى بعض الأزمات الطائفية والقضايا والمطالب القبطية فى إيجاد حلول

Abu Nour

لبعض المشكلات، وتحقيق بعض المطالب الكنسية، بخصوص إنشاء كنائس جديدة، أو ترميم بعض القديم منها، أو المساعدة فى الإفراج عن مقبوض عليهم فى أحداث طائفية أو تظاهرات احتجاجية، كما حدث فى وقائع السنوات الأخيرة بدءاً من أزمة الراهب المشلوح، وصحيفة الميدان، ووفاء قسطنطين وغيرها من الوقائع التالية وأخرها وقائع الفتنة فى إسنا بمحافظة قنا .. الخ.

(ج) تهميش دور العلمانيين الأقباط عموماً، باستثناء بعض الذين يرتبطون بعلاقة وثيقة مع الكنيسة تصل إلى تبنيهم لخطاب المؤسسة الدينية الأرثوذكسية فى المجال العام، وهو أمر يتصل بتصور البابا شنودة، ومعه الأكليروس لطبيعة العلاقة بين العلمانيين الأقباط، والهيراركية الدينية التى تجعل للمؤسسة السطوة والقيادة عموماً، وهو ما تكرس فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وحتى المرحلة الراهنة، وخاصة فى ظل اندماج غالب الأقباط بالمؤسسة الدينية كنتاج لاستبعادهم وعدم مشاركتهم داخل هياكل النظام إلا فيما ندر من استثناءات محدودة، أو كتعبير عن بروز الجماعات الإسلامية الراديكالية والإخوان، وممارسة بعضهم للعنف ذى الوجوه الدينية والطائفية، والذى مس بعض الأقباط، ودور عبادتهم.

Abu Nour

ثالثاً: المؤسسة الدينية القبطية الأرثوذكسية والمجال العام الحضور المكثف والتداخل السياسى

ثمة عوامل عديدة دفعت المؤسسة والبطريرك إلى إبداء آرائهم فى القضايا العامة، وذلك لاعتبارات يمكن تحديدها فيما يلى:

١ - بروز نفوذهم الدينى والمعنوى والسياسى - عبر العلاقة مع السلطة السياسية والأمنية فى ضوء ما سبق من اعتبارات وسياقات - ويعود ذلك إلى ما يلى من اعتبارات:

أ - الخراغ السياسى الهيكلى الذى شغلته الجماعات الإسلامية والتوظيف الدولتى السياسى للأزهر وقادته فى الدعم والمساندة والتعبئة الدينية والسياسية.

ب - بروز دور جماعة الإخوان المسلمين، وتمددها ونجاحها السياسى بما أثاره من مخاوف دينية قبطية.

ج - ضعف المشاركة السياسية للأقباط، واندماجهم بالمؤسسة، وظهور أجيال قبطية فى إطار ثقافة العنف الدينى ذى الوجه الطائفى، والكراهية ونبذ الآخر، فضلاً عن إستراتيجيات أسلمة المجال العام الاجتماعى والسياسى - نسبياً فى الخطابات وأساليب التعبئة والعمل السياسى والتنظيمى وفى الانتخابات العامة .. الخ -، الأمر الذى ساعد على تفشى الاحتقانات الدينية - الدينية الإسلامية والمسيحية، وبعض مظاهر العنف المادى، والرمزى واللفظى، واللغة المزدوجة، والأخطر التآكل التدريجى لما نطلق عليه الرأسمال المدنى القومى المصرى المشترك.[١٢]

٢ - استخدام السلطة الدينية آليات للسيطرة على المجالين الدينى والاجتماعى القبطى كنتاج للأزمات الطائفية، وذلك عبر عدد من الأدوات التى ترمى إلى توجيه الأطفال، والفتيات والفتيان، والشابات والشباب على المستوى الدينى العقائدى والمذهبى - والاجتماعى، وعلى مستوى الهوية وقتها:

---

[١٢] نقصد برأسمال المدنى مجمل القيم وأنماط السلوك الاجتماعى، والرموز والتسميات، والعلامات، والمنظومات الحقوقية والقانونية، والأعياد المدنية والاحتفالات المرتبطة بها، والأماكن والصروح والساحات الاجتماعية والسياسية الوضعية، وأماكن اللهو والترفيه المشتركة للمواطنين .. الخ.

Abu Nour

١ - مؤسسات التنشئة الدينية الاجتماعية ومنها: مدارس الأحد، والمجموعات الجامعية لطلاب والطالبات الأقباط، ولاسيما في ظل سيطرة الحركة الإسلامية الراديكالية على الجامعات المصرية، كالجماعة الإسلامية والجهاد، وجماعة الإخوان المسلمين، ومناخ التدين المحافظ اجتماعياً وسياسياً، ولاسيما وسط الطالبات.

٢ - امتداد نفوذ رجال الدين - الأكليروس - على الجمعيات الأهلية القبطية، بل وقيادة بعضها، وتوجيه غالبها[٢٦] في أدائها لمهامها وأنشطتها المنوطة بها، على المستوى الرعائي، أو التنموي.

د - الكنائس تحولت - مثل المساجد الحكومية والأهلية - إلى فضاءات للأنشطة الاجتماعية والثقافية والخدمية لروادها، ونواد وفصول تعليمية بما فيها اللغة القبطية وثقافتها، ومشاغل ومستوصفات ومراكز طبية ومستشفيات تقدم الخدمات الصحية للفقراء ومتوسطي الحال، ولاسيما في ظل تراجع دور الدولة الاجتماعي في مجال الضمانات الاجتماعية.

هـ - الاعتماد على المكرسين والمكرسات في بناء شبكات من الاتصالات مع الأسر القبطية في أحياء المدن لمعرفة مشكلات الأسر واحتياجات المعسورين، ومحاولة حل مشكلاتهم.

(جـ) - النفوذ البابوي - والأكليروس - في انتخابات المجلس الملي العام، والمجالس الملية الفرعية، بل وصل في أحيان عديدة إلى بروز لوائح انتخابية قيل إن البطريرك يباركها وموافق على اختيارها، مما جعل المجلس الملي محض أداة بأيدي القيادات الكنسية. ولاشك أن ذلك ساهم في المزيد من تهميش دور العلمانيين الأقباط في شئون الكنيسة، ومع ذلك بدأت بعض المؤشرات الجديدة على رفض بعضهم لبعض الممارسات الكنسية، والخلاف على طريقة إدارة الكنيسة، وعلى المشاكل الخاصة بالاختلالات داخل المؤسسة، ولائحة اختيار البطريرك، وبعض مواقفه السياسية. من ناحية أخرى ظهرت بعض الشخصيات القبطية في المجال العام السياسي المحاصر، كجزء من الجماعات الاحتجاجية الجديدة إبان ذروة حضورها الإعلامي المتلفز، وفي التظاهرات السلمية، وإصدار البيانات السياسية.

و - استطاعت المؤسسة أن تبلور مجموعة أدوات - آليات في الاحتجاج على بعض الممارسات العنيفة إزاء الأقباط، ولاسيما العنف المادي ذو الوجوه الدينية والطائفية، ومنها:

---

[٢٦] انظر في ذلك: نبيل عبد الفتاح (رئيس تحرير) وآخرين: تقرير: الحالة الدينية في مصر، الناشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦، ١٩٩٧، القاهرة.

Abu Nour

الصوم الانقطاعي، وذهاب البطريرك إلى الدير، وعدم الاحتفال الرسمي بالأعياد الدينية، وإصدار بعض البيانات ومن أبرزها تأييد الرئيس في الانتخابات، أو رسالة المجمع المقدس إلى الرئيس حسني مبارك، والتي تنطوي على الشكوى من الاعتداءات الطائفية على الأقباط وممتلكاتهم ودور عبادتهم.

يلاحظ أن آليات الاحتجاج المؤسسة يتسم بعضها بطابعه الديني المتصل بثقافة المؤسسة وطقوسها الدينية، والبعض الآخر من الآليات السياسية المدنية المألوفة.

إن العوامل والأسباب سالفة السرد أدت إلى نمو وامتداد الوزن المعنوي المؤثر للبطريرك وبعض كبار الأساقفة والمطارنة وغيرهم إلى مجالات غير دينية، ولاسيما في بعض القضايا السياسية، والثقافية والدينية، تتصل بقضايا الوحدة الوطنية والمواطنة، وهو ما سوف نشير إليه في (رابعا) من هذه الدراسة الوجيزة.

Abu Nour

رابعاً: موقف المؤسسة والقيادة القبطية الأرثوذكسية من الوحدة الوطنية والمواطنة

من متابعة بنيات الخطابات القبطية على تعددها، وتوحد بعض مكوناتها وأطروحاتها والياتها ومرجعياتها، يمكن لنا إبداء الملاحظات التالية: -

١ - غالب الخطابات الدينية القبطية تعتمد على المرجعية الدستورية والحقوقية المصرية، ومبدأ المساواة الدستوري، ثم الصياغة الجديدة للمادة الاولى من دستور ١٩٧١ في تعديلات ٢٠٠٦، التي نصت على المواطنة، والمصدر المرجعي الثاني منظومات حقوق الإنسان، وتعتمد على اليات عديدة منها أحاديث البطريرك شنودة الثالث، وعظاته، وبعض مقالاته، وبعض بيانات المجمع المقدس، والحوار بين بعض المؤسسة وجهاز الدولة الأمني المختص بملفات الشأن القبطي الكنسي ومشكلاته الأساسية.

٢ - الخطابات القبطية الداخلية من بعض العلمانيين تتوزع ما بين اكتشاف بعضهم مفهوم المواطنة، واخرين أعادوا اكتشافه في ضوء كتابات بعض كبار المثقفين المصريين - من المسلمين - وذوى التوجهات الحداثية القانونية والسياسية الذين تعاملوا مع مشكلات الاندماج القومي المصري منذ نهاية عقد السبعينيات، وحتى اللحظة الحالية، سواء في تأصيل المفاهيم، أو الكشف عن الاختلالات في البنيات الدستورية والقانونية، والهياكل الدولتية والسلطوية التي تتسم بالتسلطية السياسية، وذلك في ضوء خطاب نقدي حداثي.

٣ - بعض الخطاب القبطي لتشفاهي، الذي يقدم داخليا حول الوحدة الوطنية والمواطنة يتسم بطابعه الليبرالي وبعض العلمانية الفلسفية، ولكن منتجي هذا الخطاب قلة محددة جدا، وبعض هؤلاء يساريون وقوميون وناصريون وليبراليون.

٤ - غالب الخطاب الإصلاحي يقدمه بعض العلمانيين الاقباط المتدينين والملتزمين، والذين يعون من مواقعهم المغايرة ان امتداد دور رجل الدين إلى المجال العام السياسي والثقافي يشكل خروجا على المجال الديني، ولاسيما في ظل بعض ملاحظاتهم على بعض

Abu Nour

الممارسات داخل المؤسسة [1] والتعليم الديني الأكليريكي اللاهوتي والآباتي والرهباني.. الخ.

٥ - برزت بعض الشخصيات التي تقدم الخطاب القبطي المتشدد والمتزمت تحت تأثير متغيرات عديدة، كثورة المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة، وبعض ما يقال تعبير عن احتقانات دينية، وبعضها ينطوي على انتقادات موضوعية وبعضها الآخر يرمي إلى استخدام بعض قضايا المواطنة القبطية كأداة لبناء مكانة، أي كجزء من ظاهرة مراكز وجمعيات وشركات عاملة في مجال حقوق الإنسان، وتحديداً تحت مظلة المواطنة وحقوق الأقباط والأقليات الدينية غير السماوية كالبهائيين والعرقية كالنوبيين. هذا النمط من الخطاب يدور حول التمركز الديني - العرقي بعضه ذو نزعة انقسامية، ويؤدي إلى تجزئة قضايا وحقوق المواطنة للمصريين جميعاً على أسس ومعايير مائزة دينية ومذهبية وعرقية ومناطقية.

- الخطاب القبطي المهجري، خطابات متعددة، بعضها يتسم بالتشدد والتزمت في بنية ومقولات، ويستخدم مفردات وأساليب وصف تتسم بالخشونة والعنف اللفظي، ولغة الكراهية، ولا تدعو للحوار والسعي لطرح المطالب القبطية. ثمة خطاب يتسم بالاعتدال واللغة الحقوقية ومرجعيات حقوق الإنسان والمواطنة في طرح المشكلات القبطية، وقواعد حلها في هذا المنظور الحقوقي، وبعض منتجي هذا الخطاب حول المواطنة والوحدة الوطنية يستند إلى منظور حداثوي وعلماني فلسفي ويربط بين مشكلات الاقباط وقضايا تجديد النظام السياسي ديمقراطياً، وعلمنة الدولة والحياة السياسية، وإصلاح النظم التعليمية والإعلامية والدينية، ولايفصل بين الحالة الدينية والحقوقية القبطية، وبين أوضاع المواطنين المصريين المسلمين مع الاقباط. هذا الخطاب القبطي المهجري الحقوقي متميز في أطار علاقات تربط بعض الجمعيات والشخصيات القبطية والمهجرية وبين الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وتركز على القضايا القبطية والمسيحية اساساً.

---

[1] انظر في ذلك أوراق اللقاء العلمي الأول الذي عقد تحت مظلة الجمعية المصرية للتنوير بقيادة كمال زاخر، وهي: - مينا جرجس، أزمة الكنيسة القبطية، ويوسف رامز، مستقبل الكنيسة القبطية: سيناريوهات الأزمة، وحسن سمعان، الأقليات العقائدية كمدخل للإصلاح، وكمال غبريال، الكنيسة والوطن.. أعدة ترتيب الأوراق، وأوراق قدمها بعض الكهنة دون ذكر أسمائهم- قراءة في إختيار الأب البطريرك، والتأديبات الكنسية، وأكرم حبيب رفعت، المحاكمات الكنسية في المجتمع القبطي المعاصر، أسئلة مطروحة للحوار، والمستشار لبيب حنين نبيب، رؤية مستقبلية لتقنين المحاكمات الكنسية، ومأزق التعليم اللاهوتي المعاصر لراهب غير مذكور اسمه، والأسباب الحقيقية لمزق الكنيسة القبطية الأرثوذكسية جورج حبيب بباوي، انظر لقاء (رؤية علمانية في الاشكالية الكنسية) الذي عقد بالقاهرة في الفترة من ١٤-١٥/١١/٢٠٠٦.

Abu Nour

٧ – الرابط الجامع بين غالب الخطابات الدينية والسياسية – على الخلاف بين منتجيها، ومواقعهم – يدور حول المواطنة المنقوصة والحريات الدينية، واعتبارها مدخلا لمعالجة مشكلات الفتن الطائفية التى تثور بين الدين والآخر، وتزايدت وقائعها خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، ولا تزال فى السنوات الماضية من الألفية الجديدة.

٨ – إن محاور الخطاب الدينى الأرثوذكسى لا تفرق كثيرا بين مشكلات الأقباط، وبين مواجهة المشكلات التى تفترض الوحدة الوطنية [١٣٧]

إن الفصل والتمييز بين مشكلات الاندماج القومى، وظروف التغير فى النظام الثقافى المصرى، والفصل بين مشكلات المواطنة عموماً بين المصريين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم الدينية على اختلافها، والتركيز فقط على المشكل والمطالب القبطية – على أهمية غالبها ومشروعيته –، يعكس منظوراً طائفياً لا شبهة حوله.

٩ – الخطاب الدينى القبطى، وعلى رأسه خطاب البطريرك البابا شنودة الثالث يربط بين المواطنة المبتسرة للأقباط، وبين الفتن الطائفية ومن ثم بين الحلول المطلوبة لمواجهة مشكلاتها، وبين إعمال المبادئ والمعايير المواطنية ويلاحظ أن خطاب البطريرك يتسم بالذكاء والنعومة فى طرح المشكلات والحلول، ويتسم بالبراجماتية وعدم المغالاة ويشوبه بعض التناقض بحسب الحالة الدينية – الطائفية فى البلاد.

١٠ – الخطاب البابوى حول أوضاع الأقباط، يرفض مفهوم الأقلية ويميز بين المفهوم العددى والمفهوم السياسى، ويرى أنه من ناحية العدد لا ينكر أن الأقباط أقلية بالنسبة للمسلمين. أما من جهة المفهوم السياسى من حيث التعامل مع الأقليات فهذا يتنافى مع مفهوم المساواة فى الدستور وفى الروح العامة بحيث إن هذه الأقليات تعامل معاملة خاصة وتحرم من مميزات تمتع بها الغالبية [١٣٨]. ويرى أيضا أن "لهذا السبب السياسى كانت بعض الدول تنادى بحماية الأقليات.. والمقصود بها حمايتهم من طغيان الغالبية عليهم بأسلوب يفقدهم وجودهم أو يفقدهم حقوقهم أو بعض الحقوق. ولكن الكنيسة القبطية رفضت مبدأ حماية الأقليات عبر فترات حرجة من التاريخ ومازالت ترفض هذا الأمر حتى الآن. إن حماية الأقلية من وجهة نظره – يكمن فى عدل ومحبة الغالبية. فإذا لم توجد هذه المحبة لم يوجد هذا العدل، فلا فائدة من قوانين نظرية ولا تدخلات أجنبية [١٣٩].

---

[١٣٧] انظر أطروحات الجمعية المصرية الكندية لحقوق الإنسان، ومشروع الدستور الذى أعدته لمصر، ومقترحاتها حول التمييز الإيجابى والأقليات، وخلالها مفهوم الأقلية الدينية كمدخل للحصول على الحقوق، وانظر أيضا كتاب عادل جندى، الحرية فى الأسر، مأزق الإصلاح السياسى والدستورى، الناشر ميريت للنشر القاهرة ٢٠٠٦.

[١٣٨] – [١٣٩] سناء السعيد، حوار مع البابا شنودة الثالث، مجلة المصور، العدد ٣٧٨٤ (١٩٩٧/٤/١٨)، انظر صورة ضوئية من الحديث فى ملف المركز القبطى للدراسات الاجتماعية حول حديث الأستاذ مصطفى مشهور حول الأقباط وردود الأفعال أبريل ١٩٩٧.

Abu Nour

إن رفض البابا اعتبار الأقباط أقلية بالمعنى السياسى بالغ الأهمية، دلالة على رف المفهوم ومن ثم مترتباته فى إطار المواطنة ومبدأ المساواة الدستورى[١٩٩].

ترتب على تبنى الخطاب البابوى – فى أكثر من حديث وموضع – لمفهوم المواطنة رف مفهوم أهل الذمة – كعقد تاريخى له ظروفه وسياقاته التى انتهت – ومترتباته كالجزية و المشاركة فى أداء خدمة العلم – الخدمة العسكرية - دفاعاً عن الوطن والأمة إزاء كل يتهددها من أخطار وأعداء[٢٠٠].

١١ – من الشيق أن نلاحظ رفض البطريرك تشكيل حزب سياسى للأقباط وهو رئيس فى الخطاب البابوى حول المواطنة، ويتسق معها، لأن المطالبة بحزب قبطى كما ي بعض الغلاة من النشطاء الأقباط – لدعاوى تحقيق بعض من الذيوع– يعنى تكريس الأقلية الدينية، وتحويلها إلى أقلية سياسية - دينية. من ناحية أخرى يحول الأقباط إلى دينية - اجتماعية – ثقافية مندمجة، وهو ما يؤدى إلى المزيد من العزلة السيا والاجتماعية فى بلادهم.

---

[١٩٩] ذهب البطريرك فى الحوار سابق ذكره مع سناء السعيد إلى "نحن مصريون بالأساس.. من شعب مصر وليسا أقلية.. فعبارة أقلية فيما إذا قورنت بعبارة أغلبية فإنهما تدلان فى أسلوبها التمييز والتمايز وهو ما لا يجوز مع أبناء الوطن الواحد"، المرجع سابق ذكره.

[٢٠٠] ذهب البابا شنودة الثالث إلى أن طلب البعض فرض الجزية على الأقباط إلى إنها " إساءة التى قد توصف حينذاك بأنها تتبنى سياسة التفرقة العنصرية داخل البلاد . ان من يدعو إلى ذلك إلى مصر ويعمد إلى وصمها بممارسة التفرقة العنصرية". وذهب إلى أنه "فى تاريخ الإسلا كان يربط بين الجزية والإعفاء من الخدمة العسكرية فهل سيحدث هذا أيضا وبذا لا تقتصر التفر الناحية المالية فقط وانما تتعداها إلى تكوين الجيش؟ وإذا حدث هذا فكيف نقول عندئذ ونتحد المساواة التامة بين المسيحيين والمسلمين؟ ثم رصد البطريرك بعض التجاوزات فى عقد الت حتى ١٩٩٧ تاريخ إجراء الحديث – ان الجماعات المتطرفة كانت تفرض إتاوات على الم بأسلوب التهديد بالقتل والاعتداء إن لم يدفعوا الإتاوات.. وهذا الأمر لا علاقة له إطلاقا بم الجزية فى التاريخ الاسلامى. أولا: لأنه يصدر من المتطرفين وليس من سلطة شرعية فى وثانيا: لأن هذه الاتاوات تفرض بغير ضابط مالى كما كان يحدث مع الجزية وإنما تصل إلى المتطرفين ويستغلونها فيما يريدون" وهو ما يعنى بوضوح خروج هذا النمط من الممـ اللاقانونية، عن مبدأ المساواة والمواطنة. انظر حديث البابا إلى سناء السعيد، فى ملف المركز للدراسات الاجتماعية، المرجع سابق الذكر.

Abu Nour

ان مسعى بعضهم الى إنشاء حزب ديني قبطي [٢٠] هو تعبير عن موقف قلة محدودة جداً من انشطاء الاقباط في داخل مصر في سياق الضغوط الدولية ونشطاء أقباط المهجر، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات والفضاء المفتوح! ومن الملاحظ أن هذا الموقف يتفق مع آراء بعض الإسلاميين السياسيين الحركيين، في إنشاء حزب قبطي، وبعضهم ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين. لدعم وجهة نظرهم حول ضرورة إنشاء حزب سياسي إسلامي إن كلتا وجهتي النظر يساند بعضهما بعضاً، ويستمد شرعيته الذاتية في العمل السياسي من الطرف الآخر من ثم يمكن اعتبار الموقف البابوي يتسم بالعقلانية والذكاء السياسي العملي لإدراكه لخطورة هذا المطلب على أوضاع الأقباط في ظل حالة مد سياسي واجتماعي إسلامي راديكالي، فضلاً عن الاحتقانات الدينية الإسلامية المسيحية، واعتداء بعض الجماعات الإسلامية على بعض الأقباط ودور العبادة ومحال الذهب إلى آخر هذا النمط من الانتهاكات الذي كان سائداً في عقد التسعينيات من القرن الماضي.

إن الخطاب البابوي يذهب إلى نفي التسييس عن منطوقه وبنيته وأطروحاته عندما أصبح جزءاً من المجال التداولي السياسي منذ صعوده إلى كرسي مارى مرقس الرسول في أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي، ويتساءل هل دفاع الناس عن حقوقهم يعتبر تسييساً. إن كل طائفة [٢١] في الدولة تدافع عن حقوقها ولا نقول إن هذا لون من التسييس وإنما هو أمر صبغي. ومن الملاحظ أن الخطاب البابوي يختلف من مرحلة لأخرى بشأن مسألة التمثيل الطائفي، أو التمثيل النسبي كأحد الحلول لمعالجة مشكلة عزوف الأقباط عن المشاركة السياسية من ناحية، وتردد بعض الأحزاب السياسية، وعلى رأسها الحزب الوطني الحاكم في ترشيح عدد من الاقباط في انتخابات مجلس الشعب بحجة عدم نجاحهم، ومن ثم خسارة الحزب لمقعد أو بعض المقاعد داخل البرلمان. في بعض الأحاديث التي أجريت معه في

---

[٢٠] يرى البطريرك شنودة الثالث ان "نحن لا نوافق على انشاء حزب قبطي و أيضاً سياسة الدولة لا توافق على هذا - فسياسة الدولة تتجه الى عدم قيام احزاب دينية. وقيام حزب ديني قبطي سيسفر عنه رد فعل يتمثل في قيام أحزاب دينية اسلامية وهكذا تنقسم البلاد وتدخلها معارك سياسية والنتيجة على الدين الذي انشاء حزب قبطي من شأنه أن يعقد الامور ولا يساعد على حلها. ان مشكل الاقباط هي جزء من مشاكل بلادنا المصرية بوجه عام تحل داخل النطاق المصري ويدافع عنها المسلمون وليس الاقباط وحدهم. وعملياً فحينما يدافع المسلم عن قضية قبطية يوصف بالسماحة والمحبة والعدل، بينما لو دافع عنها حزب ديني فقد يوصف بالعنصرية والرغبة الفئوية الطائفية". انظر حديث البابا سبق الذكر.

[٢١] هذا الاصطلاح لا يستقل بي مسوغ في بنية النظام الاجتماعي- الاقتصادي في مصر، هناك فئات وشرائح اجتماعية، ووظائف ومهن سواء في اطار اجهزة الدولة او القطاع الخاص، ولكن مثل هذه التعبيرات الأوصاف شائعة كجزء من مفردات الخطاب السياسي والاجتماعي القديم، والذي كان يروج للاصطلاح كجزء من لغة المثل والطوائف.

Abu Nour

السنوات الأخيرة. ولاسيما عام ٢٠٠٧، ذهب إلى ضرورة البحث عن حل ما لتمثيل الأقباط سياسيا أيا كانت التسمية التي تطلق على ذلك، وفي رده عن نظام الحصة - أو الـ Cotta .. ذهب إلى أن الغرض الأساسي إفساح المجال أمام جميع طوائف المواطنين للاشتراك في سياسة بلدهم أيا ما هي الوسيلة وما هي التسمية فهذا شيء جانبي المهم كيف يمكن الوصول إلى أن تكون كل طوائف المجتمع ممثلة بغض النظر عن نسبة هذا التمثيل ينبغي أن نركز أولا على روح السياسة وليس على نصوص معينة والنظر إلى الخبرة، وما آلت إليه الأمور. المسألة ليست مسألة نصوص وإنما حلول عملية توصل إلى نتيجة مقبولة من الجميع[٢] إن الخطاب البابوي حول المواطنة يميل دائماً إلى طرح الإشارات والمبادئ العامة وفق لغته الخاصة. ومن الملاحظ أنه يتأثر بظروف الوضع القبطي - الإسلامي في المجتمع والدولة، من حيث الهدوء والاستقرار أو التوتر، وتفجر العنف ذي الوجوه الدينية و"الطائفية" بعد تراجع عنف الحركة الإسلامية السياسية الراديكالية الجماعة الإسلامية والجهاد - الذي مارسته ضد الأقباط في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وذلك بعد أن استطاع جهاز الدولة الأمني، تخفيض معدلات العنف المادي، والقبض على أعداد كبيرة من كوادر كلا التنظيمين، ثم مبادرات وقف العنف والمراجعات الفكرية التي تمت في إطارهما.

إن التذبذب في الخطاب البابوي والمؤسسي حول المواطنة بشأن معالجة أزمة التمثيل السياسي للأقباط كأحد وجوه أزمة المشاركة السياسية للمصريين عموماً، وضماناتها الدستورية والقانونية والإدارية يعود إلى أسباب عديدة:

- تجاوز الخطاب السياسي القبطي المهجري الرئيس له في المطالبة بالتمثيل السياسي على أساس نظام الحصة للأقباط، والمرأة على أساس مرجعية نظام التمييز الإيجابي affarmative action وتوظيف مفهوم الأقلية في وصف الأقباط كمدخل للمطالبة بنظام الحصة، مع إعطاء تقديرات نسبية مرتفعة لعدد الأقباط والمسيحيين عموماً في اطار عدد السكان، بنسب تتراوح ما بين ١٠، و١٢ و١٥ مليون نسمة. وهي تقديرات خاصة تختلف عن تقديرات أجهزة الدولة المختصة. ولا تستند إلى مرجع إحصائي موثق، أو دراسات إحصائية في هذا الصدد.
- تزايد نفوذ جماعة الإخوان المسلمين، ولاسيما بعد نجاحهم في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، وحصولهم على نسبة ٢٠ من مجمل المقاعد للمرة الأولى في التاريخ البرلماني المصري، وهو ما أثار مخاوف عديدة لدى بعض المثقفين والنشطاء الأقباط.

---

[٢] انظر في ذلك، سناء السعيد في حوار مع البابا شنودة بجريدة الأسبوع، ٢ أبريل ٢٠٠٧، ص ١٥.

Abu Nour

٣ - تأثير الضغوط الدولية بشأن الحريات الدينية والعرقية للأقليات، ولاسيما من الدول والمنظمات غير الحكومية وتقاريرها السنوية المؤثرة فى هذا الصدد، وخاصة تقريرى وزارة الخارجية الأمريكية، وبيت الحرية الأمريكى، وقانون الحريات الدينية الذى أصدره الكونجرس. ويبدو أن البيئة الدولية المواتية أعطت كافة الأطراف الداخلية الفرصة المواتية لطرح بعض المطالب والقضايا الشائكة.

٤ - تصاعد ظاهرة الاحتجاج الدينى - السياسى للأقباط، وخاصة الشباب كما برز فى حوادث توتر دينى عديدة، بدءاً من واقعة النشر الفضائحى لشريط القس المشلوح، ووفاء قسطنطين، وغيرها من الوقائع الخاصة باختفاء فتيات قبطيات، أو التحول الدينى من المسيحية إلى الإسلام.

يمكن القول بصفة عامة إن الخطاب البابوى والمؤسسى وغيره من الخطابات القبطية فى الداخل والمهجر قد تأثرت كثيرا بما سبق أن أطلقنا عليه مراراً وتكراراً بسنوات الحراك السياسى النسبى، والجماعات الاحتجاجية الجديدة، وتبلور بعض ملامح ثقافة احتجاجية جديدة ذات طابعين سياسى واجتماعى مطلبى خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى أوائل ٢٠٠٦، ثم شيوع الاحتجاجات المطلبية وانتشار وقائعها وظواهرها.

كان من أبرز نتاجات هذا التأثر، وهو ظاهرة تداخل عدد من أبرز الأساقفة ورجال الأكليروس فى الجدل العام حول مشروع التعديلات الدستورية التى قدمها الرئيس حسنى مبارك فى ٢٠٠٧، ولاسيما حول المادتين الأولى، والثانية. من ناحية ثانية تخلى بعض هؤلاء عن اللغة الوحية والحاملة للدلالات التى كانت تسم بعض الخطاب الدينى - السياسى القبطى إلى اللغة المباشرة. من ناحية ثالثة، بروز التدخل بين خطاب المؤسسة القبطية الأرثوذكسية، وبعض الخطابات المهجرية فى مضمون خطاب المواطنة المطلبى، وفى بعض مكوناته اللغوية والاصطلاحية.

إن الخطاب البابوى حول المادة الثانية من الدستور من الأهمية بمكان، لأن ثمة اتفاقاً بين الخطابات السياسية القبطية حول الترحيب بتعديل المادة الأولى من الدستور التى نصت على مبدأ المواطنة بين المصريين جميعا.

ذهب البابا إلى مناقشة مفهوم الشريعة الإسلامية من خلال طرح بعض الأسئلة حول من يطرح المفهوم وموقعه من الاعتدال أو التطرف - وكلها مفاهيم نسبية وقيمية -، وفى هذا الصدد قال: أود قبل أن أتحدث عن المادة الثانية من الدستور أن أسأل ماهى الشريعة الإسلامية؟ هل هى ما ينادى به المتطرفون المتشددون؟ هل هى ما ورد فى سورة البقرة "لا

Abu Nour

... ه في الدين قد تبين الرشد من الغي" وما ورد في سورة يونس "ولو شاء ربك لآمن من في ... ض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين"، أو ما ورد في سورة الغاشية "... كر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر". أو ما ورد في الحديث الشريف الذي يقول: "وإن ... أهل الذمة فاحكم بينهم بما يدينون"، فهل الشريعة الإسلامية هي هذا أم أن البعض ... سرها بطريقة لا تشعر غير المسلمين بالسماحة والتعايش المشترك؟ تفسير الشريعة يحتاج ... فهم عملي حتى لا يتخوف البعض منه ليس من جهة الأقباط فقط وإنما من جهة كافة فئات الشعب[٢٢٠]. إن تحليل رؤية البطريرك تشير إلى ما يلي:

- (أ) أن مفهوم الشريعة الإسلامية متعدد، وفق الموقف الفكري لمن يطرحه من حيث الاعتدال، أو التطرف.
- (ب) ثمة مفهوم يكرس الحرية الدينية للشريعة، وذكر الآيات القرآنية التي تنص على ذلك، وحديث للرسول صلى الله عليه وسلم.
- (ج) ان التخوف من الفهم المتشدد والمتطرف لمفهوم الشريعة ليس من قبل الأقباط فقط، وإنما كافة فئات الشعب.
- (د) إن مفهوم الشريعة يتجاوز الحرية الدينية إلى الفنون ومسائل أخرى منها هل ما هو موجود في الساحة حاليا من الغناء والتمثيل وما إلى ذلك؟ وهو موقف يثير أيضا تناقض موقف المؤسسة الدينية الأرثوذكسية من الفن، وخاصة ملف قضية فيلم "بحب السيما" وما أثاروه من اعتراضات صاخبة ورفض شديد، وخلط بين الفن وتقويمه النقدي، وبين التناول الديني. فضلا عن رفض مشروع السيناريست فايز غالي حول إنتاج فيلم السيد المسيح ...إلخ، أو رفض الكنيسة لبعض الأفلام الغربية عن السيد المسيح عليه السلام.

أن بعض التأويلات الوضعية الشائعة والمتشددة للشريعة الإسلامية، هل تمنع فوائد البنوك؟ هل تمنع المرأة من العمل وتجعل واجبها الوحيد هو العناية ببيتها وتربية أولادها؟ هل هي لا تؤمن بالدستور جملة وتريد دستوراً آخر تقرره الشريعة وليس القانون العادي؟ !! وذهب أيضا إلى أن الإخوان كانوا يهتفون ويقولون القرآن دستورنا. كل هذه الأمور ينبغي أن تبحث بالتفصيل لان كلمة الشريعة كلمة عامة تحتاج إلى الدخول في تفاصيل كنهها ومدلولاتها[٢٢١].

---

[٢٢٠] انظر حديث البابا شنودة الثالث مع مناء السعيد، في جريدة الأسبوع، المرجع سابق ذكره.

[٢٢١] حديث مناء السعيد مع البطريرك، جريدة الأسبوع، المرجع سابق ذكره.

Abu Nour

(و) يمكن القول إن بعض كبار الأساقفة ورجال الأكليروس استندوا إلى تمييز البطريرك بين تفسيرات وتأويلات متعددة لمفهوم الشريعة الإسلامية، وطالبوا بتعديل المادة الثانية من الدستور المصرى التى تنص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع . وحذف أداة التعريف الألف واللام من كلمتى المصدر الرئيسى ليصبح التعديل المطلوب من وجهة نظره أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع بهدف ضمان وجود مصادر أخرى [٢٢١].

أن مواقف المؤسسة الدينية القبطية الأرثوذكسية إزاء قضايا الوحدة الوطنية، تربط بينها وبين المواطنة كما سبق وذكرنا، ومن ثم بين تحقيق الوحدة الوطنية، وبين أسباب الفتنة الطائفية. إن مثلث الفتنة ، والمواطنة والوحدة الوطنية، يكاد يشكل الرابط بين الخطاب الدينى البابوى والأكليروس المؤسسى، وبين غالب الخطابات القبطية السياسية العلمانية الداخلية والمهجرية، والاستثناءات محدودة.

أن بعض الخطابات السياسية تربط بين مشكلات التطرف الدينى والجماعات الراديكالية، والتغير فى المجال العام الاجتماعى وما اعتراه من مظاهر محافظة، ولكن لا يتم التركيز على ذلك من قبل خطاب للمؤسسة الدينية. فى حين يركز غالبُ الخطابات السائدة من المؤسسة الدينية والعلمانيين على الربط بين تطوير النظام التعليمى والتربوى، وإدخال المرحلة القبطية فى دراسة التاريخ المصرى، وتعليم حقوق المواطنة وحقوق الإنسان للطلاب فى كافة المراحل التعليمية. من ناحية أخرى ضرورة حماية حقوق التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، ورفع العوائق على بناء وترميم الكنائس وإلغاء الخط الهمايونى وشروط العزبى باشا وكيل وزارة الداخلية الأسبق.

ثمة توجه مستمر فى ظل أية وقائع أية فتنة طائفية، للربط بين الحلول، وبين حرية بناء الكنائس. من ناحية أخرى، إبداء بعض النقد لأجهزة الدولة الإدارية والأمنية إزاء عدم التصدى لبعض المشاركين فى الاعتداء على الأقباط والكنائس من ناحية، ورفض المجالس العرفية لحل النزاعات لأنها لا تؤدى إلى القضاء على وقائع العنف الطائفى، بل تؤدى إلى افلات بعضهم من العقاب. من ناحية ثالثة، يطالب بعض الخطابات القبطية بضرورة تسهيل عودة بعض الأقباط الذين أسلموا بالعودة إلى المسيحية مجددا إعمالا لمبدأ الحرية الدينية المنصوص عليه فى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

---

[٢٢١] http://www.Copts.com/orabic/index.php? Otion = com_Content & task = viewe & id = 143 & Igemid = 2 .

Abu Nour

وجيز ما سبق أن ثمة تداخلا بين الخطاب المؤسسة – البطريرك والأكليروس – وبين غالب الخطابات القبطية الداخلية والمهجرية حول المواطنة، والاختلافات طفيفة فى منهجية شرح المنظومات والمفردات والاصطلاحات، وأساليب المحاججة، ومن حيث الايجاز فى الخطاب المؤسسة، والتعليم لبعض المطالب، وبين التوسع والوضوح، ولجوء بعضهم إلى لغة صارمة حينا، ومتشددة، وخشنة فى أحيان أخرى.

من الملاحظ أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية تتخذ مواقف محافظة إزاء حرية إبداء الرأى الدينى واللاهوتى كما فى حالة اللاهوتى د. جورج حبيب بيادى.

من ناحية ثانية، يبدو ذات الموقف المتشدد من حرية الإبداع كما حدث فى فيلم "بحب السيما". ولاشك أن الطبيعة المسيطرة للمؤسسة الدينية المحافظة، تجعلها ترفض أية آراء مغايرة للأيديولوجيا الدينية السائدة داخل المؤسسة.

إن السنوات الأخيرة شهدت بروز دور كبار الأساقفة فى المجال العام السياسى، وإبداء آرائهم فى القضايا العامة، وموضوعات الجدل والسجال العام.

إن ظواهر تداخل رجال الدين الإسلامى والمسيحى تزايدت فى العقود الأخيرة بما انطوت عليه من تناقضات وإشكاليات، ومكانة ونفوذ، واحتقانات الدولة والمجال السياسى فى مصر طيلة أكثر من خمس عقود من القرن الماضى، ولاتزال. ومن المرجح ازدياد تفاقم المشكلات الدينية – السياسية والدينية - الاجتماعية والثقافية فى مصر.

Abu Nour

Abu Nour

الفصل الرابع :

ثقافة الفتاوى والحسبة السياسية وحرية التعبير

Abu Nour

Abu Nour

أولا: الفتاوى السياسية المتفجرة وشظاياها!

وقفت مليا مع اخرين أمام تصريحات الأمام الأكبر عن جلد الصحفيين وقوله أنا حر وفوق اى مساءلة ! وابتداء أود أن أعبر عن تقديرى للأستاذ الأمام شخصا ومكانة، بل أن بعض اراءه الاعتدالية فى بعض القضايا تبدو مستنيرة مقارنة ببعض رجال الدين – أصبحوا هكذا – الذين لا يمارسون سوى إعادة إنتاج واجترار جزء من محفوظات العقل النقلى والفتاوى القديمة لأئمة وشيوخ قدامى، كانت تعبيراً أمينا عن أسئلة واحتياجات الجماعات والأمكنة والسياقات – السياسية والقيمية والثقافية والاقتصادية – التى عاشوا فيها، وكانت تصلح كإجابات وفتاوى مساوقة لأحوال الماضى، ولكنها لم تعد كذلك الآن، ! بل وتثير فى بعض الأحيان التندر، والغضب، والاشفاق كفتاوى بول الرسول – صلى الله عليه وسلم – وإرضاع الكبير .. الخ: فى عصر لم يعد عصر فتاوى فقط، وإنما عصر العلم والتخصص والمعلومات.

إن العبارات الحادة، والمفردات المتفجرة فى بعض الأحيان تثير بعض الأزمات، ولاسيما عندما يدلى الامام بارء تتصل بمشكلات سياسية ومتشابكة، وأمور تتسم بالتداخل والتعقيد فى أسبابها، وأهدافها، وأطرافها. ولاسيما تلك التى تتصل بالقرارات السياسية العليا، والتى تتسم بالتناقض فى بعض الأحيان، أو بالطابع الإشكالى، أو المساس بالحريات العامة، أو الشخصية، أو بأمور تتصل بالسياسة الخارجية، وإزاء بعض الأزمات الإقليمية الحادة، كالأوضاع فى العراق وما تثيره من تناقضات أو حروب مذهبية تمتد إلى لبنان، وفلسطين والصراع السنى – الشيعى كجزء من الجغرافيا الدينية والمذهبية المتفجرة فى المنطقة.

يضطر الشيخ الأكبر – فى أحيان عديدة – للإدلاء بآراء سياسية – دينية فى أجهزة الإعلام دعما لرأى أبداه رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة، أو سياسة أو قرار، ومن ثم يبدو فضيلته، وكأنه جزء من منظومة حكومية أو رسمية، ومن ثم يجرح صورة ومقام الإمام الأكبر فى إدراك غالب الجمهور!

الأستاذ الإمام ليس خبيرا فى السياسة عموماً، ومؤمن بالتخصص، ومن ثم تتطلب الفتاوى حول السياسة ومشكلاتها علما وخبرة ومتابعة للعلاقات الدولية المعولمة وتعقيداتها ومتغيراتها، وكذلك معرفة تشابكات وتاريخ الصراعات السياسية والمذهبية والطائفية والعرقية والقومية والثقافية، ودهاليزها وأنفاقها المجهولة والمعلومة. ومن ثم أشفق كثيراً على بعض رجال الدين وكبار المشايخ السنة – لاختلاف تكوين رجل الدين الشيعى عن السنى سواء على المستوى التعليمى أو المذهبى أو الإنتاج الفقهى والافتائى – عندما يدلون بارائهم

Abu Nour

في صراعات وأزمات ممتدة ومركبة في بساطة لغوية ودلالية في أطروحاتهم السياسية التي تبدو مفارقة لوضعيات الأزمات وأطرافها وتاريخها. ومن ثم تبدو الحلول البسيطة - التي يقدمونها حينا، أو الساذجة في أحيان أخرى - بعيدة عن توازنات القوى واختلالاتها داخل العراق مثلا .. الخ في بعض الأحيان يبدو دور بعض رجال الدين السنة في المنطقة، وكأنهم يلعبون دور السنيد أو المبرر لرجال الحكم في إقليم النفطقراطية والبداوة السياسية.

إن تصريحات الأستاذ الإمام الغاضبة، أو بعض العبارات الحادة التي تصدر عن سماحته قد تثير بعض القلق، والغضب، وقد يوظفها بعضهم في الإثارة السياسية التي باتت تمثل سمت حالة نفسية وعقلية وسجالية تعبر عن عشوائية وفوضى في المجال العام، ولكنها تبدو منظمة، أو تدار أو على الأقل توظفها بعض مواقع السلطة لكي يبدو السجال العام ميدانا لممارسة الفوضى والعنف اللغوي وفي إنتاج الخطابات المتفجرة بالإثارة والقضايا الثانوية ولا بأس من تمتع بعضهم بممارسة التفاهة والتبسيطات المخلة، والجهالة. كلها تعبيرات عن إدارة للفوضى السجالية التي تستهدف إضعاف كافة الأطراف السياسية والفكرية لبعضها بعضا، والتشكيك في مدى قيمة وجدارة ما يطرحون، كي يفقد المواطن - القارئ - الثقة والمصداقية والشرعية فيما يطرح أمامه من آراء وتقييمات وأفكار. وتبدو الأسواق السياسية والفكرية والدينية متخمة بالتفاهة، واللغة المتفجرة بالعنف. ويغدو المواطن ضجرا بالنخبة وينصرف عنها، ومن ثم تستمر الأوضاع المؤسسة للانحرافات والفساد في الوظيفة العامة، والشمولية السياسية. وطغيان الإدارة الأمنية على الإدارة السياسية للبلاد، والإعداد لمشروع توريث السلطة في ظل نظام جمهوري. والتستر على النهب المنظم للمال العام واستباحته، والخلل في الإعلام والصحف القومية، وانتهاكات الحقوق والحريات العامة والشخصية للمواطنين، وضعف البرلمان، والتعذيب إلى اخر قوائم المشكلات الكبرى التي تعاني منها بلادنا، ولا تجد وقفة جادة، أو حلولا ناجعة.

إن تصريحات الإمام الأكبر هي نتاج تاريخ وإرث من التجاوزات والاختلالات في البيئة السياسية والصحفية انحرفت بالحوار والجدل العام من وضعية الحوار والجدل إلى هيمنة العنف اللغوي والخطابي بديلا عن الحوار بين أطراف تدير العمليات الحوارية انطلاقا من أنها تسعى للحقيقة النسبية انطلاقا من نسبية الآراء والأفكار والمقولات الإنسانية السياسية والفلسفية والثقافية، وحول التفسير والتأويل الديني والمذهبي، ومن ثم لا عصمة أو قداسة أو شبه قداسة لرأي طرف إزاء الآراء الأخرى. إن العملية الحوارية حول مشكلة أو أزمة أو سؤال أو إشكالية، تفترض التخصص والمعلومات والتحليل، ومن ثم لا يدعي أحد الأطراف

Abu Nour

أنه ورأيه يمثلان سلطة في الحوار. ومن ثم له الغلبة والانتصار وحق إزاحة الآراء الأخرى. في الحوار كافة الأطراف المتحاورة لديها افتراض واضح ومعلن أنها لا تملك الحقيقة، وإنما تسعى إليها. وإنها على استعداد للتنازل عن بعض ما تراه – قل أو كثر – إذا تبين خطأه، أو عدم جدواه، أو عدم صحته ... الخ.

إن الأسئلة التي يطرحها بعض الصحفيين على الإمام الأكبر أو بعض كبار ومشاهير المشايخ، تبدو في بعض الأحيان ملغمة، ومفخخة، وتطرح بوصفها فتاوى - أو كأنها كذلك، نظرا لضعف مستوى غالب المحررين –، ومن ثم يتلقاها الشيوخ وكأنهم سلطة دينية وكأن آراءهم وفتاويهم هي الحقيقة. وبدا الإسلام العظيم - عقائده وقيمه ... الخ – وكأنه جعل من رجال الدين سلطة ووسطاء، وهو ما يخالف القيم والمبادئ والأصول الإسلامية السمحاء.

إن رأي جلد الصحفيين – حال صدق ما نسب إلى الإمام الأكبر –، وعدم المساءلة هما تعبير عن خلل هيكلي في النظام السياسي منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى اللحظة الراهنة، بين الدين والدولة. القول بجلد الصحفيين في حال قول الإشاعة، يتناسى أننا في دولة حديثة، يحكمها الدستور والقانون، والذي ينظم العلاقة بين الكاتب والصحفي هو النصوص الدستورية، ومبادئ القضاء الدستوري حول حرية التعبير والصحافة والنشر. وكذلك أحكام قانون العقوبات – أيا كان رأينا فيها وحاجته إلى تعديلات إصلاحية جذرية عموماً وفي مجال حرية الصحافة خصوصا –، ومبادئ القضاء الجنائي التي استقرت عليها محكمة النقض.

السؤال الذي طرح على الإمام الأكبر هو نتاج لحالة الخلط بين الدولة الدينية، وبين الدولة الحديثة والهندسة القانونية الحداثية والعدالة الجنائية المعاصرة وفلسفتها، ومن ثم تغدو الفتاوى الدينية – السياسية، هي تعبير عن الخلط بين الفضاءين السياسي والديني. والأهم هذا الاستثمار السياسي السلطوي للدين الإسلامي ورجاله وفتاويهم في أمور سياسية واقتصادية بامتياز. ولكن لصالح السلطة الحاكمة ورجالها الكبار.

من هنا يبدو أن الفوضى السجالية - وفي سرعة إصدار بعضهم للفتاوى –، هي تعبير عن ضعف الإرث الحواري في الحياة العقلية والسياسية المصرية طيلة عقود، وأن غلبة الشعارات واللغة الجوفاء، والشعارات المبتذلة، وسرديات الطبول الجوفاء في الخطاب السياسي الرسمي، والمعارض –، وفي اللغة الصحفية والإعلامية –، هي التي أدت إلى هذا الاحتقان الآيلة بالسرديات الصحفية الناطقة بالجهل أو نقص المعرفة والمعلومات واللغة الميتة من كثرة استهلاكها وابتذالها وفقدانها للمعنى والدلالة اللهم أنها انتصار للتفاهة!

Abu Nour

السلطة السياسية التسلطية ظلت فى غالب حياتها مرعوبة من الحوار والمعرفة، والتحليل السياسى والاجتماعى. إن خوفها العميق من الخطاب النقدى، ومن المفكر والمثقف النقدى، تبدو ذروته فى اللامبالاة لعملية التحريض المستمر عليه، والسماح بالخلط العمدى بين الدينى والسياسى، ومن ثم ممارسة بعضهم لوظيفة التكفير السياسى الدينى، وتحريض العوام على خاصة المثقفين والمبدعين. الخوف الدائم من الخطاب النقدى لأن مبدعه هو المثقف النقدى محطم أقنعة القداسة الوضعية التى يحاول بعضهم إضفاءها على بعض القادة والرؤساء، ولأن المثقف فاحص الشرعية الأهم، وهو الذى يطرح الأسئلة ويسائل السياسيين ورجال الدين والمقولات الشائعة.

إن الخلاف فى الرأى مع الأستاذ الإمام، لا يعنى قط تجريحه أو المساس بشخصه ومكانته الرفيعة، ولكن يأتى من باب التقدير والتوقير. لأننا فى دولة حديثة نحاول تطويرها من وضعية الاستبداد البيروقراطى، والفساد والذكورية السياسية إلى حالة التطور الديموقراطى الذى يمس هياكلها بالإصلاح والتجديد فى المؤسسات، والأفكار، والسياسات، والأهم فى عقول رجال الدولة الغائبين عن الفضاء السياسى لصالح ذهنية الموظفين السياسيين فاقدى الهمة والعزم السياسى، والأهم الخيال الخلاق! والمسئولية.

من هنا نختلف مع الأستاذ الإمام فى قوله إنه فوق المساءلة، لأن لا أحد فى الدولة الحديثة فوق الدستور والقانون، من أكبر رأس فى البلاد إلى المواطن العادى البسيط، وهذا أحد أبسط معانى سيادة القانون.

شيخ الجامع الأزهر له مكانته الكبرى فى بلادنا، ومن ثم نعتقد أنه ليس مضطراً قط لإبداء آرائه فى أمور إشكالية أو ظنية لا توجد معلومات دقيقة حولها، فالشائعات لا تنتشر إلا فى أجواء الغموض، وعدم الشفافية، وشائعة مرض الرئيس - أطال الله عمره - هى تعبير عن غموض سياسى يطال مسألة الخلافة السياسية فى البلاد، فى ظل قيود شديدة على عملية الترشح للموقع الرئاسى الرفيع فى مرحلة ما بعد الرئيس مبارك!

من ناحية أخرى يذكى الشائعات الجدل حول مشروع توريث السلطة للسيد/ جمال مبارك رئيس اللجنة العامة للسياسات! والخلاف الشديد حول هذا الموضوع بين النخبة المثقفة والمعارضة فى مصر. ولاسيما فى ظل قيم وتقاليد الجمهورية البرلمانية فى مصر!

إن ما جعل الشائعة تنتشر، وتتداول بسرعة لافتة ليس نشرها فى الدستور، أو البديل، أو غيرهما من الصحف، إنما غياب المبادرة من داخل النظام، ومن مواقع القوة عند القمة

Abu Nour

لنفي الشائعة، والرد عليها بالمعلومات والحقائق حول صحة الرئيس، وهذا من حق المواطن العادي، أن يطمئن على صحة رئيسه، ولاسيما في ظروف دولية وإقليمية مضطربة.

من هنا نعتقد في ضرورة أن يتريث أستاذنا الإمام الأكبر قبل إبداء فتاويه السياسية، أو رأيه السياسي في موضوع خلافي بالأساس. إن دور الصحافة نقل المعلومات والأخبار والآراء، وإجراء التحقيقات حول المشكلات والظواهر والأزمات السياسية والاجتماعية والدينية، بما فيها الشائعات التي يتداولها الجمهور، لأن بروز شائعة ما أيا كانت يعني أنها وراءها أسباب، وانتشارها يحمل دلالاته، ومن هنا طرحها وتحليلها، بل والسعي للتحقق من مدى صدقها، أو كذبها هو من مهام الصحافة والإعلام الحر، طالما أن مصادر الأخبار تحتجزها وتعتم عليها، أو تتستر أو تتقاعس عن المواجهة، أو التصدي للشائعات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية... الخ!

من هنا يأتي العتاب - من موقع التقدير - للإمام الأكبر عن دخوله طرفاً في خصومة مع الجماعة الصحفية التي تواجه هجمة شرسة من دعاة الحكم المطلق، وأرباب الشيخوخة الجيلية والسياسية ورعاة الركود السياسي، وساسة وصناع الاحتقانات السياسية والأزمات المجتمعية. في حين كان من المأمول أن يدافع الأستاذ الكبير عن حرية الكلمة والعقل والإيمان والتسامح والحرية والعدالة والمسئولية وحق المواطن في المعرفة والحصول على المعلومات، وكضمير للصحافة التي يكتب بها، وتنقل آراءه وفتاويه إلى الجمهور، لا أن يدخل طرفاً لصالح السلطة السياسية التسلطية. من هنا العتاب من موقع المحبة وزمالة القلم دفاعاً عن الحرية والصحافة في عالم بات هادراً بحرية تداول المعلومات والأفكار والرؤى والصور، ولم تعد النظم القمعية، ودعاة الاستبداد وقمع حرية الصحافة، سوى حفريات سياسية، أو نظم وشخوص في طريقها إلى أن تكون جزءا من متحف تاريخ النظم السياسية المنقرضة!

المسألة أكبر من رأي للإمام الأكبر نختلف معه، لأننا نحتكم لدولة القانون، والعدالة الجنائية المعاصرة، التي يخضع لها الجميع أيا كانت مواقعهم ومراكزهم، ونطالب بإصلاحات عقابية وتشريعية واسعة في مجال حريات الرأي والتعبير والصحافة والنشر.

إن مواقف الشيخ الكبير هي تعبير عن أوضاع سياسية تتسم بالاعتلال الشديد، والاختلال في علاقة الأزهر - الجامع والجامعة - بالسلطة السياسية، التي قامت بتأميم الدين الإسلامي، والمؤسسة الدينية الرسمية لصالح الدولة في المرحلة الناصرية، ثم الساداتية، ثم تحولت العلاقة إلى استغلال للمؤسسة ورجالها الكبار لصالح النظام ثم السلطة

Abu Nour

ثم إلى التأييد الكامل لسياسات، وآراء قادة النظام فى كافة الأمور السياسية، والاقتصادية، بل وفى علاقات مصر الإقليمية، والدولية.. الخ.

إن الطلب السياسى الرسمى على الفتاوى والآراء الدينية السياسية المؤيدة للحكم فى كافة الأمور، تشكل ضغطا شديدا وإحراجا للمؤسسة الدينية وتحميلها بأعباء أكبر من طاقتها، فى ظل ظواهر حروب الفتاوى الفضائية، والفوضى فى الأسواق الدينية المصرية والدولية والإقليمية – وفق الاصطلاح السوسيولوجى المعروف –، ومن ثم أدت ضغوط السلطة السياسية وجهاز الدولة الأمنى على المؤسسة الدينية إلى إرباكها، والأخطر شغلها عن أداء دورها الأصيل فى تجديد الفكر والفقه الإسلامى واستكمال الأزهر الشريف وعلمائه الكبار لدورهم فى استعادة شباب النزعة الوسطية وروح الاعتدال والحرية: ضغوط السلطة السياسية التسلطية على الأزهر فى مواجهة الجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية، وفى دعم وتأييد النظام، وإضفاء الشرعية الدينية على الانتخابات – الإمام الأكبر والمفتى وآخرين –، وعلى الرئاسة والسلطة والتشريعات والبرلمان وقرارات السياسة الداخلية والخارجية، وفى أثناء الأزمات الإقليمية الكبرى فى العراق، وفى الحرب الإسرائيلية على حزب الله فى لبنان، وعلى الانتفاضة، وعلى ... ...، وعلى .....!

أعباء ثقيلة وقيود باهظة على المؤسسة، وعلى مولانا الإمام الأكبر، وعلى المفتى الذى يحاول إبداء آراء مغايرة وغريبة فى بعض الأحيان .. من ثم لا نستطيع فصل آراء الشيخ الأكبر عن هذا التراكم السياسى التاريخى من الخلل، وتأميم الدولة ثم النظام ثم السلطة الشمولية للمؤسسة الدينية الرسمية، وآراء كبارها!

من هنا نحن إزاء مشاكل أكثر عمقا وبنائية وجذورا فى علاقة السلطة السياسية التسلطية بالمؤسسة التى تم تأميمها لصالح الإنتاج السياسى اليومى، والفكر والآراء السياسية اليومية للسلطة الحاكمة! من هنا لابد من بحث جذور الأزمة داخل المؤسسة الدينية، وفى علاقاتها بالدولة، لأن آراء الشيخ الأكبر – التى نختلف معها تمثل تعبيراً عن مشاكل وأعباء كبرى تقع عليه وعلى المؤسسة من سلطة سياسية تتآكل قواعد تأييدها الاجتماعية والسياسية –، وقادرة على توريط الجميع دعما لمصالحها السياسية الآنية، لا مصالح الأزهر وشيخه الجليل، ولا مصر رجل الشرق الأوسط المريض، والمهيض الأجنحة السياسية، لأن العلل السياسية كامنة فى نسيجه السياسى والثقافى والدينى الداخلى! ولله الأمر وحده من قبل ومن بعد!

Abu Nour

ثانياً: الحسبة السياسية ومطاردة العقل الحر!

هل يستمر مسلسل دعاوى الحسبة السياسية والدينية التى ترفع لمطاردة الكلمات الحرة والقصائد والروايات والقصص والأبحاث والأفلام والأبحاث الأكاديمية؟ لماذا يلجأ بعضهم إلى رفع هذا النمط من الدعاوى الاستعراضية؟ وهل هناك تواطؤ مابين بعض الأطراف داخل تركيبة الصفوة السياسية الحاكمة والمعارضة على استباحة المجال العام السياسى والصحفى والأدبى من قبل بعض محترفى توظيف مجموعة من الفتاوى والتفسيرات الدينية الوضعية لقمع حرية الرأى والتعبير والبحث الأكاديمى فى بلادنا؟

تشكل دعاوى الحسبة السياسية والدينية واحدة من أخطر آليات التشكيك فى شرعية النظام القانونى والقضائى الحديث والمعاصر الذى يرتكز على منظومة من القواعد الموضوعية والاجرائية التى تحكم مسار إجراءات الدعاوى حتى الحكم فيها نهائيا وصولا إلى الطعن بالنقض على الأحكام الجنائية.

إن شرعية العدالة الوضعية الحديثة تتأسس على ضرورة احترام الدولة وأجهزتها ومواطنيها للاطر الاجرائية والفلسفية والموضوعية الحاكمة للنظم القضائية لا الخروج عليها والتواطؤ على ذلك ولاسيما فى شروط قبول الدعاوى وضرورة توافر شرط الصفة والمصلحة المادية والمعنوية المباشرة. إن وضع المشرع شروطا لرفع الدعاوى القضائية وراءه أهداف بالغة الأهمية على رأسها: الحد من الدعاوى الكيدية التى ترمى إلى اللدد فى الخصومات بين المواطنين حول أمور عادية لا ترقى إلى مستوى الخصومة القضائية بين أطرافها أو لجوء بعضهم الى رفع دعاوى تفتقر الى الصفة والمصلحة المباشرة على مواطنين مناقسين لهم فى العمل أو الجيرة أو يختلفون فى الرأى أو الدين أو المذهب بادعاءات باطلة لا تتوافر فيها مقومات الدعوى القضائية. إن إحاطة المشرع الحديث والمعاصر النظام القضائى بضمانات إجرائية وموضوعية فى رفع الدعاوى رمى إلى حمايته وإسباغ الهيبة عليه قضاء وقضاة حتى لايتحول إلى ساحة لمئات الآلاف بل عشرات الملايين من القضايا إذ ترك الأمر نهبا لأهواء ومشاعر النفس الانسانية الامارة بالسوء إن رفع القضايا من غير ذوى الصفة كما شاهدنا مؤخرا يؤدى إلى نتائج بالغة الخطورة على الدولة الحديثة ونظامها القانونى وتنظيمها القضائى لعدد من الاعتبارات نرصد بعضها فيمايلي.

Abu Nour

- إضعاف الفن القانوني والقضائي في إصدار الأحكام بالنظر إلى إعصار القضايا التي سترفع من غير ذوي الصفة للكيد ضد خصومهم

. عدم قدرة النظام القضائي على التصدي لمئات الآلاف وعشرات الملايين من القضايا المكدسة بالاضافة إلى بروز مشكلة بطء التقاضي - إشاعة أجواء مستمرة من عدم الاستقرار القانوني والاقتصادي والاجتماعي وبمايؤدي إلى استمرارية النزاعات بين المواطنين بعضهم بعضا وبين أجهزة الدولة على اختلافها.

- تحول النزاعات القضائية المتزايدة والمتراكمة إلى عبء على الأجهزة الأمنية في تنفيذها للأحكام. - جحد شرعية الدولة والعدالة الاجرائية الحديثة والمعاصرة - المدنية والجنائية والتجارية.. الخ - لصالح قانون الاعراف والتقاليد ونظام المكانة بماتنطوي عليه من تمييز على أساس ذكوري ودبني ومذهبي وعرقي ومناطقي وهي معايير تمييزية تناهض المواطنة والمساواة وكل قيم الحداثة الدستورية والقانونية والسياسية التي تعرفها الأمم والدول المتمدينة.

إن اللجوء إلى القضاء من غير ذوي الصفة في أحيان عديدة شكل ولا يزال ظاهرة في العلاقات القانونية والاجتماعية في بلادنا رغبة من بعضهم في الأذى واللدد في الخصومة

الظاهرة الجديدة هي لجوء بعض المنتمين للأحزاب السياسية الرسمية أو المحجوب عنها الشرعية إلى هذا النمط الذي سمي بدعاوى الحسبة السياسية والدينية ويقصد بها رفع دعاوى ترمي الى الفصل في آراء دينية أو سياسية أو فلسفية أو أدبية أو فنية بين أطراف متنازعة سياسيا: وهو أمر أصبح ظاهرة ممتدة وخطرة وتهدف إلى تحويل القضاء المصري إلى ساحة لحسم الخلافات الفنية والسياسية والايديولوجية والفلسفية وفي نطاق حسم خلافات حول الخطاب الديني البشري والتأويلات الوضعية لبشر حول النصوص الدينية والمذهبية أو حول عقائد مذهبية! بدا الأمر في البداية وكأننا إزاء نزعة استعراضية ترمي إلى تحقيق الذيوع والمكانة لأفكار أو أشخاص وخطاب ما لا يجد سبيلا إلى الظهور في الأجهزة الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية.

تزايدت فرص بعض هؤلاء ومنهم عناصر تنتمي إلى مهنة المحاماة رفيعة المقام في الظهور في أجهزة الاعلام بكثافة إلا أن الظاهرة مستمرة وتتراكم سلبياتها في قمع الرؤى المعارضة وشجعت على الكتابة المستكينة والمقموعة بكل تأثيرات ذلك على العقل المصري المبدع وزادت من شيوع المداراة والالتواء واللغة النفاقية والأخطر إشاعة روح سجالية عنيفة لاتلتزم بشروط الحوار الموضوعي والجدال الحسن بين المختلفين في الرأي واحترام شخوص المتحاورين.

Abu Nour

ثمة أسباب تكمن وراء ظواهر الحسبة الدينية والسياسية والخطابات السجالي العنف الذى ينحدر إلى مستويات مسفة فى بعض الأحيان أسوق بعضها فيما يلي:

أ . القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب السياسية تدفع بعضهم إلى اللجوء إ الدعاوى القضائية لإبراز وجهات نظرهم السياسية والدينية فى بعض قضايا السجال ا

ب . السعى لخلط المجالات العامة بعضها بعضا كالخلط بين الدينى والسياسي الدينى والأدبى الشعري والقصصي والروائي والمسرحي والدينى والفلسفي و والأخلاقى الوضعى والوظيفي والدينى والاقتصادي... إلخ. وهذا المسعى يحقق ا رئيسية على رأسها الخلط فى القضايا السياسية والدينية والفنية والفلسفية. يؤ تحويل النزاعات الفكرية إلى آلية الفتاوى الدينية على الخلاف فيما بينهما. وبين ا والمناهج التحليلية فى العلوم الاجتماعية الحديثة والمعاصرة ويترتب على ذلك حسم الن على أساس ثنائية الحلال والحرام الدينية ومن ثم فرض الصمت والهزيمة على المخالفة. ومن ثم تحقيق انتصار سياسى أمام القضاء والرأى إن الخلط بين المجال وغيره من المجالات يحمل رجال الدين الأفاضل مايفوق طاقتهم وتكوين غالبهم الـ التعليمي والاخطر.. الاخطر أن هذا الاتجاه يؤدى إلى فرض هيمنة بعض الخطابات التقليدية والجامدة على الحقل الدينى وغيره من الحقول السياسية والفكرية. ومن ثم إذ خطاب بعض المجددين فى الفكر الدينى وإسكات المجتهدين لمصلحة الغلاة والمتشددي ناحية ثانية يدعم هذا الاتجاه الخطاب الدينى والسياسى لبعض القوى المحجوبة عن الـ القانونية أو هؤلاء الراديكاليين الذين يريدون إقامة دولة دينية ويرفضون دولة ال والمساواة والقانون الحديث والمعاصر.

اتجاهات الخلط بين الدينى والسياسى والأدبى تتدعم من خلال آليات الحسبة والسياسية . مع احترام المفهوم وتاريخه الفقهى والقضائى . التى تشكك فى شرعية الحديثة والهندسات القانونية والقضائية والسياسية والعلمية الحديثة والمعاصرة. يؤدى إلى شروخ فى الموحدات القومية والتكامل الداخلى بين أبناء الأمة الواحدة. ب بعض نشطاء الأقباط وبعض ذوى الانتماء السياسى . الإسلامى وغيرهم من بعض المجتمع سندا لطلب الهجرة أو اللجوء السياسي أو لاثبات نشاطه. ومن ثم اسة الحصول على تمويل لأنشطته من الخارج.

إن بعض ماقيل فى بعض دعاوى الحسبة السياسية خطير من زاوية الجدية. واس النظام القضائى الوطنى الحديث ووقت القضاة والمتقاضين معا فى قضايا لاتحتاج

Abu Nour

الرد على مقالات الرأى بالرأى الآخر والبحث ببحث آخر مغاير يختلف ويتفق فى ظل شروط المنهج العلمي وأساليب المحاجة والبرهنة والإثبات والاستخلاص.. إلخ.

إننا إزاء ظاهرة وأطراف داخل الحكم والمعارضة لا يأبهان بمعانى وفلسفة وقيم ومواريث الدولة المصرية الحديثة ولاتطورها ولامستقبلها مادامت لاتمس مصالحهم وأهدافهم الشخصية أو الاجتماعية أو السياسية أو الدينية أما مصلحة الأمة المصرية وغالبية مواطنيها فهذا خارج اهتماماتهم. إن استمرارية اللجوء إلى دعاوى الحسبة والقيود الواردة على حرية الرأى والتعبير والصحافة ستؤدى إلى المزيد من تآكل القيم الحديثة للدولة وللصفوة السياسية المصرية فى الحكم والمعارضة لمصلحة المزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار والمساس بوحدة الأمة المصرية.

مصر تحتاج الآن إلى مشروع لتجديد الدولة وإصلاح النظام القانونى والقضائى على نحو يوصل لاستقلال القضاء والقضاة ويحول دون تحول ساحات العدالة إلى دعاوى تطارد الأفكار والرؤى المغايرة لأن مجال الآراء والأفكار هو الصحافة والإعلام. فالرأى بالرأى والبحث بالبحث. والإبداع بالإبداع والنقد المنهجي لأن حرية الرأى والتعبير والبحث الأكاديمى فى محنة تتطلب رفع العقوبات البدنية وترشيد العقوبات المالية حتى يسترد العقل والبحث والصحافة المصرية عافيتها بما يؤدى إلى استعادة روح مغامرة العقل المصرى الإبداعية ونسترد دورنا فى الإقليم والعالم.

Abu Nour

ثالثاً: مشكلات المواطنة وحرية التعبير فى واقع محتقن

يبدو أن ثمة تكاثرا للقيود على حريات الرأى والتعبير والضمير. وغالب حقوق المواط بل وواجباتها فى بلادنا. الإعاقات عديدة سياسية وقانونية وإدارية. والأخطر يتمثل فـ الأعراف والثقافة الدينية الوضعية المرعوبة من حرية الضمير والاعتقاد وقدرة الفرد عل امتلاك إرادته الحرة وممارسة حقوقه وحرياته الشخصية فى إطار من الخصوصية والأمار الانتهاكات لحرية الرأى والتعبير بوصفها أم الحريات العامة قاطبة. تأتى من أنظمة التنشـ الاجتماعية والسياسية - فى الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام والأحزاب والجماعا الدينية السياسية والمسجد والكنيسة.. الخ - التى تكرس قيمة الطاعة والانصياع. والمدار والازدواجية وإنتاج العقل النقلى الذى يؤسس لمنطق البداهات البائس. والذى يناهـ التساؤل. والتحليل والنقد والتركيب فى التعامل مع الظواهر الاجتماعية والسياسـ والطبيعية. من هنا ساهمت بنيات من الموروثات الوضعية والتقاليد البالية فى قمع العقـ وتحويله الى عقل تابع.. والاستثناءات محدودة.

إن قمع الضمير والعقل والرأى فى مصر هو تعبير عن تداخل تاريخى بين النظ التسلطى بعد يوليو١٩٥٢ وبين أنماط ثقافية ودينية وضعية سائدة. ومن ثم شكلت الأنظ الدينية البشرية والشمولية فى ذاتها قيودا بنائية على الحريات العامة والشخصية.

إن جوهر الشمولية والتسلطية السياسية الوضعية أو الدينية يتمثل فى تحول السلـ وإيديولوجيتها - أيا كانت مرجعياتها - الى منظومة شبه مقدسة لا تقبل الجدل أو التشكيك ، مقولاتها وبناياتها ومرجعياتها والأهم محاولة صانعى خطاباتها ودعاتها ومروجيها إضـ حصانة ومس من القداسة حول سلطاتهم وأدوارهم: إن الشمولية والتسلطية يمثـ أيديولوجية قمعية بامتياز. وترمى دائما الى تشويه وعى الجمهور المخاطب بها. أو المؤ بمقولاتها.

فالمنظومة الإيديولوجية سواء باسم الاشتراكية أو رأسمالية الدولة أو قداسة المشر الخاص فى ذاتها تنطوى على التمييز والعنف الرمزى والإيديولوجى. ومن ثم تقوم بالفرز أتباعها وبين من تعتبرهم من الأعداء الأيديولوجيين. إنها إيديولوجيا هجومية فى ذاتها. و ثم تمثل الوجه الآخر لهندسة اجتماعية وحشية قامعة للآراء والمشاعر وترمى إلى المزاوجة النمطية والعشوائية المحسوبة وبين معايير الحلال والحرام الايديولوجيين. إنها إيديولو

Abu Nour

مهووسة بالمخاطر والأعداء التى تعبئ الجمهور ضدهم فى الداخل والخارج ويصل الهوس الايديولوجى والأمنى للإيديولوجيا الشمولية والتسلطية والدينية الى حد الشك فى ولاء مؤيديها وفى بعض قادتها.

وتزداد خطورة هذا الاتجاه عندما يتحول الفقه أو اللاهوت الوضعيان إلى إيديولوجيا أو جزء منها أو مرجع لها. القداسة والحظر والمنع للأفكار وللإبداعات يسندها ويبررها هؤلاء الوعاظ والكهنة من حراس المعابد الايديولوجية المعادية لحرية الرأى والتعبير والتدين والاعتقاد وحقوق المواطنة على اختلافها. تحول حراس الايديولوجيا الشمولية فى بلادنا إلى سلاطين وقضاة مسلطين على سلطان العقل الناقد. بل ومحاولتهم إحصاء الروح. روح الفرد والجماعة من خلال منظومات من المعايير والحدود تكبل العقل وحرية الروح والتعبير التى يراد لهم الوقوع فى أسر الأصفاد التى يضعها سجن الروح ومعتقلات الإرادة والإبداع.

إن اعتقال العقل والروح والإرادة الفردية والجماعية والحرية الأم - حرية الرأى والتعبير - يزداد فى ظل نظم ديكتاتورية كانت ولا تزال شرعيتها السياسية موضوعا للتجريح والشك والتآكل. حيث استبدلت القمع الإيديولوجى وتزييف وعى الجمهور بديلا عن استكمال مقومات شرعيتها السياسية كما حدث فى تاريخنا المعاصر. كانت الخصومات الحادة بين نظام يوليو وبين جماعات المثقفين سمت العلاقة النزاعية بينهم. وسعت السلطة الحاكمة دائما إلى فرض سياجات على حريات الرأى والتعبير والصحافة والبحث الأكاديمي. وحرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وحقوق المواطنة عموما. والسؤال الذى نطرحه هنا أين موقع حريات التعبير والتدين والاعتقاد وحقوق المواطنة فى حياتنا؟

المواطنة ترتبط بالدولة القومية. والأمة الحديثة ونظام الجنسية. وهى تختلف عن حقوق الإنسان التى تدور حول مطلق الإنسان أيا كان وفى أى دولة أو مكان فى حين أن المواطنة تدور مع الدولة القومية حتى اللحظة الراهنة فى تطور عصرنا مع تغير طفيف. ومن ثم نحن إزاء منظومة من أجيال حقوق المواطنة تمنح للمواطن سواء أكانت حقوقاً وواجبات سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية.. الخ والأهم حقوق دستورية وقانونية محددة. ولا تقتصر المواطنة على الحريات السياسية العامة وغيرها. وإنما تمتد إلى الحقوق الشخصية التى ينبغى احترامها. ومن بينها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية.

فى هذا الإطار لا تمايز الدولة الحديثة بين مواطنيها على سند من المعايير أو التبريرات الدينية أو المذهبية أو الفقهية أو اللاهوتية لأن جميع المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الدينية يخضعون للدستور وقانون الدولة وقضائها المستقبل. وترتيبا على ذلك تبدو القيود القانونية

Abu Nour

والإدارية على مبدأى المساواة والمواطنة . والحقوق المتفرعة عنها ومنها حرية التدين والاعتقاد - مشيرة بالعوار الدستوري وتتطلب مراجعة شاملة لها في ضوء تعديل المادة الأولى من دستور ٧١.

إن النصوص الدستورية المقررة للمواطنة والمساواة تعد قاعدة الأساس في الأنظمة الدستورية الحديثة والمعاصرة وفي الدساتير المصرية . إلا قليلا .. ومع ذلك تحتاج الهندسة الدستورية المصرية إلى رؤية إصلاحية تكرس حقوق المواطنة. ودعم النزعة الفردية. وسلطة الفرد السياسية والاجتماعية والإبداعية. ولاسيما سلطان الضمير الفردى الذى يتعين أن تحترمه كافة السلطات والمؤسسات السياسية والحزبية والدينية والبطريركية والمنظمات غير الحكومية أو الأشخاص ولا يفرضون على الضمير الفردى ما يتأباه أو ما يجعله غير مستقر الوجدان أو قلق الروح أو مضطرب الصفاء الذهني. إن جذور انتهاك حرية التعبير والتدين وغيرها من حقوق المواطنة تعود إلى سيادة نزعة الاجماع القسرى في ثقافتنا ومن تجلياتها رفض التعددية والرأى الآخر. والميل الى التركيز على الآراء المتشابهة. واضطهاد الآراء والمواقف المغايرة مما أدى الى تجزر ثقافة اضطهاد المغايرة والغيرية في الفكر والآراء والتفسيرات والتأويلات الدينية والوضعية الفقهية والدعوية واللاهوتية. ثمة نزعة استبعادية للرؤى المغايرة تعود الى سطوة النزعة البطريركية الذكورية القديمة والمحدثة التى تدور حول سلطة.

السياسى الأوحد. ورجل الدين الأوحد والبطاركة السياسيون والدينيون والمذهبيون والعرقيون والقبائليون والعشائريون والعائليون... إلخ! إنها ثقافة تعتقل العقل وتأسر الإبداع. والأخطر أنها أضعفت الحيوية الاجتماعية والسياسية وكرست الجمود والترهل السياسى والاجتماعى والاعلامي. والأخطر الجمود الجيلى الذى مثل أحد أخطر ملامح العلاقة بين الأجيال السياسية والصحفية والتكنوبيروقراطية بحيث أدى ذلك الى ظاهرة الاستبعادات الجيلية حيث سيطرت أجيال ما قبل وما بعد الحرب العالمية الثانية والستينيات . الأكبر سنا . على المواقع القيادية في الأحزاب والوزارات ورؤساء الوزارات والمحافظين والقضاء والشركات القابضة وقطاع الأعمال العام.. الخ مما أدى إلى بروز ظاهرة الشيخوخة السياسية في أجهزة الدولة والمجتمع المدني... الخ.

ترتب على هذه الظاهرة الخطيرة ضعف الفرص التى منحت للأجيال الجديدة من السبعينيات الى التسعينيات من تقلد المواقع القيادية إلا قليلا. ولاعتبارات المحاباة والمحسوبية والموالاة وقد لا تتعلق بالكفاءة باستثناء القضاة. من ناحية أخرى أدى الاستبعاد كسياسة

Abu Nour

ممنهجة الى المس بحقوق المواطنة للأكفاء والموهوبين والشرفاء من الأجيال الجديدة. وحقهم في تقلد المناصب القيادية كحق من حقوق المواطنة ومن ناحية أخرى أدى الاستبعاد الممنهج الى عدم إتاحة الفرص لانتقال الخبرات وتداولها بين الأجيال على اختلافها مما كرس الجمود وتفشي الفساد. وضعف الخيال والإبداع السياسي والتقني والفكري والوظيفي وتمدد إحباطوط الجهل وعدم الكفاءة وأنياب الفساد الوحشي!

إن حق المواطن في تقلد المواقع القيادية في البلاد متى استوفى شروطها - في إطار من المشروعية والنزاهة والإنصاف - يحتاج إلى الإقرار والتعزيز من خلال المعايير المنصفة للتنافس بين جميع المواطنين بلا تمييز على أسس استبعادية.

إن البيئة السياسية للاستبعاد الجيلي تأسست على الاستبعاد السياسي أو المذهبي داخل بعض الأديان، وكرس ذلك البطريركية القديمة والمحدثة التي دعمت التمييز بين المواطنين، وراكمت نفسية شبه جماعية حولها. امتدت نزعة الاستبعاد إلى المجال الاجتماعي، من خلال هيمنة الثقافة الذكورية السياسية في الدولة والأحزاب والوظائف العامة القيادية – إلا قليلاً – وفي العلاقات الاجتماعية، وفي إطار السلطات الدينية الرسمية واللارسمية على نحو شكل ولا يزال انتهاكاً لحقوق المرأة كمواطنة!

إن الميراث المر لثقافة التحيز والاستبعاد أثر سلباً على التكامل الداخلي والانتماء الوطني، ونحتاج لإصلاح تشريعي شامل من أجل تمكين المواطن من حقوقه مقابل واجباته المنسية أيضاً!

Abu Nour

رابعاً: هل هناك حوار فى مصر؟

يطرح هذا السؤال بين الحين والآخر على الكاتب، فى سياقات احتداد واحترام جرو أزمات الاندماج القومى الداخلى، أما ما يطلق عليه "الوحدة الوطنية" فى الأدبيات الرسمي أساساً، وسرعان ما بات التعبير ومحمولاته الدلالية الرسمية، جزءاً من لغة الأزمة الإسلامي – المسيحية فى مصر.

سؤال يطرحه رجال سياسة، وباحثون، ورجال دين أجانب وعرب، وقد يجد بعضه إجابة ما من بعض الباحثين أو المعلقين يطرحون فيها رأيهم بأن الحوار قائم ويطرحون بعض الأمثلة التى تتمثل فى بعض اللقاءات الكرنفالية أو الموسمية بين رجال دين مسلمين ومسيحيين كدلالة على حوار ما، وكأن اللقاء مرادف للحوار أو علامة عليه، ولكن فيما يبدو لي الإجابات عامة، وضبابية وغير محددة من المشاركين فى هذه اللقاءات، أو هؤلاء الذين تابعو بعضها. غالباً الإجابات تحاول أن تتجمل لأن السؤال يشير إلى خطاب مضمر أو كامن ورا السؤال / الفخ، يدور حول التوترات السابقة أو الحالية أو المحتملة، أو وقائع عنف لفظى، أ رمزى، أو وقائع ضرب، أو حرق، أو تخريب حدثت أو محتملة، وأحياناً، قتل حدث سابق وارتبط بسياقات العنف المادى ودمويته أحياناً.

والسؤال الذى يولده السؤال، وهل هناك حوار فى مصر عموماً، وفى إطاره يدو الحوار الدينى؟

بعضهم قد يرى ثمة حواراً بشكل ما أو بآخر فى الفضائيات، و الصحف الخاصة والصحف المعارضة، مثالاً على الحوار أو فى بعض الصحف القومية، أحياناً وعلى نحو هامشى من حيث الحيز، والموضوعات، أو فى الحضور المكثف لرجال الدين فى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، أو القنوات الفضائية الدينية، أو فى المواقع النتية أو الفيس بوك Face Book. أو فى التشر بين الحين والآخر للعناق والقبلات بين رموز من المشايخ والقساوسة والأساقفة . . إلخ

وثمة من يرى أن ما نشاهده أو نقرأه، هو تعبير عن حالة اللا حوار، أو يرى آخرون أ ما يحدث هو تعبير عن السجال العنيف، والعنف الخطابى أو اللفظى، أو الرمزى الذى يهيمر على المجالين العام والخاص فى مصر

Abu Nour

يبدو لي أن غالب ما نراه ونقرأه في الإعلام المرئي والمسموع الفضائي والمكتوب يميل إلى السجال غالباً، وبعض من التنابذات والهجاءات أحياناً، وقلة منه يمكن وصفها تجاوزاً بالحوار الموضوعي حول قضايا ما عامة أو خاصة.

ثمة إعاقات تحول دون إنتاج ممارسة حوارية موضوعية في مصر، ومن ثم نرى ونسمع ونشاهد أصواتاً صاخبة لا تسمع للآخر، ولا تتعرف على وجهات نظره في القضايا المطروحة، وغالباً نجد أنفسنا إننا إزاء آراء ومواقف وتصورات حول الآخر – في اختلافاته حول الرأي والفكر والقيم والدين والمذهب والثقافة والعرق واللغة ... إلخ – لا تعكس سوى آراء قائلها أساساً، أو غالباً، ولا تعبر من ثم عن هذا الآخر سواء تمثل في فكرة أو ديانة أو رأي أو نوع اجتماعي gender، أو قومية، أو إيديولوجية، أو عرق ... إلخ.

نحن غالباً ما نكون إزاء خطاب حول خطاب أو فكرة أو شخص أو ثقافة أو قيم أو دين أو مذهب ... إلخ، وصائغ هذه الصورة أو الصور على تعددها، هو آخر حول آخر.

صور نمطية مسبقة غالباً ما تكون تعبيراً عن تحيزات ورؤى مسبقة ونمطية تستند إلى بعض من الواقع كما تتصوره، أو كما هو والباقي هو إنتاج، وإدراكات حول هذا الآخر أيا كان. في بعض الأحيان – إن لم نقل غالبها – الصور حول الآخر هي خطاب أقرب إلى الآلية النفسية الدفاعية، التي ترمي إلى تجريح صورته أو تشويهها، كإحدى آليات الدفاع عن الذات / الثقافة / الانتماء الديني أو القومي أو اللغوي .. إلخ.

تشويه الآخر هو البعد الآخر لمديح الذات، أو حمايتها، أو تعبير عن الخوف.

الصور المغلوطة تدفع إلى السجال، أو حومة الهجاءات أو التحريض على العنف اللفظي، أو تشجع على العنف المادي في بعض الأحيان، وتأتي الصور الشائهة، من منابع شتى يمكن رصدها فيما يلي:

١ – غياب المعرفة بالآخرين – بشراً وأفكاراً وأديانا ومذاهب وأعرافاً وأوطاناً ... إلخ – داخل الوطن، وفي المنطقة والعالم، وشيوع صور شائهة حولهم، ويعود ذلك إلى:

أ –أزمة النظم التعليمية ومناهجها:

تسود غالب المناهج التعليمية المصرية حول الآخر والآخرين تصورات مبتسرة وجزئية، عبر تقديمهم كتعبير عن رؤى وتحيزات واضعي المناهج حول هذا الآخر أو ذاك، أو المعرفة الشائعة حوله. مثال: المسيحية تقدم من المنظور الإسلامي، والإسلام يقدم من المنظور المسيحي، أو الاستشراقي حول الإسلام.

Abu Nour

إن واضعي المناهج، ومن يقومون بتدريسها يعبرون عن آرائهم وتحيزاتهم الدينية والأيديولوجية حول الآخر – على سبيل المثال تقدم الثقافة الغربية / الغرب على نحو معمم من منظور ديني أحياناً بوصفه مرادفاً للصليبية، أو بوصفه مرادفاً كلياً للاستعمار أو الإمبريالية أو العولمة ... إلخ، وثمة غياب لتمييزات تاريخية وثقافية وقيمية حول تعدد مجتمعات وتواريخها وتجاربها وثقافاتها المتعددة داخل النسق الكلي لبعض الوحدات القيمية أو الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية للدول والمجتمعات الغربية أو اغفال للوجه الانسانوي والمعرفي للغرب بديلاً عن شيطنة الغرب كله!!

ب – يسود التعليم منطق التلقين والحفظ والتلاوة. والكلاشيهات ذات المصدر الديني أو الثقافة الشعبية، أو الأمثولات ذات السند الفلكلوري أو الخبرات الجماعية، أو الشخصية، لواضعي المناهج على نحو تؤثر على طرحهم للآخر وصوره.

ثمة خلط شائع بين اللغة العلمية واللغة الدينية التي ترمي إلى توظيف الأولى لدعم الثانية واليقين الذي تنطق به بكل انعكاسات ذلك على الحوار أو طرح صور الآخر. شيوع اللغة الإطلاقية، ومنطقها لا اللغة النسبية، يؤدي غالباً إلى شيوع التعميمات، واللغة القيمية والمعيارية، ومن ثم يشيع المنطق الساعي للإجماع أكثر من الاختلاف، والنزعة النقدية التحليلية، والعقلانية ... إلخ، ومن ثم يتم تغليب اليقينيات والآراء المعلبة أو الشائعة حول الآخرين، ومن ثم الحد من إمكانية الحوار الموضوعي.

شيوع المنطق الديني في المناهج، وعملية التدريس للمواد المقررة على الطلاب أثر سلباً على فهم الآخر، ولاسيما في العقود الأخيرة، حيث يتم تسييد منطق ثنائية الحلال والحرام، والكفر والإيمان الضدية في غير مجالاته وامتداده إلى التعامل مع الظواهر العلمية والسياسية والاجتماعية والأدبية والجمالية والإبداعية ... إلخ، على نحو يؤدي إلى تقزيم العقل الناقد والمبدع والخلاق، والرؤى النقدية.

د – فرض بعض التحريمات الدينية – من خلال بعض المدرسين والمدرسات – على بعض الفلسفات والرؤى الحاملة لها، بدعوى خروجها على الدين الإسلامي – المسيحي، ومؤخرا تصورات بعض رجال الدين عن الديانة البهائية الوضعية.

هـ – دور الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب في إشاعة الصور النمطية السلبية حول الآخرين، أو التحيز الديني والسياسي في التعامل مع موضوعات العنف ذي الطابع والوجه الديني، أو الأشخاص الدينية أو السياسية .. إلخ، وذلك من قبل بعض الإعلاميين غير المتخصصين وغير الأكفاء أصلاً.

Abu Nour

٣ – أدت هيمنة الثقافة السياسية الإكراهية والإذعانية الشائعة في بلادنا إلى إعاقة الحوار لأنها تعتمد على الموافقة والتأييد للحاكم، والمداراة، وولدت ولا تزال قيم الانصياع، والنفاق والمذلة والخنوع للحاكم / البطريرك، أو النيوبطريرك.

إن هيمنة البطريرك المحدث / الفرعوني النسب والإسلاموي والقبطي الأرثوذكسي اليقين والاستبدادي الصلاحيات، أدى إلى اعتبار نقد الحاكم / الفرعون/ البطريرك جريمة وإثما، ومن ثم ولدت ثقافة النفاق والمديح، والازدواجية والكذب كآليات للتعايش مع الاستبداد. في ظل شيوع ثقافة الخوف والكذب والنفاق والمداراة تضعف أسس الحوار، وآلياته، ونتائجه، وتحوله إلى خطاب للمديح للسلطة والحاكم، وللقائد الحزبي، والوزير والمدير الحكومي.

ما نشاهده من صخب صحفي وإعلامي في السنوات الأخيرة، كنتاج لثورة المعلومات والاتصالات (الإنترنت – الفضائيات)، هو مرحلة انتقالية، لانكسار بعض القيود القديمة على حريات التعبير ومواجهة لها بالأساليب الإيديولوجية الرسمية والأمنية والبيروقراطية القديمة.

٣ – تزايد القيود القانونية والإدارية على حرية الرأي أو الاجتماع السلمي، بما يؤدي إلى حصار مساحات ومراكز وآليات الحوار بين المختلفين في الفكر والسياسة والأديان والمذاهب. الجوانب السابقة كلها وغيرها تجعل ثقافة القمع والكذب هي السائدة، ومن ثم تشكل عقبة إزاء الحوار كعملية وآلية وممارسة، بما يحول دون تشكل ثقافة حوار في المجتمع وفي وسط دوائر النخبة السياسية والمعارضة والجماعة الثقافية، ووسط رجال الدين على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم.

٤ – تزايد النزعة التعبوية والغوغائية والمقاربات المبتسرة في تناول القضايا الوطنية على اختلافها، والميل إلى إثارة مشاعر العوام والمتعلمين وأنصافهم وأشباه المثقفين، وهذا الاتجاه الشائع يسود لدى بعض قادة الجماعات الدينية السياسية، ورجال الدين الإسلامي، والمسيحي، وبعض رجال أحزاب المعارضة، والحزب الحاكم، ويرمي لتحقيق عدد من الأهداف نرصد بعضها فيما يلي:

أ – إيجاد تعبئة دينية شعبوية وقومية حول شعارات ضبابية وعامة وغامضة، كنصرة الفلسطينيين، أو العرب، أو حماس أو حزب الله، أو نصرة إيران وسياساتها النووية والإقليمية تحت دعاوى الأخوة الدينية الإسلامية .. إلخ. وهو اتجاه يحاول التغطية على أهدافه الأساسية من وراء الشعارات الغامضة، أو بعض التحالفات الإقليمية مع دول وأحزاب

Abu Nour

سياسية نكاية في الحزب الحاكم وحكومته.. إلخ، ومن ثم الخلط بين الرؤية الإيديولوجية المضطربة، والخلاف الحزبي والمصالح القومية للدولة والأمة المصرية.

ب - استبعاد الخطابات والرؤى المعرفية المؤسسة على العلم والتحليل والمنهج وقواعده، ومن ثم استبعاد المعرفي لصالح الخطاب الشعاري المسطح واليومي وأحياناً الجهول. ويترتب على ذلك إزاحة أهل الخبرة والعلم لصالح الظهور المكثف والطاغي لأهل الإيديولوجيا الدينية الوضعية، ولغة الوعظ والإرشاد الموجه للعوام، ولغة التحريض التعبوية لغالب النشطاء والهواة في قضايا معقدة تتأبى على التبسيط والابتسار.

ج - المزايدة وإحراج السلطة السياسية وإرباكها بحيث تختلط الضغوط والأوراق الداخلية والمزايدات الإقليمية لبعض دول "المانعة" كما حدث في أزمة غزة الأخيرة. وهنا لا أحد يعرف أي نمط من المانعة السياسية لهذا المحور الذي تقوده إيران، وكلا الأطراف تسعى للحوار مع الإدارة الأمريكية الجديدة، ويتمنى رضاها ! بل إن سوريا تسعى جاهدة للحوار والتفاوض حول "وديعة رابين"، وهو حلم إذا حدث، سوف نرى وضع تحالفاتها مع حزب الله، والفصائل الفلسطينية التي تعيش في كنف الأجهزة الأمنية السورية، كيف سيكون مصيرها؟ ويبدو أن مثال أوجلان غائب عن كثر من ماريشالات المانعة الفضائية وضوضائها.

د -الغياب عن زمن العالم المعولم وتحولاته من غالب قادة أحزاب المعارضة والمحجوبة عن الشرعية القانونية، والحزب الحاكم، ورجال الإعلام والصحافة، والمثقفين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية، ورجال الدين. ثمة انفصال عما يجري في عالمنا معرفياً وسوسيولوجيا وثقافياً وتقنياً وعلمياً من قبل قطاعات واسعة من المصريين، والاستثناءات محدودة. ثمة تدهور في مستويات الكفاءة في بلادنا، مما أثر على الوعي والمعرفة والحساسية بما يجري داخلنا وحولنا من ظواهر ومشكلات معقدة. ومن ثم أصبحنا نعيش في عزلة نفسية ومعرفية عن عالمنا المتغير ترتيبا على العزلة الشعورية والمعرفية عن العالم يبدو إعلامنا مثيراً للأسى، وجدالاتنا بائسة وكأنها تدور في فضاء من الأوهام والكوابيس والشعارات الخارجة من رماد موت معلن. وأسفاه !!.

Abu Nour

Abu Nour

الفصل الخامس :

الحوار مع الآخر الدينى:
الضرورات، والأطراف، والموضوعات

Abu Nour

Abu Nour

أولا : مدخل: علامات عصرنا

يعيش عالمنا منذ أوائل العقد التاسع من القرن الماضي، مجموعة تحولات بنيوية كبرى في النظام الدولي وتوازناته الإستراتيجية والسياسية، ولم يقتصر الأمر على ذلك، وإنما امتد التحول إلى طبيعة المجتمعات الشمالية من خلال عمليات الانتقال إلى العولمة، والشرط ما بعد الحديث بكل سماتهما العديدة.

ويمكن رصد هذه التحولات على مستويين رئيسيين هما:

١ - التحولات في بنية النظام الدولي.

٢ - عمليات التغير الاجتماعي والثقافي والديني في إطار الانتقال إلى الشرط ما بعد الحديث.

ونتناول كليهما في إيجاز شديد فيما يلي:

التحولات في بنية النظام الدولي:-

من الثنائية القطبية إلى الإمبراطورية، وبدايات التغير إلى ما بعدها.

أدى انهيار الإمبراطورية السوفيتية، إلى أفول الإمبراطورية الفلسفية الماركسية على مستوى التنظيم الاجتماعي، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية، وهندسة الدولة والسلطة والقانون والموقف النبذي والإلحادي من النظام الديني ومعتقداته وطقوسه ورموزه أياً كان مع استمرارية تحييده في العلاقات بين الدولة والأفراد والجماعات. من ناحية أخرى أدى سقوط حائط برلين إلى انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي وانفراط الإمبراطورية والدول التي تدور في فلكها. وترتب على ذلك الانتقال إلى المشروع الاقتصادي الحر وقوانين السوق، ونظم التعددية السياسية على المثال الديمقراطي الغربي.

أدت عمليات تفكك أوروبا الشرقية، وحروب البلقان إلى قيادة الولايات المتحدة منفردة للنظام الدولي المعولم، كإمبراطورية كونية تدعم عمليات التحول الديموقراطي والرأسمالي في دول الإمبراطورية السابقة، على المستوى العولمي.

من أبرز الظواهر الأخرى، تطور ظواهر وجماعات العنف ذات الوجوه والمسوغات الدينية الإسلامية، وتحولها إلى ظاهرة عولمية في أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتمت بعدها عمليات إرهابية في أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا، وأوروبا، وأصبحت الحرب على

Abu Nour

الإرهاب أحد أبرز الإستراتيجيات الوقائية للولايات المتحدة. التي ترتب عليها اندلاع الحرب في أفغانستان وبعدئذ العراق، بكل انعكاساتها على بروز ظواهر عدم الاستقرار الإقليمي في كلتا المنطقتين. وترتب على الحرب في الدولتين عدة نتائج نذكر بعضها فيما يلي:

١ - أفغانستان:

أ - عدم القدرة على إنهاء الحضور العسكري، والإيديولوجي لطالبان، وسعى الرئيس الأفغاني حامد كرزاي نحو التفاوض مع الملا عمر. والطلب من المملكة العربية السعودية أداء هذا الدور، وتأييد بريطانيا لهذا الاتجاه.

ب - امتداد الصراع مع القاعدة وطالبان إلى مناطق القبائل التي تحولت إلى بؤرة توتر وعدم استقرار داخل باكستان.

ج - ضعف نسبي في تنظيم القاعدة وتراجع عدد ونوعية عملياته.

٢ - العراق:

أ - تحول العراق بعد الغزو إلى بؤرة من بؤر عدم الاستقرار الإقليمي. ولاسيما في ظل حرب أهلية غير معلنة -في نظر بعضهم - بين المكونات الأولية للشعب العراقي، ولاسيما السنة والشيعة في ظل تصاعد دور بعض رجال الدين الإسلامي الذين ينتمون للمذهبين. من ناحية أخرى تداخلت الأبعاد الجيو - دينية، والقبلية والقومية في الصراع المذهبي العرقي بين الكتل المذهبية الرئيسية. ومن ناحية أخرى تداخلت الأطراف الإقليمية العربية، ودول الجوار الجغرافي العربي في بعض ديناميات النزاع الداخلي. ومن أخطر آثار الحرب الأهلية غير المعلنة تأثيراتها على الأقليات الدينية والعرقية، كما حدث مع المسيحيين العراقيين في منطقة الموصل، وهجرة بعضهم من مناطقهم ثم عودة البعض الآخر مؤخراً - في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ - ظاهرة النزاعات المذهبية السنية - الشيعية. وانعكاساتها على الأقلية المسيحية والعرقية، تبدو خطرة في انعاكاساتها على المنطقة العربية ومجتمعاتها التعددية والانقسامية في ظل استمرارية أزمات بناء الدولة - الأمة الحديثة على اختلافها، فضلاً عن توتراتها الدينية والمذهبية والطائفية كما الحال في لبنان على سبيل المثال.

ب - تراجع نسبي في عمليات تنظيم القاعدة واعتراه الوهن، في ضوء عمليات قوات الاحتلال الأمريكي والبريطاني. وبمشاركة جماعة الصحوة القبلية والجيش العراقي.

ج - صعود وتصدد الدور الإقليمي الإيراني. وبروز التماسك السوري في مواجهة الضغوط الدولية إلى حد ما.

Abu Nour

د - امتداد عدم الاستقرار إلى لبنان/ فلسطين (الصراع داخل الوسط الفلسطيني بين حماس، وفتح) / ومعاناة الشعب الفلسطيني في ظل الغطرسة والعنف الإسرائيلي المفرط وحصار قطاع غزة.

هـ - أدت عمليات التغير الاجتماعي والثقافي والديني في ظل الانتقال إلى الشرط ما بعد الحديث إلى تراجع دور وتأثير الإيديولوجية الماركسية، وهو ما أدى إلى صعود دور الدين كإطار لتوليد المعاني حول الذات والوجود والطبقة والعالم لدى بعض الجماعات القومية والعرقية والدينية واللغوية. لاسيما بعد الدور البارز الذي لعبه الفاتيكان في ممارسة الضغط، والدعم المعنوي السياسي والإعلامي الأمريكي والغربي لحركات الاحتجاج السياسي التي أدت مع حرب النجوم، وضغوط أخرى إلى انهيار حائط برلين ومعه الاتحاد السوفيتي السابق.

و - في ظل الشرط ما بعد الحديث برز دور الدين كإطار للتماسك والتوازن بين بعض الجماعات في مواجهة ظواهر الانقسامات والتفكك والتشظي إزاء الجماعات الأخرى كما في منطقة البلقان. لعب الدين دوراً حمائياً، كإحدى أبرز الأدوار والمحددات في بلورة الهويات المتنازعة في مجتمعات عديدة، وأصبح غطاء لبناء الحدود بين الهويات وأحدد مكونات الهوية، في ظل تعثر المشروع الحداثوي وتفكك الأطر والأنظمة الشمولية.[1]

ى - بروز دور الكنيسة الكاثوليكية الكوني، وكذا دور الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. وبدء عمليات التنافس بين الكاثوليكية والبروتستانتية، وتحول المذهب والمؤسسة الدينية في اندماجهما إلى وعاء للهوية في بعض المجتمعات الشرق أوسطية، كما في حالة العائلات المسيحية الشرقية في مجتمعات ذات أغلبيات إسلامية. من ناحية أخرى لعب الدين دوراً مؤثراً في السياسات الخارجية للدول الكبرى، والمتوسطة وبعض المنظمات الدولية مثل دول منظمة المؤتمر الإسلامية، وفي السياسة الخارجية للفاتيكان، والأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية، وفي إطار السياسة الخارجية المصرية، وكذا دور الإسلام في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

تحول الدين والأجرى استخداماته السياسية - العرقية إلى أحد مصادر إنتاج النزاعات الدولية مجدداً في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب ضد الإرهاب، ولاسيما بعد أن تحول إلى أداة لتبرير العنف المادي والرمزي والخطابي ذي السند التأويلي الديني

---

(١) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان، ص ٨٨، الهيئة العامة للكتاب (مكتبة الأسرة) الطبعة الثالثة، القاهرة ٢٠٠٥.

Abu Nour

ـذى تمارسـه بعـض الجماعـات الإسـلامية السياسـية الراديكاليـة، كالقاعـدة ونظائرهـا أشباهها، وفي إطار المجموعات السلفية الجهادية.

من ناحية أخرى كشفت الحرب الأمريكية الوقائية، ضد الإرهاب عموماً وعلى القاعدة حركة طالبان، وفي العراق خصوصاً عن سطوة ونفوذ الاتجاه المسيحي - الصهيوني على إدارة الجمهورية للرئيس جورج دبليو بوش الذى أعطى مسوغاً لبعض الإسلاميين راديكاليين لتبرير نمط عنفهم الدامي، وهو ما أثر سلباً على عمليات توظيف الرمز المجازات الدينية في النزاعات الدولية، ومن ثم تأجيجها.[٣]

برز خلط شاع في إنتاج بعض الخطابات السياسية الأوروبية والأمريكية، بين الإسلام، بعض الجماعات الإسلامية الراديكالية، وبعض ظواهر التخلف التاريخي في حياة المسلمين لعاصرين وفي علاقاتهم السياسية والثقافية والاقتصادية والتقنية بالغرب تحت تأثير صور النمطية المسبقة حول الإسلام والمسلمين الشائعة في بعض الأدبيات الاستشراقية كولونيالية، وبعض الكتابات المسيحية القديمة.[٤]

يمكن لنا إيجاز تأثيرات عالم ما بعد ١١ سبتمبر على دور الدين عموماً والإسلام في لنزاعات الدولية المعولمة في النقاط التالية:

١ - تزايدت عمليات توظيف الدين ورموزه وتفسيراته وتأويلاته في العلاقات الدولية لمعولمة، ولاسيما في نزاعات الهوية والمصالح الإستراتيجية والاقتصادية..إلخ.

٢ - أدى الخطاب الديني السياسي والعقدى ولا يزال دوراً تعبوياً وتحريضياً على لمسارح السياسية في المنطقة العربية والإسلامية.

٣ - تزايدت عمليات العنف ذات الطبيعة الطائفية والمذهبية داخل ذات الدين ومثالها لتوتر والنزاع بين السنة والشيعة، وكذلك استمرارية المنافسات والتوترات بين الكاثوليكية لبروتستانتية على المستوى العولمي ثم التوتر والنزاع بين مكونات بعض البلدان العربية لإسلامية على أسس دينية ومذهبية.

٤ - بروز الاهتمام العالمي بمبدأ الحرية الدينية وما تتفرع عنه من حقوق وتحولها إلى حد مكونات السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها. وكذا دول المجموعة الاوروبية، ولاسيما عد ظهور القانون الأمريكي لحماية الحريات الدينية، بكل ما انطوى عليه من آليات، وما

---

[٣] نبيل عبد الفتاح سياسات الأديان، المرجع السابق، ص٩٣.
[٤] نبيل عبد الفتاح، المرجع سابق الذكر، ص ٩٤، ٩٥.

Abu Nour

يترتب عليه من جزاءات على الدول التي تخرق حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وغيرها، وذلك كجزء من احترام حقوق الإنسان[٤].

٥ – التحولات العولمية أدت ولا تزال إلى عمليات هدم، وبناء الأنظمة والعلاقات والهويات المتجددة، نظراً لظواهر التشظي. مما أدى إلى استخدام بعض الصفوات السياسية والدينية المنظومات التأويلية للعقائد الدينية، والرموز في المنافسات والصراعات الداخلية، والإقليمية والدولية[٥].

٦ – أدت العمليات العنيفة ضد الأبرياء في مناطق عديدة من عالمنا إلى دعم بعض الصور النمطية السلبية التي صيغت تاريخياً حول الإسلام الحنيف، ورسوله الأكرم، على نحو ما برز في بعض الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم).

(٤) انظر في هذا القانون وتفصيلاته مؤلفنا: الخوف والمخاوة الإسلام والديمقراطية والعولمة، من ص ٤١٣ إلى ص٤٥٨. الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة، ميريت، القاهرة ٢٠٠٨).

(٥) نبيل عبد الفتاح، الخوف والمخاوة، المرجع السابق، من ص ١٠٧ الى ص١١٤.

Abu Nour

ثانيا : الحوار الثقافي والحوار الديني

ثمة سؤال أولي نطرحه في هذا الصدد ما هو معنى الحوار الثقافي والديني والعلاقة بينهما؟

الحوار الثقافي يدور بين مثقفين ينتمون إلى ثقافات متعددة داخل المجتمع الواحد في ظل المجتمعات التعددية أو الانقسامية، سواء عبر آليات منظمة من مثيل المؤتمرات، والمنتديات، أو عبر الآليات الإعلامية، من صحف، وإذاعة وتلفاز، أو من خلال الكتب والمقالات.

الحوار الثقافي قد يدور في إطار إقليمي أو دولي متعدد الثقافات سواء بين مثقفين أفراد، أو جماعات أو جمعيات أهلية، أو في أطر رسمية، أو بين بعض المؤسسات الثقافية الرسمية المعنية بالحوار الإقليمي أو الدولي العابر للدول والمجتمعات، أو من خلال المنظمات الطوعية العاملة في المجتمع المدني إقليمياً وكونياً.

يمكن القول إن الحوار الثقافي – أو الحوار بين الحضارات – على المستوى الرسمي، وفواعله وأطره المؤسسية الرسمية يمثل حالة معاصرة بدأت بعد دعوة الرئيس محمد خاتمي لكسر عزلة إيران السياسية الدولية، ومحاولة دعم الإصلاحيين في بلاده، ولم يحقق نجاحاً كبيراً في هذا الصدد، على الرغم من تبني منظمة الأمم المتحدة للدعوة في الدورة ٣٥ للجمعية العامة في سبتمبر ١٩٩٨، ثم اتخاذها قراراً باعتبار عام ٢٠٠١ الماضي عاماً للحوار بين الحضارات، وهو جزء من مبادرات تمت في سياقات موازية من قبل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، والمائدة المستديرة التي نظمتها اليونسكو وعقدت في ٥ سبتمبر ٢٠٠٠، وغيرها من المبادرات واللقاءات.

الحوار الثقافي أوسع نطاقاً، وأشمل من الحوار الديني، لأنه يدور حول خصوصية كل مكونات الأنساق الثقافية التي يتحاور بعض ممثليها على نحو فردي أو جماعي رسمي، أو أهلي، أو قد يشمل الآداب والفلسفات، والأفكار والرموز والهويات والقيم وأنماط السلوك وجذورها وتداخلاتها التاريخية الاجتماعية والسياسية والعرقية والدينية والمذهبية. وقد يدور أيضاً حول رؤى الذات، أو رؤى العالم، أو حول ما كان يطلق عليه مفهوم الشخصيات القومية أو ما كان يدعى ذلك، أو الشخصيات الفرعية كما كان يقال في إحدى مراحل تطور علوم الاجتماع والنفس الاجتماعي، والأنثربولوجيا. الحوار الثقافي، قد يتناول الثقافة الدينية وجوانبها العقدية والطقوسية، والتفسيرية والتأويلية، وتاريخ الديانة والمذاهب داخلها،

Abu Nour

وأدبياتها الفقهية أو اللاهوتية، ورموزها وأنبياءها، وقادتها، وكبار الفقهاء واللاهوتيين. أو أثر الثقافة السائدة في مجتمع ما على الإنتاج الفقهي أو اللاهوتي .. إلخ.

الثقافة الدينية جزء من الثقافة القومية السائدة في بلد ما والحوار الديني جزء من مكونات وعمليات الحوار الثقافي أو الحضاري في تعبير آخر – الأكثر شمولاً وعمومية، عبر تقسيماته المتعددة بحسب كل نسق أو مكون من مكوناته مما يشكل موضوعاً للحوار الثقافي الأعم.

الحوار، والسجال عموماً بين الثقافات أو من يعبرون عنها يمثل ظاهرة قديمة إلا أنه يشكل أحد أبرز ملامح عصرنا، سواء على المستوى الفردي أو الشخصي أو الجماعي، وذلك لأسباب عديدة يمكن رصد بعضها تمثيلاً لا حصراً فيما يلي:

١ – ثورة الاتصالات متعددة الوسائط، والإعلام، والفضائيات.

٢ كثافة السفر للتجارة وبحثاً عن عمل والسياحة والتعليم من خلال وسائل النقل المختلفة كالطائرات والبواخر والقطارات عابرة الحدود الدولية، تشكل في ذاتها عملية قد تنطوي على تعارف وحوارات بها عنصر ثقافي لا يمكن إغفاله.

٣ – نزوع الدول والحكومات إلى فتح أبواب خلفية للحوار ولتبادل الآراء حول المشكلات والأزمات الثنائية أو المتعددة أو الإقليمية أو الدولية أو بعض الأمور الأمنية أو الاقتصادية أو العسكرية، وهو ما يتطلب حوارات بين ممثلي الدول على المستوى الثنائي أو المتعدد لتبادل الرؤى حول شروط الصفقات السياسية والعسكرية أو الاقتصادية قبل الإعلان عنها في وسائل الإعلام على اختلافها.

٤ – الحوار – والسجال : يمثلان سمت الحياة الثقافية والأكاديمية والمهنية بين المثقفين والخبراء تخصصات شتى تخصص، والنقاد، والمحللين السياسيين، والعسكريين.. إلخ، والإعلاميين عموماً والصحفيين على وجه الخصوص. الحوار الديني يمثل أبرز العلاقات بين الأديان والمذاهب السماوية والوضعية، ويرجع ذلك لاعتبارات عديدة نذكر منها: –

١ – أن السجال الديني والمذهبي البيني أو داخل النظام الديني – العقدي والطقوسي – والرمزي، يعد جزءاً من تداخل الأديان ومذاهبها بالواقع الإنساني ومشكلاته وتعقيداته التي تتصل بالمنافسات والصراعات الجماعية والفردية حول المصالح الدنيوية، والآراء والقراءات الوضعية للنصوص الدينية على اختلافها.

Abu Nour

٢ - يحاول رموز كل ديانة ومذهب ومؤسساتها إثبات أن الديانة أو المذهب الذى ينتمون إليه أفضل من الأديان الأخرى، وأنه يمثل الحقيقة المطلقة، وهو ما يحاول قادة كل مذهب إثبات أنه الأكثر تمثيلاً للحقيقة الإلهية، وتعبيراً عنها بلا زيادة أو نقصان. ويترتب على ذلك بروز بعض من السجال الحاد حيناً مع بعض أبناء الدين من المنتمين لمذاهب مغايرة (الأرثوذكسية، والكاثوليكية، والبروتستانتية)، أو (السنة والشيعة والأباضية.. إلخ)، أو بين (السفارديم، والإشكناز).

٣ – التنافس الضارى بين المؤسسات الرسمية والطوعية على مستوى الأديان الثلاث، ومذاهبها، وبين المذاهب بعضها بعضاً مثل الكاثوليكية، والبروتستانتية، وبين الشيعة والسنة كما ظهر مؤخراً.

Abu Nour

ثالثا : أسباب الدعوة إلى الحوار الدينى بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١

من وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية وبدء الحرب الأمريكية على الإرهاب تزايدت الدعوات الرسمية، ومن بعض منظمات المجتمع المدنى لضرورة الحوار مع الآخر الدينى سعياً وراء فهم الإسلام الديانة والعقيدة والطقوس، وأيضاً لكى يفهم بعضهم الديانات الأخرى، ولاسيما المسيحية. والسؤال الذى نطرحه في هذا الصدد:

لماذا لجأت بعض الدول والمؤسسات الرسمية واللارسمية إلى الحوار الدينى أو الحوار مع الآخر الدينى وفق بعض الصياغات؟

يعود ذلك للأسباب التالية على سبيل المثال لا الحصر:

١ – كثافة توظيف بعض التأويلات والرموز الدينية فى تسويغ وتبرير السياسات والقرارات، والعنف المادى والرمزى على أساس من المرجعية الدينية وتأويلاتها المتعددة.

٢ – تزايد الفجوة الإدراكية والمعرفية بين أتباع بعض الأديان والمذاهب كنتاج لضعف المعرفة الدينية والمذهبية لدى بعض الجمهور من العاديين فى مختلف بلدان العالم، ومن ثم غياب المعرفة بالآخر الدينى، أو الآخر المذهبى الذى ينتمى لذات الديانة.

٣ –هيمنة الصور الذهنية السلبية المسبقة – الدينية والثقافية – السائدة داخل بعض المجتمعات وبين بعض شرائحها "الطبقية" ولاسيما في بعض المجتمعات الغربية حول الأديان الأخرى، وهى صور ذات طابع "كاريكاتورى" مبسط، يعود إلى تاريخ من "الاستعمار" والاستشراق الكولونيالى والإمبريالى، والانثربولوجيا الغربية الكولونيالية والإمبريالية التى تأثرت بمصالح الاستعمار والإمبريالية الغربية، والأهم بعمليات النهب المنظم التى تمت لثروات بلدان إسلامية وآسيوية وأفريقية تسودها معتقدات كريمة إذا شئنا استعارة إصطلاح المشرع الدستورى السودانى في بعض صياغاته في دساتير الجمهورية بعد الاستقلال.

٤ - كثافة توظيف الدين فى النزاعات الدولية، رموزاً وأقنعة وتبريرات كما فى حال طرفى الحرب العولمية ضد ومع ما يطلق عليه اصطلاح الإرهاب المراوغ!.

٥ – تزايد سوء الفهم المتبادل بين أبناء الأديان والمذاهب بعضها بعضاً، بما يساهم فى تبرير وترويج أشكال العنف الخطابى والمادى والرمزى على اختلافها.

٦ - تداخل بعض المؤسسات الدينية والمذهبية الكبرى فى إطار سياسات ومصالح بعض الدول الكبرى والمتوسطة.

Abu Nour

٧ - اختلاف مفاهيم وإدراكات الفواعل الدينية والمذهبية حول العلاقة بين الديني والسياسي والديني والاجتماعي، والديني والثقافي في الحياة المعاصرة، وحول مواقف أصحاب الأديان وممثليها الرسميين والأهليين إزاء التعايش المشترك، وحول السلام ... إلخ.

٨ - إن الحياة على كوكبنا تواجه مشكلات خطيرة، كالإرهاب على سند من التأويل الديني، والكوارث الطبيعية، والأعاصير المالية على نحو ما تم مؤخراً، وانتشار معدلات الفقر، والأمراض العضال الخطيرة كنقص المناعة، وإنفلونزا الخنازير مؤخراً وازدياد الأمراض الخطيرة والوبائية كالكبد وتحديداً في دول جنوب العالم، واختلال العلاقة الإيكولوجية بين الإنسان والطبيعة.

٩ - انتشار النزاعات الطائفية، والدينية العرقية في المنطقة كنتاج لأزمة التكامل الوطني، والاستبعاد الممنهج لبعض الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية من المشاركة في مؤسسات المشاركة السياسية والثقافية...الخ.

١٠ - حروب الفتاوى الإسلامية، واللاهوتية وانعكاساتها السلبية على توجهات المواطنين من ذوى الاتجاهات الدينية والمذهبية العديدة - على نحو سلبي إزاء بعضهم بعضاً، وانعكاسات ذلك السلبية والمؤثرة على أزمات الحياة اليومية المشتركة.

١١ - بروز سعي بعض مؤسسات المجتمع المدني العولمي والإقليمي إلى صياغة بيانات حول القيم المشتركة داخل الأديان والمذاهب على اختلافها.

١٢ - الخوف المعولم الذى جعل قطاعات اجتماعية عديدة فى عالمنا الجنوبى تلجأ إلى الدين والمذهب، سعياً وراء الأمان عبر الدين / المذهب، ومحاولة بث الاستقرار النفسي على المستويين الفردى أو الجماعى إزاء مصادر الخوف الوجودى الفردى والجماعى إزاء تحولات العالم الهادرة.

Abu Nour

رابعاً : أطراف الحوار الدينى

نطرح بعض الاسئلة في هذا المجال، وهى:

هل الأديان، أو المذاهب داخلها تمثل ذاتها فى السجال أو الحوار؟ بدهى الإجابة بـ جهيرة، ولكن الأديان تتحاورعبر ممثلين لها من خلال الفواعل الرئيسة الرسمية والطوعية فـ الأسواق الدينية الوطنية، والإقليمية والكونية. ويمكن رصد فواعل الحوار فى الأطراف التالية

١ - المؤسسات الدينية الرسمية.

٢ - المنظمات الأهلية أو الطوعية العاملة فى الحقل الدينى، أو في المجال الدفاع والحقوقى عن الحريات الدينية والمدنية وغيرها.

٣ - الخبراء وأساتذة مقارنات الأديان، أو بعض رجال الدين المحترفين.

٤ - رجال سياسة محترفون، ولاسيما ذوى الانتماء إلى الإيديولوجيات السياسـ الدينية.

يمكن كذلك أن يكون الفاعلون والناشطون مشتركين من الأطراف السابقة علـ اختلافها.

الحوار الدينى لا يقتصر فقط على المؤمنين أيا كان انتماؤهم الدينى والمذهبى والعرة والقومى والمناطقى. وإنما يمكن أن يشمل بعضهم، واخرين لا ينتمون إلى الأديان السماو؛ وإنما إلى الأديان الأخرى كالبوذية والهندوسية والأديان وكريم المعتقدات الأفريقية والأمريك اللاتينية. وبين هؤلاء وبين آخرين ممن يطلق عليهم غير المؤمنين - من العلمانيين الملحدين - حول قضايا الحياة فى المجتمع والدولة، وفى العلاقات بين الشعوب والجماعا؛ أو يدور الحوار حول بعض القضايا الدينية والفقهية واللاهوتية والمذهبية.

Abu Nour

خامساً : موضوع الحوار الدينى

ما المقصود بالحوار مع الآخر الدينى؟

الحوار الدينى يقصد به تبادل الآراء ووجهات النظر بين الذين ينتمون إلى لدين أو المذهب، أو بين من يختلفون فى الانتماء الدينى والمذهبى حول بعض القضايا العقدية أو الطقوسية، أو التفسيرية أو التأويلية لبعض النصوص المقدسة أو الفقهية أو اللاهوتية أو تعاليم الآباء فى المسيحية أو حول بعض الوقائع والظواهر والتراثات التاريخية أو الوعظية... إلخ. من هنا نستطيع أن نحدد بعض الموضوعات التى تدور حولها الحوارات الدينية فيما يلى:

١ – بنية العقائد الدينية أو المذهبية.

٢ – الطقوس والرموز والخطابات.

٣ – صور كل دين فى تصور الدين الآخر.

٤ – صور كل مذهب إزاء المذاهب الأخرى داخل ذات الدين.

٥ – الحوار حول الصور الشائعة في أنماط التدين الشعبى حول الآخر الدينى.

ومن أمثله ذلك:

أ –التقريب بين المذاهب الإسلامية الرئيسية وتحديداً بين السنة والشيعة، أو الحوار مع الأباضية، أو مع ما يطلق عليهم القرآنيون في مصر وخارجها مؤخراً.

ب – الحوار المسكونى المسيحى بين المذاهب والعائلات المسيحية الكبرى، الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية، أو بين العائلات المسيحية الشرقية والعربية.

وتركز حوارات التقريب المذهبى، والمسكونى على الجوانب المشتركة داخل المذاهب على اختلافها انطلاقاً من الانتماء إلى الدين المسيحى الواحد.

ج – امتداد المطالبات بالحوار الدينى إلى بعض المجموعات التى تدين بمعتقدات أخرى كالمذهبين الدرزى، والبهائى تأسيساً على مفهوم الحرية الدينية وما يتفرع عنها من حقوق كالحق في ممارسة الشعائر الدينية، على نحو أدى إلى رفع دعاوى قضائية خلال السنوات الماضية في مصر من المنتمين للبهائية.

د – الحوار بين أتباع الأديان والمذاهب على اختلافها حول القيم المشتركة التى جاءت بها الأديان وغالب المذاهب على اختلافها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: قيم المساواة والخير، والعدل، والتسامح والحب، ووحدانية الله، ونجدة المظلوم ورفض الظلم، والصداقة، والمودة والرحمة والتراحم بين الناس جميعا، واللطف فى التعامل، والأخوة الإنسانية، وحسن الجوار، ونبذ العنف فى العلاقات الشخصية والجماعية، وعدم الاعتداء على خصوصيات الآخرين واحترامها، ونبذ العدوان على الجماعات والشعوب الأخرى أو الأفراد ... إلخ.

Abu Nour

سادسا : شروط الحوار

أى حوار من الحوارات يتطلب توافر مجموعة من الشروط أو بعضها، ونظراً لحساسية الحوار مع الآخر الدينى يحتاج إلى تحقق ما يلى من شروط:

١ - اقتناع الأطراف المتحاورة بأنهم يدلون بآراء ووجهات نظر أو خطاب وضعى وبشرى حول الدين أو المذهب داخله، ومن ثم يعد رأيهم البشرى موشوما بالنسبية، او ما يعترى الآراء البشرية من نقص أو ابتسار لأن ذلك يؤدى إلى المصارحة والمكاشفة لأننا لسنا أمام آراء مقدسة أو شبه مقدسة.

إن نسبية الراى الوضعى حول الدين أو المذهب تعنى أن الانتماء إلى ديانة ومذهب، أو التمثيل الرسمى لها لا يعنى أن الممثل لها هو الديانة ذاتها. إن الرأى الدينى الوضعى مهما كان قائله هو قراءة أو رأى حول مسألة دينية، ومن ثم لا يكتسب قداسة وحصانة حول الدين، بقطع النظر عن بعض الاستثناءات التى تتصل ببعض المؤسسات الدينية الرسمية التى تعتبر قرارات مجامعها المقدسة ذات سطوة وسلطة على الرغم من أن بعضها لعب دوراً هاماً فى حياة المؤمنين بها، كقرارات المجمع الفاتيكانى الثانى فى الكنيسة الكاثوليكية الرومانية الجامعة[*]. وتحديداً علامات الأزمنة وانفتاحها على الأديان الأخرى، وغير المؤمنين بالكاثوليكية. وهذا النمط من المقررات المسكونية يمكن تجاوزها وتطويرها بعدئذ من مجامع أخرى عندما تتطلب الظروف إجراء ذلك.

ومن ثم تعد القابلية للدحض، أو النقد أو التعديل أو الإطراح والأخذ بوجهة نظر أخرى هى سمت الحوارات الموضوعية والنزيهة.

٢ الجدية فى الحوار، والرغبة فى تبادل الآراء فى احترام وصراحة وموضوعية مؤسسة على المعرفة والمعلومات الدقيقة.

(*) انظر فى ذلك، ترجمة الأب لطوفيوس نجيب، واخرين، ومراجعة الصياغة والأب د.يوحنا قلته، وثائق المجمع المسكونى الفاتيكان الثانى، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧٩، وانظر أيضاً، موريس بورمانس (أمانة السر للعلاقات بغير المسيحيين)، توجيهات فى سبيل الحوار بين المسيحيين والمسلمين، ترجمة المطران يوحنا منصور، منشورات المكتبة البولسية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ بيروت، لبنان، وانظر أيضاً، د. محمد منير سعد الدين، العيش المشترك الإسلامى المسيحى فى ظل الدولة الإسلامية، شهادة من التاريخ، المكتبة البولسية، ٢٠٠١، جونية لبنان، وانظر أيضاً، المطران كيرلس سليم بسترس، أفكار وآراء فى الحوار المسيحى الإسلامى والعيش المشترك، المكتبة البولسية، ١٩٩٩، جونية، لبنان.

Abu Nour

٣ - احترام مبدأ المغايرة ورؤية كل طرف لديانته وعقائدها وقواعدها وطقوستها وتاريخها.

٤ - الانفتاح على تصور كل طرف لمعتقداته وطقوسه ورموزه وتاريخه ضمن قراءاته الخاصة[٦].

٥ - الرغبة المشتركة في إعادة النظر في الصور النمطية المسبقة والموروثات السلبية من أبناء الديانات لبعضها بعضاً.

لاغرو أن الحوار يتطلب في نظر بعض الباحثين والنشطاء -- كريستيان فان نسين - (اللقاء)[٧] والتعارف الإنساني المشترك، ومن ثم القلب والعقل المفتوح على ماهو انساني، وخير ونبل في الشخصية الإنسانية، وفي جوهر القيم الإيمانية التي جاءت بها الأديان، وهو أمر لا يتحقق إلا من خلال (اللقاء)، ومن ثم التفاعل الإنساني على مستوى المشاعر والأفكار، على نحو يقلل لدى بعضهم على الأقل من غلواء وسطوة الصور النمطية المرسومة حول الآخر، ومن ثم شيطنته أو إضفاء طابع أسطوري أو ملغز حوله كما يحدث في الآلية الإعلامية الغربية من صور حول الإسلام والمسلمين.

---

(٦) كريستيان فان نسين، مسيحيون ومسلمون أخوة أمام الله، ترجمة أنور مغيث وتقديم زينب محمود الخضيري، مكتبة الأسرة، الطبعة الثانية، القاهرة ٢٠٠٧.

(٧) كريستيان فان نسين، مسيحيون ومسلمون أخوة أمام الله، المرجع سابق الذكر، ص ١٢١ إلى ص١٢٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٧.

Abu Nour

سابعا: مصاعب الحوار الديني

تبدو أبرز مصاعب أو عوائق الحوار الديني بارزة فيما يلي:

أ - غياب أو تشوش قائمة أعمال (أجندة) الحوار.

ب - عدم معرفة بعض أطراف الحوار بما تريده من دخولها في العملية الحوارية، وأهدافها أو القضايا والظواهر والمشكلات التي ستتناولها.

ج - عدم درس كل طرف من أطراف الحوار لرؤيته وماهو المقدس والوضعي داخلها، وماهي الرؤى المتعددة داخل تاريخ الفقه والأفكار في الإسلام واللاهوت وتعاليم الآباء في المسيحية على سبيل المثال. ومن ثم ماهو النسبي وماهو المطلق وماهي القراءات الوضعية التاريخية المتعددة حول المقدس كمطلق، والقراءات حول القراءات كتعبيرات عن نسبية الرأي الوضعي والبشري أيا كان، وماهي حدود المراجعات والتصحيحات التي يجب أن تتم عبر الأمكنة والأزمنة المتغيرة.

د - عدم إلمام بعض الأطراف بالنظام الديني العقدي والطقوسي والرمزي لدى أديان الطرف أو الأطراف الأخرى المحاورة.

ه - اللجوء إلى المناورات ذات الطبيعة السياسية في التعامل مع مواقف وآراء الأطراف الأخرى في عملية التحاور.

و - التوترات الدينية والمذهبية بين الأديان وراءها تاريخ حي من النزاعات والحروب الرمزية والتي دارت تاريخياً ولا تزال داخل ساحات متخمة بالأقنعة والخطابات والمناورات والمجاملات والعنف المادي والرمزي والخطابي الذي يبدو حاضراً في لحظة توتر وخوف كوني من الإرهاب العالمي المعولم الذي بات يستهدف مواطنين أبرياء لا ذنب لهم أو جريرة بأسبابه ودوافعه التي يتم تبريرها دينياً وسياسياً من بعض منتجي هذا النمط من العنف المعولم[1] وأخطر ما يشوب الحوار من مصاعب يتمثل في التبسيطات والاختزالات المتبادلة بين طرفي الحوار[2]، أو تسييد صور كل دين عن الدين الآخر لدى بعضهم. وعدم ترك ابناء كل ديانة أو

---

(1)، (2) نبيل عبد الفتاح، (تقديم وتحرير) الدين والدولة والمجتمع، أثر التحديث في التجربتين المصرية والألمانية، ص٣٣، الناشر منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية والإنجيلية للخدمات الاجتماعية، ٢٠٠٧، القاهرة.

Abu Nour

ممثليها من المحاورين كي يطرحوا نظامهم الديني والعقدي والطقوسي كما يؤمنون به.

- الخلط بين السياسة والدين، واستخدام بعض المقولات الدينية في تبرير دواعي ومصالح السياسة العملية ومخاتلاتها ومراوغاتها.

- إن الخطابات الوضعية الدينية التاريخية حول الأديان والمذاهب، ولاسيما الإسلامية والمسيحية، مشوبة بالتوترات والتناقضات والحروب الصليبية، ولاتزال القراءات الأولى والتأسيسية لكل طرف إزاء الأطراف الأخرى تحتاج إلى إعادة النظرة والقراءة الدينية والمذهبية في ضوء التطورات المعرفية العديدة، وضرورة بذل الجهد وتقديم الاجتهادات إزاء الآخر الديني. ثمة تطورات هامة تمت في هذا الإطار من قبيل آراء بعض كبار الفقهاء الأزهريين السنة حول حرية التدين والاعتقاد من أمثال الشيخ عبدالمتعال الصعيدي الفقيه المجدد المجتهد في مؤلفه الذائع الصيت، الحرية الدينية في الإسلام[11]، والإمام الأكبر الشيخ شلتوت ومن ناحية أخرى تشكل مقررات المجمع الفاتيكاني الثاني، نقلة هامة ونظرة انفتاح ايجابية على المسلمين وأتباع الأديان وغيرهم في عالمنا[12]. إن تبني بعض الفقهاء المسلمين السنة لمبدأ المواطنة وحقوقها - كإطار لعلاقة المسلمين بغيرهم داخل البلدان والمجتمعات الإسلامية - يعد نقطة تطور إيجابية في الفكر الإسلامي إزاء بعض أفكار الغلاة الذين لا يزالون يدورون في مدار عقد الذمة التاريخي الذي اعتبره بعض الفقه في ذمة التاريخ بانتهاء ظروفه وشروطه وسياقاته وأزمنته.

- شكل الإرث الاستشراقي الكولونيالي والإمبريالي، وأنثربولوجيات الكولونيالية الغربية حول الإسلام والأديان الأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية أحد مصاعب الرؤية حول الأديان غير المسيحية. وتداخل التراث الاستشراقي القراءات اللاهوتية للأديان الأخرى وعلى رأسها الإسلام، وهو ما كرسته بعض أنظمة التعليم الديني تحديداً على نحو بات يشكل أحد مصاعب القراءة الجديدة

---

(1) انظر عبد المتعال الصعيدي، الحرية الدينية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠١، وكذلك مؤلفه، حرية الفكر في الإسلام، دار المعارف، القاهرة ٢٠٠١.

(2) انظر وثائق المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني، المرجع سابق ذكره، القاهرة ١٩٧٩.

Abu Nour

النظرة الإصلاحية للآخر الديني بلا تبسيطات أو مبالغات أو اختزالات كاريكاتورية تشوه الآخر، ولا تصحح صورته.

ي - أزمة المفاهيم المستخدمة في الحوار بين الأطراف المختلفة، تشكل عائقا لتطور الحوار واستمراريته، ومن ثم ضعف عمليات تخليق تراكمات وخبرات متبادلة لدى الأطراف المتحاورة على اختلافهم.

ك - محاولة بعضهم استخدام الحوار للتبشير الديني أو الدعوة والبلاغ للطرف الآخر بما يؤدى إلى المزيد من الفجوات والتوترات وانسداد أفق الحوار، ومن ثم عدم تطوره

ل - الازدواجية والإضمار والمراوغة، ووجود لغتين إحداهما حوارية ومتسامحة ومنفتحة وتقبل الآخر كما هو في تاريخه وواقعه، ولغة الباطن المستورة والمضمرة التي تنطوى على مخاتلة ونقائض للغة الظاهر الحوارية.

Abu Nour

ثامناً : أشكال الحوار الدينى

تتعدد أشكال الحوار الدينى باختلاف موضوعاته ومجالاته منها:

١ - الحوار الروحى الذى يدور حول الأبعاد الروحية، أو الصوفية وغيرها من والتصورات والطقوس والرموز والأيقونات التى تدور حول التجربة الروحية الشخ والجماعية.

٢ - الحوار اللاهوتى والفقهى الذى يدور بين متخصصين من علماء الأديان الم وسوسيولوجيا الأديان، أو بين رجال دين محترفين.

٣ - حوار الحياة المشتركة الذى يدور حول قضايا ومشكلات الحياة الكبرى اختلافها، والتى تواجه البشرية في عصرنا، وتشكل تحديات لها في الاستمرارية والا ومواجهة الحروب والعنف والمشكلات الطائفية، والإرهاب، والسعى نحو القيم الإن والدينية المشتركة لدى المؤمنين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وجماعاتهم.

Abu Nour

تاسعاً : الحوار الديني العربي الإسلامي – المسيحي :
المدخـــل والاعتبـــارات

يشكل الحوار الإسلامي – المسيحي العربي مدخلاً رئيسياً للحوار مع الآخر الديني عموما، وذلك لاعتبارات عديدة نطرح بعضها تمثيلاً لا حصراً فيما يلي:

١ – المنطقة العربية، تشكل دائرة الأديان السماوية الثلاث، وشهدت تاريخا من التعايش المشترك، وتوترات ونزاعات دينية ومذهبية بينية، أو عابرة للأديان. إن تاريخ التعايش بين الأديان في منطقتنا بإيجابياتها وسلبياتها، وتعددية الأديان والمذاهب داخلها يمثل مبررا للحوار حول القواسم المشتركة بينها في القيم الكلية، وفي أسس العيش المشترك[٣] حول الدولة الحديثة والمواطنة وهندساتها الدستورية والقانونية والقضائية والثقافية والاجتماعية.. الخ.

٢ – الصور النمطية المسبقة حول الإسلام تدور أساساً حول الإسلام في الدائرة العربية، وأوضاع المسلمين ومؤسساتهم الدينية في المنطقة العربية، وكذا العلاقات بينهم، وبين المسيحيين العرب على اختلاف مذاهبهم.

٣ – الحوار الديني والثقافي والسياسي، لابد أن يدور داخل كل بلد ومجتمع عربي أولاً، ثم على المستوى العربي – العربي، ولا يمكن الانتقال من مستوى لآخر، دونما تأصيل وتطوير لقوائم الحوار الأساسية وآلياته وعملياته، ومراكمة إرث حواري وطني يصلح للانتقال إلى الحوار العابر للوطنية كمقدمات رئيسية للتحول إلى الحوار الديني على المستوى الكوني بين الفاعلين المختلفين في المجال الديني الكوني.

٤ – بعض الدول والمجتمعات العربية المتعددة الأديان والطوائف، أو التي بها أغلبيات مسلمة وأقليات مسيحية، تواجه توترات ونزاعات دينية ومذهبية، أو دينية عرقية، أثرت ولا تزال على التكامل والاندماج الوطني. والسلام الديني – الاجتماعي بين مواطنيها على اختلاف انتماءاتهم. ومن ثم تبدو حاجة ملحة وضرورية للحوارات الدينية والمذهبية الداخلية بين الفواعل الدينية الرسمية والأهلية، بل وبين نشطاء المجتمع المدني، أو الأهلي حول المواطنة والقيم الدينية المشتركة، والحياة المشتركة.

---

(٣) انظر في ذلك، الفريق العربي للحوار الإسلامي- المسيحي، "الحوار والعيش الواحد"، ميثاق عربي إسلامي- مسيحي. الطبعة الثانية، الناشر للحوار، بيروت – لبنان، يوليو ٢٠٠٣.

Abu Nour

٥ - الحالة الدينية وبعض أنظمة التنشئة العربية - إن لم نقل وغالبيتها - لا تزال تعيد إنتاج منظومات فقهية وتأويلية، ولاهوتية تاريخية، في الخطابات الدينية والوعظية والدعوية - التبشيرية - والإفتائية والرعوية. ثمة غلبة للنزعة المحافظة والغلو في التفسير والتأويل الديني، بل وبروز ما يطلق عليه حروب الفتاوى الفضائية المتشددة لدى بعض الدعاة والوعاظ المسلمين، ناهيك عن التشدد والغلو والسجال العنيف بين رجال مسيحيين ومسلمين إزاء الديانة الأخرى، بكل انعكاسات ذلك على وقائع وتفصيلات الحياة اليومية المشتركة بين المواطنين مسلمين ومسيحيين وعلمانيين مؤمنين أو غيرهم.

Abu Nour

عاشراً : الشباب والحوار: الحيوية والآلية والفاعلية

السؤال الذى نطرحه هنا هل هناك دور للشباب في الحوار مع الآخر الديني؟ ولماذا؟ وكيف؟

نعم ثمة دور هام، بل وضرورى للشباب في الحوار مع الآخر الدينى بل والثقافى. ثمة أسباب عديدة تسوغ دوراً بارزاً للأجيال الشابة فى الانفتاح على ثقافة ودين الآخر يمكن رصد بعضها فى إيجاز فيما يلى:

١ - أن الآخر هو جزء هام من حياة الذات بصرف النظر عن اختلاف الانتماء الاجتماعى والسياسى والثقافى والدينى والمذهبى والعرقى واللغوى والقومى .. إلخ. إن الحياة فى إطار جماعة أو ديانة أو مذهب أو قومية ووطن، هى حياة بين ذوات وأخرى مغايرة لها فى التكوين التعليمى والدينى والمذهبى والاجتماعى والمهنى والوظيفى، والهويات الجماعية تنطوى على تعدديات بين الذين ينتمون إلى ذات الهوية. ومن ثم الحوار بين الذوات الفردية والآخرين تتم فى إطار الانتماء الدينى أو المذهبى أو الثقافى أو الهويات الواحدة، أو بين من ينتمون إلى هويات وثقافات متعددة.

إن وجود الذات وحياتها الإنسانية والاجتماعية لا تتم إلا من خلال حضور الآخر، بل إن هوية الذات تبرز من خلال غيرية الآخر كأحد محددات الذات وهكذا.

لا شك أن الأجيال الشابة على المستويين الفردى والجماعية تحتاج إلى التعرف على الذات وعلى الآخرين كجزء من عملية تعريف الذات وهويتها أكثر من الأجيال الأخرى الأكبر سناً التى نشأت وشكلت إدراكاتها وتصوراتها عن ذاتها الفردية والجماعية وهوياتها، بصرف النظر عن الصور النمطية أو بعض الأساطير والأفكار المتخيلة حول الجماعة التى يدور حولها الانتماء "الفردى" والجماعى.

٢ - أن الفجوة الإدراكية والصور النمطية الاختزالية والمبسطة حول الآخر الثقافى عموماً والدينى خصوصاً، تبدو جلية وشائعة فى إطار الأجيال الشابة، وذلك لاعتبارات تتصل بالتنشئة الاجتماعية، وأنظمة التعليم الدينى والثقافة الدينية الشعبوية الشائعة بكل صورها ومحمولاتها حول الآخر الدينى، وإرث التوترات الدينية، والمشكلات الطائفية فى بعض المجتمعات العربية إن لم نقل غالبها.

Abu Nour

٣ - الأجيال الشابة، تمثل موضوعاً لحركة ونشاط الفاعلين الدينيين فى مجال التعبئة والتحريض والحض على العنف ذى الوجوه الدينية والطائفية. بل شكلوا ولا يزالون أعضاء الجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية، كالقاعدة وخلاياها ونظائرها وأشباهها والجماعات السلفية الجهادية، والسلفية التقليدية، وجماعات أخرى كالإخوان المسلمين.

أجيال الشباب - أيا كانت انتماءاتها الاجتماعية والدينية والمذهبية والسياسية ... إلخ -، هى الأكثر نشاطاً فى الأطر الكنسية والمسكونية فى إطار المذاهب المسيحية الأرثوذكسية، والكاثوليكية والبروتستانتية. ومن ثم كانت الحرب الإيديولوجية والفكرية والإعلامية على ما يطلق عليه إيديولوجيا الجماعات الدينية الإرهابية ترتكز على ضرورة كشف الطابع العدوانى والإرهابى لأيديولوجيا القاعدة والسلفية الجهادية ونقدها واعتبارها قراءة خاطئة وتأويلية لجوهر الدين الإسلامى، وذلك بهدف ضبط تمدد الجماعات الدينية السياسية الراديكالية كالقاعدة وغيرها فى أوساط الأجيال الشابة، ولاسيما فى إطار الشرائح الوسطى والأغلبيات الأكثر فقراً وعسراً فى حياتها.

٤ - أتاحت ثورة الاتصالات والمعلومات ووسائطهما المتعددة للأجيال الشابة حرية واسعة فى التعبير عن آرائهم عموماً، والدينى خصوصاً.

شهدت ولا تزال مواقع الدردشة، الدينية والمذهبية سجالات عنيفة بين المسلمين والمسيحيين، وانتقادات حادة للديانتين وعلى نحو سلبى تماماً. أصبح الواقع الافتراضى محتقناً بالسجال الدينى الذى ينطوى على رفض النشطاء من كل دين لأبناء الدين الآخر. السجال الدينى ينطوى على إنتاج الصور النمطية السلبية الإسلامية إزاء المسيحية والأخيرة إزاء الأولى، فضلاً عن كونها بحثاً وتبادلاً لخطاب النواقص والذم والقدح الذى ينحدر فى بعض الأحيان إلى ممارسة للعنف اللفظى والخطابى الذى ينحدر إلى مستوى السب والقذف المؤثم فى قانون العقوبات. من هنا يشكل دور الأجيال الشابة أهمية خاصة فى مجال الحوار مع الآخر الدينى.

مما سبق يبين، وبوضوح أهمية تنشيط الحوار الدينى بين الشباب حول القضايا والقيم المشتركة بين الأديان، والثقافات ناهيك عن حوارات الحياة والقواسم المشتركة بين الأجيال الشابة تأسيساً على أنهم أطراف الحياة فى الحاضر والمستقبل معاً، ومن ثم ضرورة تجديد أواصر الاندماج والتكامل الوطنى وأسسه وقواعده وهو أمر يهم الأجيال الشابة فى عالمنا العربى وفى عالمنا كله.

Abu Nour

حادى عشر : مقترحات حول الحوار الشبابى مع الآخر الدينى

يحتاج النشطاء الشباب فى مجال الحوار الدينى إلى عدد من المتطلبات يمكن رصد بعضها فيما يلى:

١ – الحوار لابد أن يدور فى المرحلة الأولى حول اللقاءات المشتركة التى يتم فيها التعرف الإنسانى بين الأطراف بعضهم بعضاً.

٢ – الحوار حول قضايا "العيش المشترك"، وفق التعبير الشائع فى أدبيات الحوار الدينى اللبنانى والعربى، وحول القواسم المشتركة، وكيفية مواجهة المشاكل وتحديات الحياة اليومية فى مجتمع واحد ومتعدد الأديان والمذاهب والأعراق أو القوميات أو الأعراق ... إلخ.

٣ – اللقاءات والرحلات والحفلات المشتركة بين نشطاء ينتمون لأديان ومذاهب مختلفة لإيجاد وشائج وتفاعلات إنسانية بين الأطراف السابقة.

٤ – التدريب على إدارة الحوارات، وإعداد قوائم الأعمال بين أطراف دينية ومذهبية مختلفة، فى إطار بعض الجمعيات الأهلية، أو بعض مؤسسات "المجتمع المدنى"، والتى تبدأ بتقديم الأطراف لذواتها والتعبير الدينى عن انتماءاتها بحرية ودونما مراوغة أو ازدواجية.

ثمة حاجة لأن تكون مادة الحوار الثقافى والدينى جزءاً من المناهج المدرسية المقررة فى أنظمة التعليم الرسمى والأهلى العام والجامعى، ويمكن تدريس منهج حول "الأخلاق" لطلاب المدارس والجامعات القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية المشتركة بين الأديان والثقافات المختلفة، حتى يمكن إيجاد بيئة مواتية للتصرف مع الآخر الدينى والثقافى، بما يوجد أرضية مشتركة للحوارات.

ثمة حاجة موضوعية وضرورية لدور الدول والحكومات العربية فى تيسير الحوار مع الآخر عموماً، والدينى على وجه الخصوص، وذلك من خلال السياسات التعليمية والثقافية والإعلامية والرياضية، كى تنهض أجهزة الدولة داخل بلداننا ببعض الالتزامات السياسية الرئيسية، وهو إصلاح داخلى، وبإرادة وطنية ودون إملاءات خارجية للسياسات التعليمية فى جميع مراحل التعليم وأنواعه بدمج مبادئ المواطنة وحقوقها والالتزامات التى تقع على عاتق المواطنين فى اطارها، وكذا إدراج مادة الحوار والحقوق الشخصية والدينية على وجه الخصوص كجزء من المناهج المقررة فى أنظمة التعليم الرسمى والأهلى والأجنبى والدينى الإسلامى، والمسيحى، تأسيساً على أن الحوار أحد أشكال الارتقاء بالملكات الإبداعية للطلبة

Abu Nour

والطالبات على اختلاف أعمارهم، أو نوعية التعليم الذى يتلقونه من رياض الأطفال إلى التعل الجامعى، وما فوق الجامعى. إن مدخلى المواطنة والحوار فى العمليات التعليمية ييسّرُ عل الصفوات السياسية الحاكمة دورها السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

إن إدراج المواطنة والحوار فى أنظمة التعليم على خلافها يمكن أن يشكل مدخلاً لإعا دمج الثقافة فى التعليم والمزاوجة بينهما، على نحو يؤدى إلى نتائج هامة فى تطور الوع الجماعى والفردى، بل وسيساعد على إنماء العقل النقدى، وبما يؤدى إلى تسريع عمليات ن وتشكيل الفرد كفاعل اجتماعى، والفردية بكل تأثيرات ذلك على تطور العلاقات الاجتماع فى مجتمعاتنا، وفى دعم عمليات تشكيل المجتمع المدنى بديلاً عن الأشكال الأولي للتضامنات، وشبكاتها الاجتماعية الأهلية، وغيرها من الأشكال المختلفة للجماعات الطوع التى لا تزال تفتقر إلى التمويل والدعم القاعدى من الجمهور، وذلك على الرغم من بعض الد المميز الذى تلعبه بعض المنظمات الدفاعية الحقوقية.

فى هذا الإطار يمكن لوزارات التعليم والشباب والثقافة والإعلام – أو ما يناظرها ف كل دولة عربية – أن تنظم لقاءات ربع أو نصف سنوية، أو سنوية للطلاب والطالبات عل مستويات تعليمية مختلفة، تدور حول الحوار فى اطارها موضوع من موضوعات الحوار. ي فى إطار اللقاءات المزاوجة بين محاضرات أهل المعرفة والخبرة والتخصص فى الموضو وبين ردود أفعال الطلاب ومشاركتهم بإعداد أوراق حوارية، أو مداخلات مكتوبة حول نف موضوع اللقاء.

أهمية الربط بين أهل الخبرة والطلاب، هو إعطاء الطلاب الأرضية الأساسية حـ الموضوع، ثم إتاحة الفرصة أمامهم – بعضهم أو غالبهم – كى يشارك بالأسئلة والمداخلة الرأى حول الموضوع. ويمكن في إطار اللقاءات المزاوجة بين الموضوعات الأخلاقية والقيه والدينية والثقافية المشتركة. ويمكن للجامعة العربية بالتنسيق مع الحكومات المعنية عـ بعض هذه اللقاءات. على نحو ما يقوم به منتدى الشباب العربى في هذا الصدد.

يمكن أيضاً للجمعيات الأهلية أو المدارس الخاصة عمل ورش عمل حوارية حـ موضوعات المواطنة على اختلافها ولاسيما الحقوق الدينية بين الشباب أو طلاب المدار وسبق لنا اقتراح مشروع متكامل على أمانة المدارس الكاثوليكية في مصر للقيام بمشر لإدماج الطالب كطرف فاعل في العملية التعليمية، والاستماع إلى خطابه الغائب إلى جـ خطابات الدولة الرسمية التى تبدو فى سياسة وتعليمات وزارة التعليم، والمناهج الرسم وخطاب مديرى المدارس، والمعلمين والمعلمات.

Abu Nour

خطاب الطالب والطالبة تم تحفيزه عبر الإجراءات التالية:

١ – إعداد مجموعة دروس حول الحوار وكيفية إعداد إدارة العمل والبحوث الأولية على بعض الطلاب في كل المدارس.

٢ – إستكمال الدروس والمحاضرات حول السياسة التعليمية في السنة الأولى، والمواطنة في السنة الثانية.

٣ – اختيار مجموعة طلاب وفق معايير موضوعية لإعداد أوراق حول رأيهم في مشاكل السياسة التعليمية، وأهدافها وأدائها وتأثيرها على الطلاب في السنة الأولى، والمواطنة في السنة الثانية.

٣ – يتم عقد مؤتمرات داخل المدارس، ثم في نطاق مجموعة من المدارس في المحافظات المختلفة في الإجازات من خلال مؤتمرات ينظمها الطلاب والطالبات الذين ينتمون إلى الديانتين الإسلامية والمسيحية.

٤ – يتم نقاش الأوراق المختلفة داخل كل دائرة من المدارس في المحافظات، ثم الإعداد للطلاب الذين سيشاركون على المستوى الوطني.

٥ – عقد مؤتمر سنوي على المستوى الوطني حول موضوع السياسة التعليمية والمناهج، وفي السنة الثانية عن المواطنة – الحقوق والواجبات – من خلال مجموعة أوراق قدمها الطالبات والطلاب أمام وزير التربية والتعليم وكبار المسئولين بالوزارة، والمدارس الكاثوليكية.

التجربة السابقة تم توثيقها في مؤلف تضمن مقدمة تحليلية من الكاتب، ومجموعة الأوراق التي قدمت في المؤتمر القومي لطلاب المدارس الكاثوليكية، ويمكن للمدارس الأهلية والخاصة، والرسمية تعميم هذه التجربة حول موضوعات أخرى، كالحوار الثقافي والديني والاجتماعي، والمواطنة، وغيرها من الموضوعات.

يمكن كذلك إعداد مسابقات على المستويات المناطقية والقومية ومنتدى الشباب العربي حول القيم الإنسانية والدينية المشتركة بين الإسلام والمسيحية، أو بين الثقافات المختلفة.

من الممكن أيضاً إعداد تقارير وطنية على معوقات الحوار والتفاعل الإنساني بين المواطنين في إطار الثقافات السائدة في البلدان العربية.

Abu Nour

الفصل السادس :

المـــــرأة والحـــــوار الـــــديـ

Abu Nour

Abu Nour

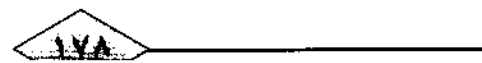

أولا : السؤال ، والمعنى

بأى معنى نتحدث عن دور المرأة فى الحوار الدينى؟ إن ما يطرح هذا السؤال هنا، وفى إطار مجتمعاتنا العربية عديد الاعتبارات:

أولها: أن السؤال عربى بالأساس، وهو أمر غير مطروح للنقاش الواسع أوروبياً وأمريكياً بل وفى نطاق ثقافات أفريقية وآسيوية ولاتينية عديدة. ثمة حضور مشاهد للمرأة ومميز فى الحوارات الدينية – الدينية داخل ذات الديانة أو داخل ذات المذهب، أو فى الحوار البينى داخل الأديان مثل الإسلام والمسيحية واليهودية.

ثانيها: المؤسسات الدينية الرسمية الإسلامية والمسيحية لا تزال ذكورية التكوين، والرموز، والأدوار، والسلطات، ومن ثم الحضور النسوى فيها لا يزال محدوداً وفى نطاق أدوار محددة لا تتعداها، على خلاف بعض المؤسسات البروتستانتية الألمانية التى يمكن للمرأة أن تتقلد فى إطارها "رتبة الأسقف"، وهو أمر لا تزال تقف دونه التقاليد الاجتماعية والدينية والمؤسسية فى منطقتنا التى يقتصر دور المرأة فيها على الرهبنة، والخدمة فى الكنائس.

ثالثها: المؤسسة الإسلامية لا تزال تتحفظ كثيراً على تولى المرأة موقع الإفتاء عموماً، والإفتاء للمرأة على وجه الخصوص، بل لا نغالى إذا قلنا إن ذلك يوافق عليه قلة من العلماء والدعاة ورجال الوعظ وعلى مضض.

إن محاولات بعض استاذات الجامعة الأزهرية فى الإفتاء للنساء لا زال موضع تحفظ شديد من البعض، ورفض من البعض الآخر.

رابعها: الاستثناءات أن نجد نساء يشاركن فى الحوار الدينى وقصارى ما وصل إليه الوضع، هو دور بعض السيدات والآنسات فى مجال الحوار المسكونى المسيحى – المسيحى، وهو ما يعد أمراً مقبولاً، وغالباً فى أمور تدور حول القيم والعقائد المسيحية المشتركة العابرة للتمايزات والحدود المذهبية، وهو أمر إيجابى لابد من ذكره فى هذا الإطار.

Abu Nour

خامسها: التركيز على الحضور النسائي في الحوار الديني يثير سؤالا حول أي نمط من الحضور: هل هو الحضور بالاستماع لخبراء أو محترفين في الحوار؟ وهو بعد وحيد في معنى الحضور أو المشاركة؟ هو أمر متحقق إلى حد ما، وإن كان محدودا.

هل هو الحضور بالمشاركة الفعالة عن طريق المحاضرة، والكتابة، والتداخل والتعليق والسؤال؟

لا شك أن المعنى الأخير هو الأكثر قربا إلى الإدراك. ويقف في مواجهته عديد المشاكل، منها

١ - نقص عدد المتخصصات في الدراسات الدينية المقارنة، وتاريخ الأديان، واللاهوت والفقه وأصول الدين الإسلامي، ومن الشيق ملاحظة أن عدد المتخصصين من رجال الدين في الأديان المقارنة جد محدود، ولاسيما في مصر وغالب الدول العربية.

٢ - نمط الثقافة الفقهية واللاهوتية التي يهيمن عليها الفكر والعضات الدينية الذكورية الطابع، والتي ترفض أي دور نسوي في العمليات الحوارية بين الأديان.

٣ - عدم ترحيب الثقافة السائدة عربيا في الأوساط الشعبية - ولدى غالب أبناء الطبقة الوسطى - بدور المرأة في المجال الديني والافتائي. وتزايد هذا العائق مؤخرا مع انتشار ثقافة الفتنة، والشقاقات الدينية والمذهبية، التي انتشرت في أعقاب الموجات الدينية الراديكالية أو المتشددة عربيا.

٤ - إحدى أكبر العقبات أمام انخراط فعال للمرأة عموما في الحوار عموما، والديني خصوصا هو ضعف ثقافة الحوار إزاء هيمنة ثقافة الإتباع والقبول والطاعة والامتثال التي ترتكز على جذور طغيانية شرقية لا تزال بعض ركائزها شائعة في أطر اجتماعية، وهياكل السياسة والتعليم في دولنا ومجتمعاتنا الأهلية.

محور ثقافة الاتباع والانصياع سياسي، ولكن عماده الديني محوري لتسويغ التسلطية السياسية. والأهم نمط التسلطية الدينية والأصولية الشائعة في المؤسسات الدينية الرسمية، والأهلية التي تعتمد على إنتاج الخطابات الدينية التي تحض على الطاعة واتباع التعاليم الدينية، والأحرى التأويلات الوضعية لطبقة رجال الدين المحترفين.

Abu Nour

٥ - الخطاب الديني التعليمي. الوعظي يقوم على مفهوم قد يبدو ظاهرا حيناً، أو مستورا في أحيان أخرى، وهو أن رجل الدين في مقام سلطوي يأمر وعلى الأتباع والمؤمنين الطاعة والقبول. أي نحن أمام سلطة ترسل وأتباع - مؤمنين - يستقبلون "الرسالة / الخطاب" ويطيعون. نحن إزاء نزعة تسلطية في عملية التعليم والوعظ وشرح الأحكام والتعاليم. نحن أيضاً إزاء عملية تلقينية وانصياعية ترمي على التعبئة الدينية، وشحذ الطاقة الروحية / الاعتقادية لجماعة المتلقين، ومن ثم تبدو النزعة الحوارية غائبة، والحاضر دائماً هو نزعة الأسئلة من المتلقين إلى رجل الدين الذي يجيب عليها. وغالباً ما تكون الإجابات إعادة إنتاج للفقه والفتاوى، واللاهوت في بعض مراحل تشكله التاريخي التفسيري والتأويلي والوعظي، وعن أسئلة وليدة مراحلها التاريخية ومشاكل مجتمعاتها أو جماعاتها آنذاك.

٦ - الحوار يبدو شاحباً في المؤسسات والدوائر الدينية العربية على اختلافها، لأنه يفترض الإقرار بالنسبية أو بالأحرى النزعة النسبوية التي تلحق الحقائق والآراء، ومن ثم الحوار كعملية تتأبى على النزعة الإطلاقية، والحقائق المطلقة التي يحاول بعض رجال الدين، أو السياسة أن يزعم احتكارها وحده.

٧ - المرأة تبدو الطرف الأكثر وهناً في معادلة ثقافة التلقين والإتباع، وذلك بحكم المواريث التاريخية القيمية التي دارت حول علاقة المرأة بالرجل، والتصورات النمطية حول أدوارها الوظيفية في مجال الأسرة، وفي الأطر الاجتماعية الأوسع. إن حجب الأدوار التشاركية للمرأة من قبل الثقافة الذكورية الدينية، يجعلها محور موضوع ثقافة التلقين والاتباع الدينية، لأن رجال الدين، والسياسة، والبطريركية، التقليدية والمحدثة تعتبر أن المرأة وجسدها هما مادة الهوية، التي يتم ربطها في نزعة لا تاريخية بالمرأة.

من هنا تقف ثقافتنا الذكورية والدينية والوضعية عائقاً إزاء دور حواري للمرأة في المجال الديني كطرف مكافئ للرجال عموماً، وبالطبع لرجال الدين.

٨ - ثقافة الحوار عموماً والديني خصوصاً هي ثقافة الاختلاف، لأن الحوار أحد مفترضاته الخلاف والتمايز بين المتحاورين الأشخاص بقطع النظر عن اتحادهم الديني والمذهبي، أو في الانتماء السياسي أو الجنسية ... إلخ.

٩ - دور المرأة الحواري في المجال الديني لا ينبغي أن يقتصر على الدائرة النسائية على أهمية ذلك القصوى، لأن ذلك يعني حصار المرأة وأدوارها في الأطر الوظيفية التقليدية على نحو ما تذهب إليه العقلية والنظرة الذكورية التقليدية، أو التقليدية المحدثة.

انحصار دور المرأة في الحوار الديني عموماً والإسلامي - المسيحي خصوصاً، يعني إعادة إنتاج الحدود بين عالمي الذكورة والأنوثة في الدوائر الحوارية.

Abu Nour

ثانيا : تفعيل الدور الحوارى للمرأة : رؤى عملية

ترتيبا على ذلك لابد من إدراج المرأة فى العمليات الحوارية الرجالية، وفى نطاقات مشتركة.

ترتيبا على ما سلف، نحن أمام أحجبة وحواجز تقف إزاء دور فعال للمرأة فى الحوار الدينى. ويتعين علينا التركيز على كيفية رفع القيود؟

يمكن لنا القول إن تفعيل دور المرأة عموما فى الحياة العامة، والدينية بخاصة يعتمد على انتشار ثقافة المواطنة والمساواة، وفى ذات الوقت على إصلاحات سياسية ودينية واجتماعية واسعة فى مجتمعاتنا تنتظم حول دولة القانون الحديث، ومبادئ المواطنة والمساواة

ولا شك أن إصلاح الهياكل والسياسات التعليمية والدينية يؤدى إلى تطوير أوضاع المرأة وتصحيح صورها فى الوعى شبه الجمعى لشرائح اجتماعية مؤثرة فى المنطقة العربية، ولاسيما الفئات الوسطى – الوسطى، والوسطى الصغيرة.

بيد أن مشاريع الإصلاح لا تزال مأزومة سياسياً، ودينياً تحت وطأة الثقافة الدينية الأصولية، ووهن العزم السياسى على الإصلاح أو غياب أو ضعف الإرادة السياسية الإصلاحية، والأخطر غياب طلب سياسى – اجتماعى على الفكرة الإصلاحية عموماً.

هذا العائق الصعب، لا يعنى عدم السعى نحو تذليل بعض العقبات، فى مجالى التعليم والإعلام، وفى اليات الحوار الدينى ذاتها.

ثمة احتياج عميق وضرورى لإصلاح أوضاع المرأة الاجتماعية والتشريعية والسياسية والاقتصادية. إلا أن محض الدعوة غير كاف لأنها خطاب حول الماينبغيات. وأقرب إلى اللغة المجانية أو الخشبية التى ترتفع فوق تفاصيل ومشاكل الواقع بالدعوات إلى الحلول المثالية والجاهزة. والمفارقة لواقع ثقافى واجتماعى ودينى وسياسى ذكورى بامتياز.

ترتيبا على ذلك، يغدو مطلبنا أقرب إلى المقاربة العملية، والحس البراجماتى السياسى فى مقاربة الحلول الممكنة.

والسؤال الذى يطرح غالباً سعياً وراء إجابة ما، ما العمل؟

أود أن أطرح بعض الأفكار العملية فى هذا الصدد. وذلك على النحو التالى: –

Abu Nour

١ -ضرورة التصدى للمشكلات المترتبة على غياب التعليم النقدى، والتحليلى فى مدارسنا وجامعاتنا ومعاهدنا العليا والمتوسطة. وضعف ثقافة الحوار والنقاش الموضوعى لصالح ثقافة التلقين والاجترار واليقينيات. والماينبغيات المهيمنة على سياسة ومناهج التعليم، وضرورة إجراء تعديلات رئيسة نحو ثقافة التحليل والتفكيك والنقد والحوار.

يمكن لبعض المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال الحوار الدينى، أو الحوار الثقافى أن تقوم بإعداد برامج وورش عمل للتدريب على ثقافة الحوار، وقبول الآخر، سواء للشباب عموماً، وللفتيات فى المراحل التعليمية على وجه الخصوص. فى إطار بعض من التكوين الحوارى الذى يعتمد على المناهج التحليلية والنقدية المبسطة للناشئة، حول كيفية التعامل مع الظواهر والمشاكل الاجتماعية، وكيف يمكن توصيفها وتحليلها، والتعامل الإيجابى معها.

٢ -تبنى موضوع الطفلة، والصبية والفتاة والمرأة كمواطنات فى إطار الثقافة الحقوقية الجندرية أو الجنوسية سواء منظومات حقوق الإنسان عموماً، أو اتفاقية منع التمييز ضد النساء. مع التركيز على موقف المنظومات القانونية الوضعية فى العالم العربى، من حقوق المرأة كمواطنة، وما هى العوائق القائمة. وكيفية إجراء تعديلات تشريعية لإصلاحها وتطورها.

ويمكن فى هذا الإطار تبنى أشكال جديدة من المطالبات الحقوقية، ومنها تمثيلاً لا حصراً ما يلى:

١ - تعليم الجوانب الإجرائية القانونية والإدارية للحصول على الحقوق، أو لمواجهة بعض الانتهاكات.

٢ - ارسال الشكاوى إلى أجهزة الإعلام، أو اللجوء إلى المنظمات غير الحكومية العاملة فى المجال الدفاعى لدعم مواقع المرأة القانونية.

٣ - الجوانب التكوينية السابقة قد تبدو بعيدة عن موضوع دور المرأة فى الحوار، إلا أن ذلك غير دقيق كلية، لأنها تشكل داعما رئيسيا لدمج المرأة فى الحوار الدينى والمذهبى.

٤ - يمكن لبعض الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الحوار الدينى أن تعد بعض البرامج الخاصة بالقيم العامة المشتركة بين الاديان على اختلافها، وبين الثقافات التى سيشارك فيها أبناؤها من الأمم والشعوب والجماعات رغما عن التباينات وبعض التمايزات العرقية والقومية واللغوية والسياسية والتاريخية.

Abu Nour

إن التكوين على المشتركات الإنسانية والدينية التي تنطلق من الإنسان وتجاربه، ومعاناته وعذاباته وتجاربه الوجودية، وتطلعاته من الأهمية بمكان. سيما أن ذلك لا يزال خارج الأطر التعليمية والدينية الرسمية في منطقتنا. ثمة خوف من مقاربة الإنسان وتطلعاته في المجتمع من قبل ذوي الأفكار التقليدية والمحافظة الذين يحاولون دائما وضع الإنسان في إطار تصورات دينية وضعية - أي بشرية بامتياز - وتاريخية دارت حول بنى وأفكار وأعراف حول الإنسان – المرأة والرجل - كانت المرأة ابنة عصورها وقد غادرتنا هذه العصور ومشكلاتها. ولا يزال بعض رجال الدين، والثقافة التأويلية والتفسيرية الذكورية تريد إبقاء المرأة وأدوارها سجينة مفاهيم الماضي وتفسيراته وتأويلاته.

٥ – إن قيم المساواة والحرية والعدالة والتسامح والخير، ونجدة المظلوم والدفاع عنه، والإخاء، والمحبة، والصداقة، والوفاء بالعهد، واحترام الآخر وغيرها هي قيم عامة ومشتركة بين الأديان والمذاهب التي تؤمن بها شعوب وجماعات عديدة. والاختلاف هو جزء لا يتجزأ من طبيعة التكوين والحضور الإنساني في العالم والتاريخ.

٦ – إن الحوار الديني هو في أحد أبعاده أحد حوارات الحياة، وما يطلق عليه في المشرق العربي "العيش المشترك" بين جماعات وطوائف ومذاهب مختلفة ما يجمع بينها هو الوطن والحياة في وطن واحد.

٧ – من اليسير أن يعيد إنتاج خطاب المانيفيات حول إسناد الدور المركزي للدولة في دمج ثقافة الحوار ضمن برامجها التعليمية، أو الحوار بين الأديان على أرضية المشترك الإنساني، إلا أن ذلك لن يعدو الدعوة إلى الانتظار لحين مجيء الدولة التي يبدو أنها في بعض دول المنطقة مثل جودو في مسرحية صامويل بيكيت في انتظار جودو الذي لا يجيء.

Abu Nour

Abu Nour

الدين والدولة والطائفية

مساهمة فى نقد الخطاب المزدوج

العلاقات الإسلامية – المسيحية فى مصر تواجه أزمات ممتدة، وتحديات مختلفة المستويات والمجالات، والأخطر احتقانات، وعديد أنماط العنف المادى والرمزى واللغوى فى غالب الخطابات الدينية حول الآخر المختلف فى الديانة أو المذهب داخلها أو النزاعات داخل الديانة الواحدة.

الخطابات واللغة تحولت إلى متفجرات –وفق جيرو– ولاسيما فى المجال والسوق الدينى الذى تتداخل فيه السياسة والمكانة والوعظ والفقه واللاهوت والرموز وعديد السلع الدينية المطروحة للاستهلاك والاستثمار السياسى ... إلخ. فى نسق الخطابات واللغة الدينية تبدو الازدواجية، وخطابات المراوغات والمجاملات، التى تنطق بشعارات الأخوة والمحبة والمواطنة والتاريخ والقيم المشتركة، من ناحية أخرى ثمة خطابات الإضمار الحاملة لقيم الصراع والتنافس والكراهية والتمييز. الازدواجية هى نتاج للروح المقموعة واللغة السائلة والنفاقية.

تزداد أهمية نقد الازدواجية فى الخطابات فى ظل بروز مؤشرات للتمدد نحو الطائفية الاجتماعية والعنف الحامل لوجوهها القبيحة، ناهيك عن بعض أشكال التمييز الموروث أو المستجد والناتج عن بيئة دينية تتسم بالغلو والتزمت العقدى والخطابى والسلوكى. هذا الكتاب هو مقاربة فى نقد عمليات التحول نحو الطائفية، والمواطنة المنقوصة أو المبتسرة، ويرمى إلى تجديد روح الوطنية المصرية ذات الوجه الأنسانى المفتوح، وإعادة تأسيس الاندماج القومى المصرى فى عالم متغير ومعولم.

في هذا السياق يسعد مؤسسة المصري للمواطنة والحوار أن تقدم هذا الكتاب للمفكر والباحث المصري الكبير الأستاذ نبيل عبد الفتاح صاحب المساهمات الرائدة في هذا المقام من خلال سلسلة دراسات المواطنة، كما تتشرف به بصفته أحد أعضاء مجلس أمناء المؤسسة وحرصه على أن يخصها بهذا المؤلف المعتبر مساهمة منه في دعم جهودها من أجل تأسيس وعي المواطنة في الفكر والوجدان المصري (وهو الكتاب الثاني الذي يصدر عن هذه السلسلة بعد الكتاب المرجعي الهام قصة المواطنة المصرية للراحل الكبير المفكر والفقيه المصري وليم سليمان قلادة) .

سمير مرقس

مؤسسة
المصرى
لدعم دراسات المواطنة
وثقافة الحوار